حوارات مع الأستاذ فتح الله كولن

كلمات شاهدة

حول الدين والمجتمع والدولة بأفق إنساني

حوارات مع الأستاذ فتح الله كولن

كلمات شاهدة

حول الدين والمجتمع والدولة بأفق إنساني

Copyright©2014 Dar al-Nile

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي شـــكل أو بأية وســـيلة، ســـواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التســـجيل أو وسائل تخزين المعلومات وأنظمة الاستعادة الأخرى بدون إذن كتابي من الناشر.

الترقيم الدولي

ISBN: 978-977-6183-38-4

رقم النشر

1014

دار النيل للطباعة والنشر

الإدارة: 22 حـــ- حنوب الأكاديمية- التسعين الشمالي - التجمع الخامس- القاهرة الجديدة - مصر

Tel & Fax: 002 02 26134402-5

Mobile: 0020 1000780841

E-mail: info@daralnile.com

www.daralnile.com

القاهرة - 2014م

حوارات مع الأستاذ فتح الله كولن

كلمات شاهدة

حول الدين والمجتمع والدولة بأفق إنساني

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

تقديم..... ٧

من هو فتح الله كُولَنْ ١١

خطاب من الأستاذ فتح الله كُولَن إلى الرئيس التركي «عبد الله كُول» ٩١

حوار مع جريدة الشرق الأوسط..... ٢٥

حوار مع جريدة «زمان» التركية ٤٩

حوار مع قناة «بي بي سي» الفضائية..... ٩٩

حوار مع جريدة «وول ستريت جورنال» الأمريكية..... ١٢١

حوار مع جريدة «لا ريبوبليكا» الإيطالية ١٢٩

حوار مع جريدة «سود دويتشه زايتونج» الألمانية ١٣٧

تقديم

تعيـش تركيا الآن فتـرة تاريخية قلّ أن صادفتها خلال تاريخها. ورغم أن مقدمـات هـذه الفترة ترجـع إلى سـنوات ماضية فإن بداية ظهورها إلى العلن قد وافقت السـابـع عشـر من ديسمبر عام ٢٠١٣م؛ حيث تمّ في هذا التاريـخ القبض علـى بعض أبناء الـوزراء ورجال الأعمال بتهمة الفسـاد وتلقـي الرشـاوى، فمـا كان مـن حكومة العدالـة والتنميـة إلّا أن أظهرتْ هـذا الأمـر علـى أنـه محاولـةٌ للقيام بانقـلابٍ ضدّهـا، وابتدعـت مفهوم «الدولـة الموازية»، وتسـتّرت خلفه، وعَـزَتْ كلَّ التهم المنسـوبة لها إلى هذه الدولة الموازية، وحاولت وما زالت الانسـلاخ من الأحكام القضائية التي صدرت بشـأنها، وبعد ذلك طورت من هذا الخطاب، وهاجمت مَن سـمّتهم «الدولة الموازية»، وأخذت تحرمهم من أبسـط حقوقهم، فشَـنّت الحرب على المدّعين العموميين ومدراء الأمن الذين صدّقوا على قرارات الاعتقال في السـابـع عشـر من ديسـمبر وبعضِ موظفي الدولة وأصحاب المقامـات الرفيعـة الذيـن وُضعوا ضمـن القائمة السـوداء، فنَفت بعضهم وأوقفت البعض وعزلت الآخرين عن مناصبهم وزَجّت بهم في السـجن. جديـرٌ بالذكر هنـا: أن تركيا بدأت تضيّـع المكتسـبات التي حقّقَتْها خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مجال الحقوق والحرّيات والديمقراطيّة وبدأت تتراجـع تدريجيًّا عن تحقيق ذلك.

في الواقع كانت هذه الأحداث تُنْذِرُ بوقوعها منذ سنتين تقريبًا، ففي الثاني من فبراير عام ٢٠١٢م استُدعي رئيس جهاز المخابرات التركية من قِبل المدّعي العام لإجراء التحقيق معه بسبب ما ظهر من دلائل تثبت تورّطَ وقيامَ بعض الموظفين العاملين في جهاز المخابرات بدورٍ مهمٍّ في الأحداث الإرهابية التي وقعت آنذاك، غير أن رئيس الوزراء في تلك الفترة أردوغان لم يأذن بهذا التحقيق، وأصدر قانونًا على عجلٍ يقضي باشتراط أخذ إذنه قبل التحقيق مع رئيس المخابرات، وبعد ذلك طفت على السطح مسألة إغلاق الدولة -بلا داعٍ- للمعاهد التحضيرية المنتشرة في أنحاء البلاد.

بدهيٌّ أن هذا الأمر كان يستهدف حركة الخدمة التي ينضوي تحت لوائها كثيرٌ من المخلصين الذين كانوا يشاركون بأنفسهم في كلِّ عملٍ يعود بالخير على الإنسانية أو على الأقل يدعمونه، فأنشؤوا العديد من المعاهد التحضيرية للجامعة وفصول التقوية، كانت هذه المؤسسات تؤهّل أبناء الوطن للالتحاق بالجامعة، وبذلك تتيح الفرصة لمن يتعذّر عليهم الالتحاق بالدروس الخاصة أو الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الخاصة أو المدارس عالية الجودة؛ أن يلتحقوا بها ويتسابقوا مع أقرانهم، كانت هذه المؤسسات تتلقّى بطبيعة الحال رسومًا ممّن يلتحق بها، ولكنها مع ذلك كانت تُعرض عن أخذ الرسوم من الطلاب المتفوقين الذين يمرّون بأزمات مادّية صعبةٍ، وبفضل فصول التقوية التي افتتحها رجال الخدمة في ولايات شرق الأناضول -التي ضحّت بفلذات أكبادها في العمليات الإرهابية الغادرة- أُتيحت لأبناء هذه المناطق الدراسة في هذه المراكز، وبذلك أُوصِدَ الباب أمام انزلاق أرجل هؤلاء الشباب إلى مستنقع

الإرهـاب، ومـن المعروف أن أحد الدوافـع لإغلاق هذه المؤسّسـات هو انزعاج المنظمات الإرهابيّة من وجود مثل هذه المراكز.

وفي الواقـع لا تتبلور المسـألة في الأحداث التي وقعت عام ٢٠١٤م أو العاميـن السـابقين لـه، ولكن سـيظهر فيما بعد أنه قد تقـرّر إبادة حركة الخدمـة فـي اجتماع مجلس الأمن القومي[١]، الـذي عُقد عام ٢٠٠٤م أي بعد أن وصلت حكومة «حزب العدالة والتنمية» مباشـرةً إلى سـدّة الحكم في تركيا، وأخذت هذه الخطة تُنفّذُ على أرض الواقـع بشكلٍ تدريجيٍّ.

والكتـاب الـذي بين أيديكـم يحتوي على حوارات سـتة أُجريت مـع مهنـدس الفكـر لحركة الخدمة أو حركة المتطوعين فضيلة الأسـتاذ «فتح الله كولن» عام ٢٠١٤م، لذا تُسـلِّط هـذه الحوارات الضوءَ على الأحداث التي وقعت هذا العام.

١- حوار مـع جريدة الشـرق الأوسـط، نشـر في ٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤م

٢- حـوار مـع جريدة «زمان» التركية، نشـر فـي ١٧-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤م.

٣- حوار مـع قناة «بي بي سـي» الفضائية، نشـر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م.

(١) مجلس الأمن القومي: هو هيئة منوطٌ بها التواصل مـع مجلس الوزراء وتبليغه آراءها المتعلقة بتحديد سياسة الأمن القومي للجمهورية التركية والقرارات الخاصة بكيفية تطبيقها، علاوة على تحقيق التواصل والتناسق بين المؤسسات المعنية، ويجتمـع مجلس الأمن القومي باستثناء بعض الجلسات الطارئة مرةً كلّ شهرين برئاسة رئيس الجمهورية، ويشارك في هذا الاجتماع علاوة على رئيس الجمهورية: رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ومساعدو رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع والداخلية والخارجية، وقادة قوات الجيش التركي.

٤- حوار مع جريدة «وول ستريت جورنال الأمريكية، نشر في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م.

٥- حوار مع جريدة «لا ريبوبليكا» الإيطالية، نشر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤م.

٦- حوار مع جريدة "سود دويتشه زايتونج" الألمانية، نشر في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤م

وأخيرا نرجو أن يكون هذا الكتاب «كلمات شاهدة» وسيلةً للتعرف على ذلك المنعطف التاريخي الخطير الذي تمرّ به تركيا في الوقت الحالي.

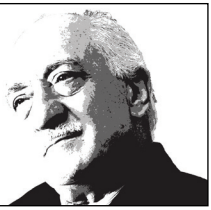

من هو فتح الله كُولَنْ

فتح الله كُولَنْ أحد أشهر علماء الإسلام المصلحين ودعاته المعاصرين على مستوى العالم. احتلّ المرتبة الأولى في قائمة أهم مائة عالم في الاستطلاع الذي أجرته سنة ٢٠٠٨م مجلة «فورين بوليسي (*Foreign Policy*)» -وهي مجلة أكاديمية أمريكية ذائعة الصيت- ومجلة «بروسبيكت (*Prospect*)» البريطانية المشهورة. وقد أنشأت له عدة جامعات في الولايات المتحدة، وإندونيسيا، وأستراليا أقسامًا خاصة باسمه (كرسي/ أكاديمي)، ومراكز علمية متخصصة، وانعقدتْ مؤتمرات وندوات دولية عديدة في جامعات عالمية لدراسة أطروحاته ونظرياته الدعوية والفلسفية والإصلاحية والتربوية.

بدأ الأستاذ فتح الله كُولَنْ نشاطه الدعوي والتربوي في عدة مدن بغرب تركيا بداية الستّينات من القرن الماضي، وواظب على أداء رسالته بصبر وجدية منذ ذلك الحين إلى اليوم. حفظ القرآن الكريم وتعلّم العربية والفارسية على يد والده «رامز أفندي» في سنّ مبكرة، وتلقى عن علماء المنطقة التي نشأ فيها علوم الفقه والتفسير والحديث والنحو والبلاغة والأصول ومقارنة الأديان. وقرأ في مختلف مجالات العلم والمعرفة فيما بعد، ودرس أعلام الفكر الإسلامي المعاصر، وأمعن في قراءة منظّري الإصلاح في القرون الأخيرة، وتابع التيارات الإصلاحية التي ظهرت في

شتى البلدان الإسلامية، واستوعب النظريات الغربية الفلسفية والاجتماعية والعلمية والسياسية والأدبية الحديثة.

أدرك فتح الله كُولَنْ في وقت مبكر أن المجتمع التركي، ومجتمعات العالم الإسلامي عامة تعاني من ثلاث علل كبرى هي: الجهل، والفقر، والتفرق. فنذر نفسه للدعوة إلى العلم والعمل لتفعيل مشروع تربوي متكامل، وحثِّ الأثرياء على التضامن الاجتماعي ومساعدة الفقراء والاستثمار في مجالي التربية والتعليم، واتخاذِ التواصل والحوار البنّاء سبيلًا لحل الخلافات المستشرية، وتأسيس ثقافة التعايش، ونشر السلام على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية؛ وقد انتشرت أفكاره وأحلامه في كل الطبقات الاجتماعية، وكثر محبّوه في مختلف أنحاء العالم. وقد أكد دوما أن مكمن المشكلة هو الإنسان، وما لم نُعِد صياغة الإنسان صياغة صالحة فلن يتأتى لنا حل مشكلاتنا المستعصية، ومن ثم سعى طيلة حياته على أن يُخرج نموذج الإنسان المسلم المثالي المتمسك بجذوره الروحية، المنفتح على ثقافات العالم ومتطلبات العصر، الموفق بين العقل والقلب والسلوك، الواقف نفسه لخدمة الإنسانية كسْبا لمرضاة الله تعالى، إيمانا منه بأن هذه هي رسالة الإسلام الحقيقية والسبيل التي سار عليها كافة الأنبياء ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. لذا تميزت كافة المشاريع التي حث على إنجازها ببعدها الإنساني الشامل حيث حرصت على خدمة الإنسان من حيث هو إنسان، دون تمييز بين عرق أو لغة أو دين أو ثقافة.

ومن ثم فإلى جانب أعمال الإغاثة الإنسانية للمنكوبين وضحايا الحروب، فقد غطّت خدمات مؤسسات محبّيه القارات كلها، ولا سيما في مجال التربية والتعليم، حيث تميزت المدارس بالجودة العالية والتناغم

بيـن معطيات العلـوم والقيم الأخلاقية، مما جعلها تتبـوأ المراتب الأولى وتحقـق النجـاح الباهـر أينمـا فتحت فـي العالـم، ويتنافس عليهـا النخبة والعامة ليسجلوا فيها أبناءهم.

فهناك المؤسسـات التعليمية (حوالي أكثر من ١٣٠٠ مدرسـة خاصة، وعـدد من الجامعـات، ومئات المـدن الجامعية، وبيـوت الطلبة)، وهناك المؤسسـات الإعلاميـة (صحف ومجـلات ومحطات إذاعيـة وفضائيات تبث بعدة لغات، وهي قنوات: ثقافية ـ إخبارية ـ اجتماعية ـ للأطفال)، إلى جانب مؤسسات العلاج والمشافي الصحّية، وعدد من أكبر دور النشر في تركيـا وخارجها، وجمعيـات ومنتديات لرجال الأعمـال والتجار. وهناك عشرات المواقـع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، تبثّ بـ ٣٢ لغة، وتنشر مقالاته ومؤلفاته وأخباره (*www.fgulen.com*).

ولـد فتْـح الله كُولَنْ فـي ١١ نوفمبر ١٩٣٨م لأسـرة معروفـة بالتدين والصـلاح فـي قريـة «كُورُوجُـك (*Korucuk*)» بمحافظـة «أَرْضـرُوم (*Erzurum*)» شمال شرق هضبة الأناضول التركية. ويشتهر أهل الأناضول عامـة، وأرضـروم خاصـة بالتديّن وحب الإسـلام منذ دخولهـم فيه على عهـد عثمـان بن عفان ﷺ. تلقّـى فتح الله كُولَنْ دروسـه الأولى في حفظ القرآن الكريم على يد والدته «رَفِيعَة هانم» التي عُرفت بأخلاقِها الحسنة، وبإيمانِها العميق بالله، وعملِ الخير، ومسـاعدةِ نسـاء قرْيتها وأطفالهن في حفظ القرآن. وكان بيت والده محطّ رحال العلماء والصالحين المعروفين في «أرضروم»؛ ما أتاح له مجالسة الكبار والاستماع إلى أحاديثهم، فتفتّح وعيُه، واتسعت مداركه، وتعمقت معارفه في وقت مبكر من حياته.

اشتغل إماما وهو في العشرين من عمره في جامـع «أُوجْ شَرَفَلِي (*Üç Şerefeli*)» في مدينة «أَدِرْنَه (*Edirne*)» حيث قضى فيها مدّة سنتين ونصف

فـي جوّ مـن الزهد ورياضـة النفس والقـراءة والمطالعة العلميـة في كافة العلوم الشـرعية والكونية والفكرية والأدبية والفلسـفية. وانتقل للعمل في مدرسة تحفيظ القرآن بجامـع «كَسْتَانَه بَازَارِي (*Kestanepazarı*)» في مدينة إِزْمِيـر غربـي تركيا. ثم عمل واعظًا متجوّلًا، فطاف في جميـع أنحاء تركيا من شرقها إلى غربها.

وفـي خطبه ومواعظه كان يخاطب عقول النـاس وقلوبهم، ويذكّرهم بالماضي المجيد، والحاضر البئيس، ويرسم لهم صور المستقبل المشرق، ويبعث فيهم الأمل، ويغرس في قلوبهم الإيمان بالله، ويحبّب إليهم الرسول الأعظـم ﷺ وصحبـه الكـرام رضي الله عنهم، ويحثّهم على التأسّـي بـه ﷺ وصحابته الأجـلّاء رضي الله عنهم، ويدعوهم إلى التّفاني والإيثـار والعمل المجتمعي التربوي الحكيـم بجديـة وإخلاص وتفـان وإتقان، ويلهـب فيهم أنفـاس العاطفة الرشيدة، ويسـتحثّ فيهم روح العمل والإنجاز لكي يقدموا -كمسلمين- إضافـات نوعيـة لأمّتهم والحضارة الإنسـانية كافة. كل ذلك وسـط دموع سـاخنة يذرفها في كافة دروسـه ومواعظه، فيَبكي ويُبكي... فكان الواعظَ البـكّاء، وكان محبـوه مـن البكّائين كذلـك، وكان البكاء مـاء الحياة الذي يجري سلسبيلا في كافة الأعمال والخدمات.

لقـد جاب فتح الله كُولَنْ كافة أراضي تركيا، متنقلا بين مدنها وقراها، والتقـى النـاس على كافة المسـتويات، ولم يفتأ يتحدث عـن هموم الأمة والإنسـانية، ويطـرح لها حلولا، وينشـر ثقافـة إنتاج الحلّ بـدلا من النقد والتشـكي، ويحث أصحاب الحمية والهمة على الاضطلاع بمسؤولياتهم الضخمـة التـي تنتظرهم، ويدعـو إلى العمل الإيجابـي دون كلل أو ملل، والإيمـانِ العميـق الربانـي، والخدمةِ الهادئة الحكيمة، ونشـدانِ معية رب العبـاد من خلال التواجد الفعال وسـط العبـاد، والحركية الدؤوبة في كل

مجـالات الحيـاة، والصبـرِ والمصابرة على بناء مشـاريـع طويلـة النَّفَس، وتجنّـبِ اسـتنفاد الطاقات فـي نقاش وصراع وصـدام لا طائل من ورائه، والسعي الحثيث لامتلاك القلوب دون تمييز، والحرص على زرع الإيمان فـي النفـوس ليفعل الإيمان فعله الإصلاحي الإنشـائي العميـق. وقد أكد دائمـا أن مسـؤولية المسـلم مسـؤولية كونيـة، وأن صـلاح العالم بصلاح الفـرد، وأن التغيير يبدأ من الإنسـان، وأنك إذا نجحتَ في تغيير الإنسـان فقد غيرتَ الدنيا كلها، وإذا استطعت أن تصنـع الإنسان فقد صنعت الحياة والحضارة برمتها وحققت العمران.

فانطلاقا من هذا الإطار الفكري والعملي، ألقى الأستاذ فتح الله كُولَنْ آلاف المحاضرات العلمية والدينية والاجتماعية والفلسـفية والفكرية في المنتديات العامة، وعقد آلافا من اللقاءات وحلقات الدرس الخاصة التي أجاب فيها على الأسئلة الحائرة التي كانت تجول في أذهان الناس، وتؤرق الشباب خاصة، ولا يعرفون لها أي جواب؛ وكانت حيرتهم تلقي بهم في مهالك الشـبهة والإلحاد؛ ومنها الأسـئلة المتعلقة بنظرية دَارْوِين، وحقيقة الـروح، والقضـاء والقدر... إلـخ. وكانت أجوبته على مثل هذه الأسـئلة بلسمًا شافيًا لعقول الشباب وقلوبهم وجمهور الناس، مما جعلهم يحبونه ويلتفّون حوله ويطلبون إرشاداته؛ فكان يستثمر هذه المحبة وذلك الإقبال في حثّ أصحاب الحمية على إنشـاء مؤسسـات تربوية تعليمية... إذ كان يـرى أن السـبيل الأوحـد والأنجـع لصناعة إنسـاننا من جديـد، وإصلاح مجتمعاتنا، وتأهيلها للقيام بدورها التاريخي المنشود على مستوى العالم، إنمـا يمـر عبر تكثيف الجهود في مجال التربية والتعليم، أي مجال صناعة الرجال؛ وإذا اسـتطعنا أن نكوّن نماذجنا البشـرية والمؤسساتية الحية على أرض الواقـع لتراهـا العيون وتعايشـها الأرواح، فسـوف تنبعث الثقة في النفـوس، والاطمئنان في القلـوب، والراحة في العقول. وكان يقول باكيا:

"إن العالم في أمسّ الحاجة إلى الإسلام اليوم، والإسلام في أمس الحاجة إلى من يمثّله بحقّ"، مضيفا "الآذان شبعتْ، والعيون جائعة" في إشارة إلى أن الوقت وقت العمل. كل هذه الأفكار، والعمل الدؤوب المخلص، جعل الأستاذ فتح الله كُولَنْ يفوز بقلوب كثيرين من أبناء تركيا، ويحتلّ مكانة الثقة لدى المجتمع التركي بكافة طبقاته.

لقد أتاحت للأستاذ فتح الله كُولَنْ ثقافته الواسعة، وتبحره في علوم الدين وعلوم العصر، أن يخاطب مختلف الشرائح الاجتماعية في تركيا، بما في ذلك المثقفون وأصحاب التيارات الفكرية الحداثية والليبرالية والقومية؛ وقد استجاب كثيرون منهم لندائه، ودخلوا في حوارات ومراجعات من أجل تصويب آرائهم وتصحيح مساراتهم السابقة. وفي هذا المضمار حثّ في بداية التسعينات على إنشاء مؤسسة عالمية لغرض التحاور والتفاهم والاحترام المتبادل بين أصحاب تلك التيارات والأفكار المتباينة، لتقريب وجهات النظر، وتجنيب البلاد شر التفرق والعنف والفتنة؛ فتحقق هذا المشروع بالفعل، وانبثقت عنه منتديات للحوار البيني والعالمي، وانعقدت مؤتمرات عالمية مهمة، مما شكل منعطفا تاريخيا في تأسيس السلام والتعايش بين الأطياف المتناقضة، في زمن عملت فيه بعض الأوساط على تفتيت المجتمع التركي استغلالا للخلافات الفكرية والطائفية والثقافية والدينية.

اهتم الأستاذ فتح الله كُولَنْ بفكرة الحوار والتواصل والتفاهم بين التيارات الفكرية المختلفة على المستوى المحلي داخل تركيا، وعلى المستوى الإقليمي والدولي بين أتباع الديانات وأبناء الحضارات والثقافات المتعددة، ودعا إلى نهج التعارف والاحترام المتبادل والتسامح والتعايش، ونبذ التعصب وإدانة العنف. وعُرف في تركيا وفي العالم

بـ«داعيـة الحـوار والتسـامح والتوافق»، ولقيت دعوته هـذه صدى إيجابيًا واسـعا في تركيا وخارجهـا، ووصلت إلى ذروتها فـي الاجتماع الذي تم عقده في الفاتيكان مـع البابا.

يرى فتح الله كُولَنْ أن العالم أصبح -بعد تقدم وسـائل الاتصالات- قريـة صغيـرة؛ ولهذا فإن أي حركة قائمة على الخصومة والعداء لن تؤدي إلى أي نتيجة إيجابية، وأنه يجب الانفتاح على الإنسـانية بأسـرها، وإبلاغ العالم كله بأن الإسلام دِين الرحمة، ويدعو إلى الأخوّة بين بني البشر، وأن المسلم لا يمكن أن يكون إرهابيا وأن الإرهابي لا يمكن أن يكون مسلما. وقـد ذكر مـرارا وتكرارا أن هناك مجالات واسـعة للتعاون والتعاضد بين المسـلمين وبين أبناء الأديان والثقافات الأخرى لتأسـيس سلام واستقرار على مستوى العالم.

للأسـتاذ فتح الله كُولَنْ ما يقرب من سـبعين كتابا تنـاول فيها القضايا الكبـرى في الفكر الإسـلامي ومشـكلات العصر. بعض كتبـه مترجم من التركيـة إلـى ٤٠ لغة أخـرى تقريبا، منهـا: العربية والإنجليزية والفرنسـية والألمانيـة والروسـية والإسـبانية وغيرهـا مـن اللغات الحيـة. وله آلاف الخطـب والمحاضرات والمواعظ المسـجّلة، إضافة إلى مئات المقالات المنشورة في المجلات والصحف داخل تركيا وخارجها، وله ديوان شعر بعنوان «المضرب المكسور».

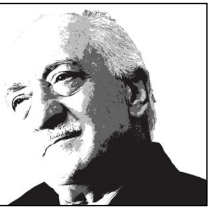

خطاب من الأستاذ فتح الله كُولَن إلى الرئيس التركي «عبد الله كُول»

في يوم الرابع من شهر يناير عام ٢٠١٤م التقى السيد رئيس الوزراء آنذاك «رجب طيّب أردوغان»[٢] بعددٍ من الصحفيّين والكتّاب وممثلي منظّمات المجتمع المدني، وقد ذكر الصحفيّون المشاركون في ذلك الاجتماع بعد خروجهم منه أن السيد رئيس الوزراء حدّثهم عن خطابٍ جاءه من الأستاذ فتح الله كولن يتضمّن محتواه نوعًا من «المساومة».

وبناءً على ذلك قامت جمعيّة الكتاب والصحفيّين الأتراك التي يرأسها شرفيًّا فضيلة الأستاذ فتح الله كولن في اليوم ذاته بنشر التصريح التالي الذي يوضّح حقيقة هذا الخطاب:

«تطرّق الاجتماع الذي عقده السيد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مع الصحفيين وممثّلي منظّمات المجتمع المدنيّ إلى الحديث عن خطابٍ بعثه فضيلة الأستاذ محمد فتح الله كولن إلى السيد رئيس الوزراء، وبعد الاجتماع أدلى بعض الصحفيّين المشاركين في الاجتماع ببعض التصريحات في وسائل الإعلام، وقد تابعنا بكلِّ حزنٍ وأسًى مجموعةً من التأويلات الخاطئة الناتجة بدورها عن معلوماتٍ خاطئةٍ أيضًا، ومن المحتمل أنّ وقوعَ الخطإ في هذه التأويلات قد جاء نتيجة عدم الاستيعاب الكامل لكلام السيّد رئيس الوزراء.

وحقيقة المسألة أن فضيلة الأستاذ فتح الله كولن -الرئيسَ الشرفيَّ لجمعيّتنا- قد تقابل مع صحفيٍ كبيرٍ أرسله رئيس الدولة،

(٢) تولى «رجب طيب أردوغان» منصب رئيس الوزراء في الحكومة التركية خلال الفترة من ١٥ مارس ٢٠٠٣م إلى ٢٨ أغسطس ٢٠١٤م. انتخبه الشعب في انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت للمرة الأولى في تاريخ تركيا عبر الاقتراع المباشر ليصبح الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية في ١٠ أغسطس ٢٠١٤م حيث أقسم اليمين الجمهورية في ٢٨ أغسطس ٢٠١٤م وبدأ ممارسة مهام منصبه، ولا يزال.

وبعـد المقابلـة كتب فضيلة الأسـتاذ فتح الله كولـن خطابًا ردّ من خلاله على شتّى الأسئلة المطروحة.

والحقيقـةُ أن الخطـاب الذي أرسـله فضيلة الأسـتاذ فتح الله كولـن لم يكن موجّهًا إلى السـيد رئيس الـوزراء، ولا يتضمّن أيَّ نوعٍ من المساومة.

مع تقديرنا واحترامنا للجميع

جمعيّة الصحفيّين والكتاب

جديـر بالذكـر أن محتـوى الخطـاب المذكـور قـد نشـره الموقـع الإلكترونـي (*Herkul.org*) والذي يتمّ من خلاله إذاعةُ وبثُّ دروس فضيلة الأسـتاذ فتح الله كولن، وفيما يلي مضمون الخطاب كما جاء في الموقـع السالف الذكر:

عقـد السـيد الرئيس «عبـد الله كُول» سلسـلة محادثـات مـع مختلف القطاعـات بتركيا في خطوةٍ لتفادي تفاقم الجدال والخلاف وحفظ الأمن والأمان بالبلاد، وفي إطار ذلك أرسـل السـيد الرئيس مبعوثًا[٣] إلى فضيلة الأسـتاذ فتح الله كولـن للتعرّف على آرائه وأفـكاره حول الوضـع الراهن في تركيا.

وفي الحادي والعشـرين من شـهر كانون الأول/ديسـمبر عام ٢٠١٣م زار مبعـوثُ سـيادةِ الرئيـس الأسـتاذَ فتـح الله كولـن وسـجّل عنه بعض الملاحظات، ثم اقترح الصحفيُّ على الأستاذ كولن أن يُسجّل بنصٍّ خطّيٍّ رأيه وملاحظاته حول الوضـع الراهن في تركيا، مضيفًا أنه من الأجدر أن لا يرجـع إلـى تركيا إلا بهذا النصّ الخطّيّ، فما كان من الأسـتاذ فتح الله كولن إلا أن استجاب للاقتراح وكتب الخطاب التالي وسلّمه إليه:

(٣) وهو الصحفي والكاتب المشهور «فَهْمِي كُورُو (*Fehmi Koru*)».

سيادة رئيس الجمهورية:

الصديق العزيز الذي يستحق كلّ احترامٍ وتقديرٍ؛ السيد الرئيس «عبد الله كُول»:

أقدم لكم احترامي العميق وتحيّاتي الصادقة وأتمنّى من صميم قلبي أن تكونوا في أتمّ صحّةٍ وعافيةٍ، إنني يا سيادة الرئيس على وعيٍ بأنّ أيّ حادثةٍ تهدّد أمن بلادنا وشعبنا تبعث الأسى والحزن في قلوبكم، وهذه مشاعر صادقةٌ أشاطركم لوعتَها أنا أيضًا، وأنا في غاية الحزن والأسى لاستهداف المؤسّسات والفعاليات التي تقوم بها أرواحٌ نذرت أنفسها لخدمة الإنسانية. وإن كان بعضُ الناس يسمُّونهم بأسماء مثل: «الخِدمة» و«الحركة» و«الجماعة» إلا أنني أراهم «شخصيةً معنويةً» يشكِّلها أناسٌ من مختلف الأجناس والأعراق والألوان والآراء، يجمعهم -كما الصلاةُ تَجمع روّاد المسجد- أمرٌ يجدونه معقولًا منطقيًّا نافعًا للبشر.

لقد نقلنا إلى سيادة رئيس الوزراء منذ الأيام الأولى التي دار فيها الحديث حول غلق المعاهد التحضيريّة لتأهيل الشباب للالتحاق بالجامعة، وذكرنا مدى فائدة هذه المؤسسات لأمّتنا جميعها وأعربْنا عن رغبتنا في عدم غلق هذه المعاهد التي تؤدّي خدمات جليلة لأمتنا، وتطلّعنا إلى استمرارها في أداء مهامها على وضعها الحالي.

ولا يخفى على الرأي العام أن المتطوّعين بهذه الخدمات لم يشرعوا في الدفاع عن أنفسهم -بأسلوبٍ لائقٍ- في وسائل الإعلام العامّة أو التواصل الاجتماعي إلا بعد رواج الافتراءات والاتهامات التي لُفّقت لهم، وأنا أعتقد أنهم يفعلون ذلك في إطار القانون وبمقتضى الحقوق التي شرعتها الدولة.

ولكن مع الأسف بمرور الوقت تدخّل في الأمر عددٌ من الناس في الساحة الاجتماعيّة، وتبادل الفريقان الاتهامات والكلمات الخارجة أحيانًا عن حدود اللياقة، وهذا أمرٌ يستدعي التحرّك من أصحاب العقول السليمة للقيام بما يلزم لإنهاء هذا الأمر، وإنني على قناعة بأنه إن أعرض الآخرون عن بثّ الدعاية السوداء في بعض المؤسسات الإعلامية على وجه الخصوص سيفضِّل أحبابنا وأصدقاؤنا الصمت على الكلام، وأودّ أن تعرفوا أنني أنا العبد الفقير سأبذل كلّ ما في وسعي لإنهاء هذا الأمر، وإنني أعتقد أن الإجراءات الضروريّة التي ستتخذونها للحدّ من هذه الدعايات السوداء ستضمن العودة إلى العقلانية مرّةً أخرى، وهذا ما أتوقعه منكم بكلّ صدقٍ وإخلاصٍ.

سيادةَ الرئيس

من المعلوم لدى سيادتكم أنني لستُ في وضعٍ يؤهّلني للتدخّل أو إصدار الأوامر بشأن الأمور التي تمارسها الدولة في إطار القانون، ولستُ في مقامٍ يخوّلني توجيه الموظّفين إلى ناحيةٍ ما، ومع ذلك فإن ارتأيتم كما أرى وهو أنّ نُصْحَ أصدقائنا وأحبابنا بالاعتدال سيكون مُجديًا في تخفيف حدة التوتر الحالية؛ فأنا على أُهبة الاستعداد لبذل قصارى جهدي وكلّ ما في وسعي في هذا الأمر.

أما بالنسبة للعملية القانونيّة التي تجرى على مرأى ومسمع الرأي العام فإن الموظّفين الذين تعرّضوا للغبن -بقدر ما تابعتُ في وسائل الإعلام- كانوا يحاولون في إطار المهام التي خوّلها لهم القانون القبضَ على المتّهمين واتّخاذ ما يلزم ضدّهم، ومع ذلك اتُّخذت إجراءاتٌ قمعيّةٌ غيرُ مبرّرةٍ ودون وجود أيّ اتّهامٍ واضحٍ ضدّ هؤلاء الذين كانوا يحاولون أداء وظائفهم فحسب، وضدّ بعض الأشخاص من محافظاتٍ مختلفةٍ رغم أنهم لا صلة لهم بالأمر، وقد تابعتُ بكلّ أسًى وحزنٍ ما يتعرّض له هؤلاء الموظّفون -الذين لم تكن جريرتهم إلا أنهم يقومون بمهامهم التي خوّلها لهم القانون- من عمليّات تصفيةٍ (والأحرى نعتُ ذلك بأنه إبادة وتنكيل)، وهي نفس المعاملة التي تعرض لها الآخرون بدعوى أنهم ينتسبون إلى جماعةٍ معيّنةٍ رغم أن هؤلاء لا ناقة لهم ولا جمل في هذا الأمر.

إننا إنْ سكتنا على ما يتعرّض له موظّفو الدولة الأبرياء من هجومٍ وعرقلةٍ في أداء وظائفهم فأغلب الظنّ أن الرأي العام لن يسكت أبدًا على هذا الأمر.

سيادةَ الرئيس

لقد اتّضح للجميع أن هناك محاولات تصفيةٍ جائرةً لمن يتقدّمون لاختبارات القبول بالمؤسّسات العامة، كما اتُّخذت بعض الإجراءات لجمع المعلومات عن بعض الأشخاص لمعرفة ما إذا كانوا ينتسبون إلى جماعةٍ أو طريقةٍ أو حركةٍ أو تخرّجوا في مدرسةٍ ما؛ لعرقلتهم والتصدّي لهم كما حدث بالأمس، ولم تقتصر هذه الإجراءات الجائرة على المديرين أو موظّفي الأمن بل طالت حتى الموظفين العاديّين، وما زِلتُ أشهد حتّى الآن بكاءَ العديد من هؤلاء الأشخاص الذين تعرّضوا للظلم والغبن بسبب أنهم ينتسبون فقط إلى فلان أو الحركة الفلانية أو الجهة الفلانية، ومع ذلك لم أتكلّم عن هذا الأمر قطّ، وأوصيتُ هؤلاء الأشخاص بالتحلّي بروح الصبر والوفاق، فأخذ أبناء هذا البلد الذين تعرّضوا لهذا الظلم بدعوى انتسابهم لجهةٍ ما في التعبير عن مشاعرهم الحزينة للمقرّبين حولهم ولأصحاب النفوذ، إنني على قناعة بضرورة وضع حدٍّ

فوريٍّ لهذه المحاولات التي تستهدف فرزَ أبناء الوطن وتسجيلَ بعضهم في القوائم السوداء، رغبةً في عرقلتهم عن القيام بخدماتهم.

ولقد بات واضحًا أن هذه المحاولات القمعيّة تستهدف عرقلة أنشطة حركة الخدمة التي انتشرت في كلّ أنحاء العالم وتتوسّع على الدوام بفضلٍ من الله وعنايته ثم بمعاونة الأصدقاء المخلصين من أمثالكم في كلّ أرجاء العالم، ولوحظَ أن هذه المحاولات غير اللائقة قد ازدادت بشكلٍ لم يحدث من قبل بالتزامن مع نموّ الحركة وتوسّعها، فما الذي يضمن ألا يتعرّض الآخرون من أتباع الجماعات والحركات الأخرى مثل «جماعة سليمان أفندي» و«جمعية نشر العلوم» و«طريقة مَنْزِلْ» الصوفية للمعاملة نفسها؟

سيادةَ الرئيس

لقد أخذتُ بعين الاعتبار المسائل التي نقلها لنا مبعوثكم المحترم الذي تفضّلتم بإرساله لي، وهذا أمرٌ يحتّم علي أن أقول لسيادتكم أننا كما كان موقفنا بالأمس سيبقى كذلك اليوم على نفس المسافة في العمليّة الانتخابيّة المقبلة، وأودّ أن أوضّح أننا على استعدادٍ دائمٍ للحوار، ومن ثم فما ترونه سيادتكم وسيادة رئيس الوزراء مناسبًا سيكون مناسبًا بالنسبة لنا أيضًا، وأرجو من سيادتكم التحدّث مع السيد رئيس الوزراء فيما تداولته معكم من موضوعاتٍ، وإنني أقول لكم من صميم قلبي -كأخٍ يسعى إلى أن يهبَ حياته لخدمة دينه وشعبه والإنسانية جمعاء-: إنني سعيتُ دائمًا إلى أن أكون نصيرًا لحفظ الأمن والأمان وخلق روح الاتّحاد والوفاق والأخوّة والخلّة بين الجميع، وبذلتُ وسعي أنا العبد الفقير لتشجيع المحبّين لنا على السير في هذا الطريق.

فهل يمكن يا سيادة الرئيس لرجلٍ مثلي أن يكون له أملٌ أو تطلُّعٌ إلى شيءٍ بعد هذا العمر الطويل الذي تَلُوحُ فيه مناظر الآخرة..؟ إنني أؤكّد لسيادتكم أننا سنتشبّث بكلّ يدِ صداقةٍ وودٍّ تمتدّ إلينا من قِبَلِ المسؤولين في دولتنا، وإن تقرّبْتم منّا شبرًا تقرّبنا منكم ذراعًا اقتداءً بالأخلاق الإلهيّة، وإنني سأظلّ أعمل دائمًا على نصح أصدقائنا وأحبابنا بالاعتدال باذلًا كلّ وسعي في حفظ الأمن والأمان في كلّ أرجاء الوطن، داعمًا ذلك بكلّ ما أستطيع.

وبهذه المناسبة أقدّم سلامي وتحيّاتي إلى سيادتكم وللسيدة قرينتكم «خير النساء هانم» ولجميع أفراد أسرتكم السعيدة.

محمد فتح الله كُولَنْ

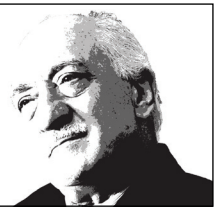

حوار مع جريدة الشرق الأوسط[٤]

س: كيـف تصفون حركة «الخدمـة»؟[٥] وكيف تعرّفون «أتباعكم»؟ وما الذي يجمعهم في مشروع واحد؟

ج: شـخصيا، لا أرى من المناسـب تسـمية هؤلاء بـ«الأتباع»، سـواء لـي أو لأي شـخص آخر. أكّدتُ مـرارًا أنه يؤلمني كثيرًا نسـبة الناس إلى شـخصي الضعيـف وإلحاقهـم بي تحـت عناويـن مختلفـة كـ«الفلانيّين» و«العلانيّيـن». كمـا أريـد أن أؤكـد أن هـؤلاء النـاس قـد التقوا -بشـكل طوعـي- حول مشـاريـع وجدوهـا معقولة ومنطقية ومفيـدة لكافّة الناس. ومـع أن الحركة تسـتهدي بقيم الإسـلام، فإن مشـاريعها التي يقوم عليها المتطوعون العاملون في إطارها، متماشـية مـع القيم الإنسانية الهادفة إلى تعزيـز الحريـات الفردية وحقوق الإنسـان والتعايش السـلمي بين جميـع الفئـات؛ ومن ثم وَجدتْ ترحيبًا في ١٦٠ دولة حول العالم، ولقيتْ قبولًا صريحًا أو ضمنيًّا مباشرًا أو غير مباشر من جنسيات ودول وأديان مختلفة. لذلك من الصعب القول إن المتطوعين في الحركة يشكّلون بنية متجانسة،

(٤) جريدة الشرق الأوسط، ٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤م.

(٥) الخدمة: اسم يُطلق على النهج الذي يتبناه فتح الله كولن ومحبوه في خدمة الإسلام والإنسانية.

بـل هـي بنية متنوّعـة. وحالة التنـوّع هذه تمتد لتشـمل ألوانًـا مختلفة من التعاطف والتشـارك؛ فبينمـا يعمل البعض معلّمين فـي مدارس بالخارج، يقوم آخرون بالتكفّل بالنفقات أو يخصصون جزءًا من أوقاتهم للخدمات التطوعية، وما إلى ذلك.

إذًا هم أفراد التقوا طوعًا على قيم إنسانية سامية مشتركة، كالحرّيات، وحقـوق الإنسـان، واحتـرام المعتقـدات، وتقبّـل الآخـر، والانفتاح على الحـوار، وتنزيـه الدين عن الأغراض السياسـية الحزبيـة الضيقة، واحترام القانون، وعدم اسـتغلال إمكانيات الدولة اسـتغلالًا سـيّئًا، وضرورة عدم التراجـع عن المسار الديمقراطي، ورفض استخدام السلطة لإكراه الأفراد والمجتمعات على معتقدات معيّنة، والثقة في المجتمـع المدني، وتوظيف التعليـم لإحلال ثقافة السـلام في المجتمعـات، وابتغاء مرضاة الله في كل قول وفعل، ومحبة الخَلق من أجل الخالق، وتعزيز منظومة القيم الأخلاقية لدى الأفراد بغضّ النظر عن قيمهم الدينية أو غير الدينية.

هـؤلاء الأفـراد أُطلقـت عليهم عدة أسـماء كـ«الجماعـة» و«الخدمة» و«الجامعـة»، ومـع أن هـذه الأسـماء لا تعبر عـن المعنى الـذي يمثلونه بشـكل وافٍ فـإن مصطلـح «جامعة» باللغـة التركية، الـذي يعني مجتمعا كبيـرا مـن الأفراد، هو الأنسـب. كذلك أسـتطيع القول إن هـؤلاء الناس -الذين تجمعهم القيم السابقة مـع تنوعهم- يتمتعون بوحدة روحية ووعي جماعـي بحيـث لا يمكـن لأي جهـة خارجية التلاعب بهـم بهدف خرق القيم الآنفة الذكر.

س: ما رأيكم في الخطوة التي اتخذتها الحكومة التركية حول حظر المعاهد التحضيرية الخاصة؟[٦]

(٦) قررت الحكومة التركية في أواخر عام ٢٠١٣م إغلاق كافة المعاهد التحضيرية المنتشرة في أنحاء تركيا، والمعاهد التحضيرية التابعة للخدمة تتفوق على غيرها من حيث النظام وجودة التعليم.

ج: أولا، يجب القول إن المعاهد التحضيرية ظهرت نتيجة للكثير من جوانب القصور في النظام التعليمي الرسمي. هذه المدارس مؤسسات خاصة يديرها أناس ملتزمون بالقانون، ومؤسسة طبقا لمبادئ الحريات الخاصة التي كفلها الدستور.

ثانيا، هذه المدارس لا تتبع «الخدمة» بشكل مباشر، وإنما تدار عن طريق عدد من شركات القطاع الخاص التي يملكها رجال أعمال يؤمنون بأفكار «الخدمة». وتخضع هذه المدارس لرقابة الدولة من حيث مواردها المالية والمقررات الدراسية. وهي تسدد الضرائب المستحقة عليها للدولة، شأنها شأن المؤسسات الأخرى. بالإضافة إلى أن هذه المدارس المحسوبة على «الخدمة» تمثل نسبة صغيرة فقط من عموم المعاهد التحضيرية في تركيا. والحاصل أن نظام التعليم يعاني من مشكلات جذرية لم يجرِ اتخاذ أي خطوات جدية حيالها، ومن ثم فلا يمكن اعتبار محاولة إغلاق هذه المدارس جهدا صادرا عن حسن نية. ثم إن هذه المدارس منذ عقود وهي تلبي حاجة ملحة لدى الطلبة في مجالي الرياضيات والعلوم على وجه الخصوص، بناء على طلب أولياء الأمور في إطار القوانين المرعية، وبالتالي فإغلاقها بقوة الدولة يشكل ضربة لقطاع النشاط الحر، وحرمانا للطلاب من الحصول على تعليم أفضل.

ومن جهة أخرى، فالقائمون على التعليم في هذه المدارس يمتثلون للمبادئ الأساسية لفكرة «الخدمة» مثل الإيجابية والاستقامة والصدق والعمل الجاد واحترام الآخر.. الأمر الذي يترك أثرا إيجابيا لدى طلابهم. ومن ثم نستطيع أن نقول إن هذه المدارس قد نجحت -بإذن من الله وعنايته ولطفه- في مكافحة العادات السيئة لدى هؤلاء الطلاب، مثل التدخين، وإدمان الكحول، وحتى تعاطي المخدرات، التي

تعـد مـن التحديات الكبيرة التـي تواجهها المـدارس الحكومية في تركيا. إن إغلاق هذه المدارس، التي لم تخرق القانون والقيم الأخلاقية يوما ما، ولم تخالف مبادئ الديمقراطية والقيم الكونية، ومن دون طلب من الرأي العام أو حتى مناقشة قرار الإغلاق نقاشا مجتمعيا كافيا، سيؤدي بالضرورة إلى إهدار كل المكتسبات التي تحققت حتى اليوم.

س: نفيتـم دائمـا وجود أي طموحات سياسـية لديكـم، ولكن هل تـرون أن وجـود مؤيديـن لكم داخل أجهـزة الدولة التركيـة يصب في صالحكم؟

ج: أولا، لا بـد مـن التنويـه بأن الخدمة منذ نشـأتها لم تَسـعَ إلى أي هدف سياسي، ولكنها سعتْ إلى خدمة الإنسان من خلال تنمية قدراته في المجالات التعليمية والاجتماعية والثقافية، واسـتثمرت كل وقتها وطاقتها في سبيل تحقيق هذه الغاية. وتصدّت لحل المشكلات الاجتماعية انطلاقًا من الإنسان عن طريق التربية والتعليم.

طالما ذكرتُ في دروسـي أن لدينا ما يكفي من المسـاجد -التي كان أغلبها فارغًا في السـبعينات- ولكن ليس لدينا ما يكفي من المدارس. لذا حضضـتُ الناس على فتح المدارس لسـدّ هذه الثغـرة. ولو كان لدينا أي هدف سياسـي لكانت قد ظهرت بوادره خلال الأربعين أو الخمسـين سنة الماضية كإنشـاء حزب سياسـي مثلًا. ولقد عُرض علـيّ وعلى الكثير من إخواني -في أوقات مختلفة- العديد من المناصب السياسية، وتم رفضها جميعًا. ولقد كان بإمكان «الخدمة» -لو كان لديها طموحات سياسية- أن تؤسـس حزبًا سياسـيًّا كما فعل الآخرون، وتسـتثمر الظروف المواتية عام ٢٠٠١م، في وقت كانت الأحزاب الأخرى تتهاوى واحدة تلو الأخرى... أو علـى الأقـل لـكان لها عـدد لا بأس به مـن المؤيّدين داخـل الأحزاب

السياسـية التي حكمت في الماضـي أو الحزب الذي يحكم الآن، ولكنها لم تفعل ولم ترغب في ذلك أيضًا.

شـخصيًّا لا أتبنّى قناعة ممارسـة السياسـية باسـم الديـن، أو توظيف الدين لتحقيق مكاسب سياسية، أو ممارسة السياسة بشعارات دينية، وهذا لا يعني أنني أرى أن الانخراط في مجال السياسـة أمر غير مشـروع. فمع أننا لا نشارك في السياسة ولا نقوم بإنشاء حزب سياسي، لكن لا نرى منع أحـد من القيام بذلك؛ لأنه في الديمقراطيات لا يمكن ممارسـة السياسـة من دون أحزاب، طبعًا الخدمة ليس عندها هدف سياسـي بمعنى تأسـيس حـزب، لكن القيـم والمبادئ التـي حاولتُ توضيحها آنفًا، والتي تشـكل الديناميكية الأساسـية للخدمة، تتلامس مـع الممارسة السياسية بطريقة أو بأخرى.

وأفـراد الخدمـة باعتبارهم مواطنيـن يتمتعون بكافة حقـوق المواطنة وواجباتها كان وما زال لهم مطالب من مؤسسات الدولة، شأنهم في ذلك شـأن نظرائهم من المواطنين العاديين أو التربويين أو كل ناشط مجتمعي. وقد كانت هذه المطالب دائمًا تدور في إطار القوانين المرعية وتُطلَب عبْر السـبُل والطرق المشـروعة. ولم يحاولوا ألبتة اللجوء إلى أيّ وسـيلة غير قانونية أو غير أخلاقية لتحقيق هذه المطالب.

وبطبيعة الحال، يتوقـع المواطنون الذين تعلّقت قلوبهم بـ«الخدمة»، من القائمين على شؤون البلد، السعيَ إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات والسـلام وحرية الفكر وبناء المشاريـع ودعم الاستقرار والأمن في البلاد والحيلولة دون الانزلاق إلى الفوضى أو حدوث الأزمات، والتأكيدَ علـى تقبّل الجميـع والاعتراف بوجودهم. كما يحق لهؤلاء الناشـطين في الخدمة الاحتكام إلى الوسائل المدنية والديمقراطية المتاحة لهم، للإفصاح

عن آرائهم حول أوجه القصور في هذا الصدد حال وجودها. إذ إن التعبير عن الآراء في هذا الصدد، ورفْعَ مستوى الوعي العام، هو واجبٌ وطني، وواحدٌ من أهداف المجتمع المدني أيضًا. ولا يلزم بالضرورة تأسيس حزب سياسي من أجل القيام بهذه المهمة، كما لا يمكن اتهام هؤلاء الذين يقومون بهذه المهام بأنهم يقتحمون السياسة، أو يريدون تقاسم السلطة، أو يعملون على تدخل غير المنتخَبين في عمل المُنتَخَبين ديمقراطيًّا. فما ذكرناه آنفًا، هو ما عليه الحال في أيّ نظام ديمقراطي حقيقي، وفي أيّ دولة من دول العالم المتقدّم من حيث الديمقراطية.

إنّ الأحزاب السياسية والانتخابات الحرة هي شروط أساسية للنظام الديمقراطي، ولكنها لا تكفي بمفردها، فالأداء الفعّال والسلس للمجتمع المدني هو أمرٌ مُهم كذلك. ومن الخطأ القول إن الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمساءلة السياسيين أمام عامّة الناس، حيث إنّ المجتمع المدني يستمر بمراقبة السلطة الحاكمة ليرى ما إذا كانت تفي بوعودها أم لا، وذلك من خلال الإعلام والمناشط المجتمعية المختلفة وفعاليات عديدة أخرى في إطار القانون، مثل عرائض الاكتتاب ورسائل شبكات التواصل الاجتماعية. وبالرغم من أن نشطاء الخدمة التقوا على مبدأ عدم الانخراط في السياسة الحزبية وعدم السعي نحو السلطة، لكن هذا لا يعني أن يتخلّوا كمجتمع مدني عن مسؤوليتهم وصلاحيتهم في مساءلة السلطة السياسية ورقابتها. وبما أن الخدمة ليست تكوينًا بنيويًّا ولا تنظيمًا مركزيًّا هرَميًّا، فليس هناك وجهة نظر سياسية واحدة يتبنّاها جميع المشاركين فيها، كذلك ليس من المعقول القول إن حركة كهذه منحازة إلى حزب بعينه فضلًا عن أن تكون منخرطةً فيه، فللمتعاطفين معها اختياراتهم السياسية الخاصّة، ولا تفرض الحركة أي وجهة نظر معينة عليهم، ولا تتدخل في هذا الموضوع على الإطلاق.

كما أن برنامج الخدمة وتقويمها الزمني لا يتحدَّد وفق التغيّرات الانتخابية والسياسية، بل يتحدّد حسب المشاريع التي تدور في فلك القواسم الإنسانية المشتركة. كذلك، فإن الحركة لا تتدخل في الشؤون الداخلية أو التطورات السياسية في أي بلد نهائيًّا، فحيثما تتّجه تركّز جهدها على تنفيذ مشاريع مدنية تطوّعية في مجالات تعليمية وثقافية وإنسانية. ولكونها تتمسك بهذا المبدأ ولا تفرّط فيه، فهي اليوم تحظى بقبولٍ لأنشطتها في أكثر من ١٦٠ بلدًا حول العالم.

ولا شك أن من المتعاطفين مع أفكار الخدمة والمحبين لها، من هم اليوم داخل السلك البروقراطي في الدولة، شأنهم شأن بقية شرائح المجتمع الحاملة لأفكار أخرى. ومن ثم فليست انتماءاتهم مدوَّنة على جباههم، وبالتالي فإن محاولة تصنيفهم في تقارير أمنية حسب تعاطفهم، أمر غير قانوني وغير أخلاقي على حدٍّ سواء. وأيضًا فهؤلاء المتواجدون داخل السلك البيروقراطي -ممن يقال إنهم متعاطفون مع الخدمة- يخضعون خضوعًا صارمًا للقوانين واللوائح المنظمة لشؤون العمل داخل المؤسسات التي يعملون بها، ويمتثلون لأوامر رؤسائهم في مجال أعمالهم، أي إن واجباتهم محدَّدة حسب القوانين. وإذا كان الأمر كذلك فلا أدري كيف يمكن أن يحقق هذا امتيازا أو مصلحة لشخص أو فئة ما.

وأريد أن أكرّر التأكيد هنا على نقطة هامة؛ وهي أن في أجهزة الدولة قد يكون هناك مَن هم متعاطفون معي أو مع أي شخص آخر، أو مع حركة فكرية، أو أيديولوجية ما، وهذا أمر طبيعي تمامًا. فليس لأحد التدخّل في قناعات الآخرين الشخصية أو معتقداتهم أو نظرتهم إلى العالم، والمتوقع ممّن يتخرجون من مدارس الخدمة أو ممّن يتعاطفون مع المثُل العليا التي تدعمها الخدمة، أن يتصرفوا بصدق واحترام تجاه

سـيادة القانون وحقوق الإنسـان ومبادئ الديمقراطية، أيًّا كانت المناصب التي يشغلونها في الدولة.

ومـن ثـم إن كان هناك أشـخاص داخل مؤسسـات الدولـة، بدلًا من الانصياع لأوامر رؤسائهم أو لوائحِ القوانين، يتلقّون الأوامر من جماعتهم التي ينتسـبون إليها أو يميلون نحوها فكريًّا، فلا بد من أن يُكشَـف أمرهم، وينالـوا العقـاب اللازم بهـم حتى وإن ادّعوا أنهم يعملـون لصالحي. وإن كان هنـاك مَـن يرتكب الجرائم من العاملين في الشـأن العام ممن يدّعون التعاطـف مـع «الخدمـة»، فينبغي أن تبـدأ التحقيقات معهم بسـرعة وأن يُحالوا للعدالة.

إن موقف «الخدمة» من الشـفافية والمساءلة واضح، وسيظل كذلك. ومـع هذا فإن الأنظمة السياسية المبنية على مبدأ الشفافية التامة هي وحدها التي تسـتطيع أن تطالب المجتمع المدني بأن يتحلى بمثل هذه الشـفافية أيضا. أما مطالبة الآخرين بأن يكونوا في منتهى الشـفافية في حين أنهم لا يتخذون إجراءات تتعلق بالشفافية في السلطة والسياسة، فهذا أمر لا يمت إلـى المصداقيـة بصلـة. وإن موجـات التقارير الأمنية وعمليـات التنصت على المكالمات الهاتفية وإجراءات التصفية في المؤسسـات البيروقراطية خير شـاهد على ما أقول، فلقد جرى نقل آلاف المسـؤولين من مواقعهم من دون أي تحقيقات عقب فضيحة الفسـاد في السـابع عشر من ديسمبر (كانـون الأول) مـن العام الماضي، ولا تزال كل المعايير التي تسـتند إليها الحكومـة فـي إجراءات الطـرد والتشـريد والإبعاد لهـؤلاء الموظفين من أماكنهـم وتعييـن آخرين بـدلا منهم مجهولةً لدى النـاس، لذا فإن العملية برمتها تعطي انطباعا عن كونها تعسفية.

س: هل تعتقدون أنه يجب إعطاء مساحة أكبر للإسلام في المجال العام والحياة السياسية؟

ج: إن الإسلام -كدِين- هو مجموعة من المبادئ والممارسات التي تستند إلى الوحي الإلهي، وترشد البشر إلى الخير المطلق من خلال إرادتهم الحرة، وتُبيّن لهم كيف يسعون جاهدين ليجعلوا من أنفسهم «أشخاصًا يتّسمون بالكمال». يمكن للناس أن يمارسوا دينهم بالطريقة التي يشاؤون في بلدٍ ديمقراطي يتيح لهم التمتع بمعتقداتهم الدينية بحريّة. في بلدٍ كهذا، يتم إجراء الانتخابات الحرة بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية والحريات، ويمكن للناس أن يعبّروا عن اختياراتهم عبر الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وتقديم مطالبهم لممثّليهم بحرية تامة واستخدام الحقوق الديمقراطية الأخرى المتاحة لهم، يمكنهم القيام بذلك بشكل فردي أو جماعي من خلال المشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المدني.

إنني أرفض دائمًا فكرة التعامل مع الدين باعتباره أيديولوجيا سياسية (*Politic*). كما أرى أن على المسلم أن يتصرف وفقًا للأخلاق الإسلامية سواء في البعد المدَني والمجتمعي، أو في الشأن العامّ والمجال الإداري. أي يجب أن يلتزم بقيم الإسلام الأخلاقية في كل مكان وُجد فيه؛ فالسرقة والرشوة والنهب والكسب غير المشروع والكذب والنميمة والغيبة والزنا والانحطاط الأخلاقي... هي ذنوب وأمور غير شرعية في كل السياقات. ولا يمكن ارتكاب هذه المعاصي لأي غرض كان، سياسيًّا أو غيره، ولا يصحّ لأحد الإفتاء بارتكابها. ثم إن هذه المعاصي تُعتبر جناياتٍ حتى في إطار المعايير المتعارف عليها عالميًّا. وإذا فقد الفرد نزاهته الأخلاقية في هذا الجانب، فإن دوره في الشأن العام أو في أي حزب سياسي، عديم

الجـدوى. وكأي إنسـان عادي، يُسـعدني أن أرى هـذه المبادئ الأخلاقية وقد تحوّلت إلى سـلوك لدى جميـع مَن يشغلون مناصب في الشأن العام أو فـي المجال السياسـي. فـي الواقـع إن المشـاكل المذكـورة أعلاه هي المصدر الرئيسـي للشـكاوى في المؤسسـات الإدارية والسياسـية في كل مكان حول العالم.

واسـمحوا لـي أن أقـول بكل وضوح؛ إذا كان المسـلمون فـي بلدٍ ما يمارسـون شعائرهم الدينية بحرّية، ويتمكّنون من إنشاء مؤسساتهم الدينية بـلا عوائـق، ويسـتطيعون أن يلقّنوا قيمهـم الدينية لأبنائهـم ولمن يرغب فـي تعلّمها، ولديهم الحرّية الكاملة في التعبير عنها في النقاشـات العامة، ويعلنون عن مطالبهم الدينية في إطار القانون والديمقراطية، فإن حاجتهم إلى إقامة دولة دينية باتت غير ضرورية. والتاريخ يشـهد على أن حركات التمـرّد والثـورات والانقلابات وأحـداث العنف دائمًا ما تجـرّ البلاد إلى الفوضـى والمآسـي، وتجعلها في نهايـة المطاف تفقد كل مكتسـباتها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسـان، وتكبّد الشـعوب أضرارًا وخسائر لا يمكـن تلافيهـا. والحقيقة أنه إذا تمّت السـيطرة على سـلطة بلدٍ ما قسـرًا وأُجبِرَ الناس على التديُّن، فإن هذا سيجعل منهم مُنافقين، يراؤون السلطة داخـل بلدهـم ويتظاهرون بالتديّـن لتحقيق منافـع شـخصية، ولكن ما إن يسـافروا إلى الخارج حتى ينغمسوا في حياة مناقضة للدين ومفتوحة على ألوان شتى من الذنوب والآثام. ففي مثل هذا البلد يضعف احترام القانون وينتشر النفاق والرياء. وإن نظرة فاحصة لتجارب متنوعة في بلدان مختلفة ستدلك على أن كلماتي المجردة هذه لها في الواقـع ما يؤازرها.

س: كيف ترون العلاقة بين الإسلام والديمقراطية؟ هل ينسجمان؟ وكيف تقيمون الممارسـة الديمقراطية في تركيا؟ وما تأثير تلك العلاقة على محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

ج: نظام الحكم القائم في تركيا منذ الخمسينات هو نظام ديمقراطي بالرغم من كل ما يعانيه من تعثّرات، فالديمقراطية هي نظام يتّجه إليه العالم اليوم. لقد بدأت البوادر الأولى نحو نقل بلادنا إلى الديمقراطية منذ أواخر الدولة العثمانية عام ١٨٧٦م من طرف السلاطين العثمانيين الذين كانوا في الوقت نفسه خلفاء العالم الإسلامي، حيث شكّل النوّاب من غير المسلمين في أوّل برلمانٍ مُنتَخَب ديمقراطيًّا نسبةَ الثلُث تقريبًا. فمن الخطأ أن ننظر إلى الإسلام وكأنه متعارض مع الديمقراطية، والعكس صحيح. ويمكن القول إن الديمقراطية هي النظام الأنسب لمبادئ الحكم في الإسلام لكونها تتيح الفرصة للنّاخبين أن يُحاسِبوا الحكّام المنتخَبين ويسائلوهم، ولكونها نقيضًا للاستبداد الذي يعتبره الإسلام شرًّا وفسادًا في الحكم. فليس للإسلام مشكلة مع الانتخابات الديمقراطية والمساءلة وسيادة القانون وغيرها من المبادئ الديمقراطية الأخرى. وعندما صرّحتُ عام ١٩٩٤م بأنه «لا ينبغي التراجع عن الديمقراطية»، قُوبلت هذه التصريحات بالاعتراض من بعض الفئات، إلا أن هناك العديد من التطبيقات والأنماط للديمقراطية لا يمكننا القول إنها بلغت حدّ الكمال، بل هي في طريقها إلى الاكتمال.

إن البلد الذي يتم فيه حفظ الدين والنفْس والعقل والنسل والمال، ولا تُقيَّد فيه حقوق الأفراد وحرياتهم إلا في الحالات الاستثنائية القصوى كالحروب مثلًا، وتُعامَل فيه الأقليّات بالتساوي مع باقي المواطنين ولا يتعرضون لأي تمييز، ويُتاح للجميع التعبير عن وجهات نظرهم الشخصية والاجتماعية والسياسية بكل حرية والعمل بها؛ هو بلد متناغم مع روح الإسلام. وإذا كان الناس في بلدٍ كهذا يمكنهم التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرّية ويؤدّون واجباتهم وشعائرهم الدينية، ويتمتّعون بحريات مثل الملكية الخاصة وحريات أخرى، فليسوا مطالَبين -مسلمين

كانوا أو أتباعَ ديانات أخرى- بتغيير نظام الحكم في ذاك البلد. أمّا البلدان التـي لا يتمتّـع فيها الناس بهـذه الحريات، فعليهـم أن يحاولوا الحصول عليها من خلال وسائل ديمقراطية دون اللجوء إلى العنف بتاتًا.

أعتقـد أنـه بإمـكان الإسـلام والديمقراطيـة أن يتعايشـا سـلميًّا ليس فقـط في تركيا، بل أيضًا في البلدان المسـلمة، وفـي البلدان ذات الأغلبية والكثافة الإسـلامية. للأسـف يلاحظ أنه في البلدان التي يتم فيها شـيطنة الديمقراطيـة، تكثـر انتهاكات حقوق الإنسـان، والاضطرابـات الأخلاقية والقانونيـة، والنزاعات والصراعات الدينية والعرقية. إن الديمقراطية حاليًّا تتطـور لتصبـح -إن جاز التعبيـر- عرفًا وقيمة مشـتركة للجنس البشـري بأكملـه. ففـي البلـدان التي تتوافـق مـع معاييـر الاتحـاد الأوروبي، يحق للمسـلمين من خلال مؤسسات المجتمـع المدني ممارسة دينهم وتطبيقه وتمثيله بل ونشره وتعليمه أيضًا. ومن ثم فإن وظيفتنا الأساسية أن نمارس قيمنا الإسلامية ونتمثلها حيّة سواء أفرادًا كنّا أو مجتمعًا مدنيًّا.

لا يمكن وصف تركيا بأنها دولة ديمقراطية بشـكل كامل. فالمتدينون الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد في الماضي، مثل الطالبات اللواتي مُنِعْنَ مـن ارتداء الحجـاب في الجامعات، قد نالوا مؤخَّـرًا العديد من حقوقهن نتيجةً لمساعي الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم فإن عملية الانضمام إلـى الاتحـاد الأوروبي قد عـادت بالكثير من الفوائد علـى تركيا من هذه الجهـة، وتـم إدخـال إصلاحـات ديمقراطيـة جدّيـة للبلاد في إطـار هذه المساعي. وإذا استمرت هذه الإصلاحات واستطاع النظام الديمقراطي في تركيا تحقيق معايير الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسـيادة القانون واحترام حقوق الإنسـان والحريات، فباعتقادي لن تقف هوية تركيا المسلمة حجر عثـرة أمـام عضويتها الكاملة. حتى لو قام متعصبون كارهون للإسـلام في

أوروبا بمنع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن المكاسب التي حقّقتها تركيا أثناء محاولتها الحصولَ على العضوية تبقى انتصارًا مهمًّا للديمقراطية فيها. إلا أن تركيا -مع الأسف- قد بدأت مؤخّرًا تتراجع عن تحقيق تلك المعايير الديمقراطية للاتحاد الأوروبي.

س: ما هو معنى «الإسلام الحنفي» برأيكم؟

ج: لا يجوز استخدام هذا التعبير ولا يمكن قبوله إطلاقا، لا بحق المذهب الحنفي ولا غيره من مذاهب الفقه الإسلامي الأخرى. فالمذاهب تجتهد -وفق الأصول التي تتبعها- في جوانب الإسلام القابلة للاجتهاد، دون أصوله وأساساته وثوابته. وقد تتفق أو تتعارض تفاسير أي من هذه المذاهب بعضها مع بعض، لكنها ما لم تتعارض مع روح الإسلام والمبادئ الأساسية للقرآن والسنة، فهي تبقى داخل دائرة الإسلام. ولا يخفى أن اجتهادات أئمة المذاهب تأثرت بالبيئة المحيطة بها وقتها، كما كان للظروف السياسية والثقافية -أيضا- تأثير على هذه الاجتهادات. ويبقى القول إن كلا من الأئمة الأربعة للمذاهب الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية كانوا مخلصين، وكرسوا حياتهم للإسلام وعانوا كثيرا من المشكلات والصعاب في سبيل خدمة هذا الدين. لذلك خرجت هذه الاجتهادات الفقهية بفضل جهودهم وجهود طلابهم، وعليه ينبغي النظر إلى تلك الجهود باعتبارها من عناصر الثراء والغنى في التصور الإسلامي. وأنا الفقير أيضا أحاول أن أسير على نهجهم، هذا النهج الذي يمكن تلخيصه على النحو التالي؛ تقديم حفظ الدين والنفْس والعقل والنسل والمال على تقديس الدولة.. وامتلاك الإنسان لحرية الاختيار وحرّية المبادرة.. والاعتراف بدور العقل والمصلحة العامة وحتى التجربة المجتمعية إلى جانب النقل في فهم الوحي الإلهي.. وتفعيل مؤسسة

الاجتهاد في المجالات الدينية القابلة للتأويل والاجتهاد، دون النصوص الصريحة.. والسعي إلى ترسيخ حرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. والسماح للمتديّنين بالتعبير عن شعائرهم الدينية بكل حرّية وممارستها، ليس على المستوى الفردي فحسب، بل في المجالات والأمكنة العامة أيضًا.. واحترام القانون والنظام والأمن والاستقرار، واعتبار الإرهاب وقتل الأبرياء جريمة ضدّ الإنسانية.. والترويج لروح المنطق والعقل باعتباره وسيلة لإقناع المتحضرين بدلًا من الإكراه.. والوعي بأن ٩٨٪ من الإسلام عبارة عن روحٍ ومعنًى وأخلاق وعبادة وعبودية وكمالات وتسامح وسلوك وترغيب وتبشير.

ومن وجهة نظر سوسيولوجية، هكذا فُهم الإسلام ومُورِسَ في الأناضول منذ أكثر من ألف سنة، إن هذا التصور عن الإسلام يتحدى كل أشكال العنف والتطرف ومحاولات تسييس الدين، كما يعزز الحب والتسامح والقبول المتبادل والتواضع ونكران الذات وسعة الصدر واحتضان الجميع.. ويعطي الأولوية للحق والعدل والحرّية والسلام في المجالين الاجتماعي والعام؛ وبعبارة أخرى يسعى إلى بناء نسيج اجتماعي مفتوح على كل الاتجاهات.

س: هل فاجأتكم أحداث التمرد الأخيرة في العالم العربي؟

ج: إلى حدٍّ ما. حسب معرفتي فإن العديد من الخبراء المختصّين في شؤون المنطقة ممن يكتبون في السياسة والإستراتيجية الدولية، لم يتوقّعوا اضطرابات من هذا القبيل على نطاق واسع. أعتقد أنه لا ينبغي إطلاق اسم التمرد على المساعي المطالِبة بسيادة القانون والديمقراطية في المنطقة، باستثناء تلك التي تستخدم العنف من أجل هذا الغرض. إن الوضع القائم في هذه البلدان، والمعاناة المستمرة أمرٌ يدمِي القلب، ولا

يبدو على المدى القريب حلّ لهذه المعضلات؛ وللأسف أقصى ما يمكننا فعله الآن كأفراد حيال ذلك، ليس شيئًا سوى الدعاء.

عندما اندلعت الأحداث في بادئ الأمر، قلتُ بناءً على حدسي وتوقعاتي المستقبلية: «ترى هل ما يحدث ربيع أم خريف عربي؟»، فهذا للأسف هو الواقع الإنساني، التدمير سهل، أما البناء فصَعْب؛ لأن الطاقة التي تحتاجها لبناء نظامٍ جديد يتوافق عليه المجتمع كله، هي عشرة أضعاف الطاقة التي تحتاجها للإطاحة بنظام قائم. للأسف لم نصل بعد إلى هذا المستوى من النضج الاجتماعي. كما أن التاريخ يحدثنا بأن التموّجات الاجتماعية قد تنجرف وتغير مسارها في اتجاهات مفاجئة غير محسوبة، لذلك فالعبرة بتلك الديناميكات الداخلية التي تدفع وتحرّك تلك الأمواج. ما الذي يحرّك ويقود تلك التموّجات؟! وما الذي يسري في الشُّعَيرات الدموية؟ ينبغي النظر إلى ذلك.. إذا لم تضعوا ذلك في الحسبان، فإن الأمواج قد تنفلت وتنساق في اتجاهات غير متوقّعة. إن الاعتماد على الحماس الجماهيري والحراك الجماهيري فحسب، لا يولّد نتيجة سليمة. في تلك الفترة كنتُ أقول دائمًا: ''علينا أن ننظر إلى «الأمواج المنبثقة من القاع»، وإلا فإن الضرر الناتج قد يخيّب آمالنا وتوقعاتنا''. عندما كنتُ أنظر لما يحدث مراقبًا من الخارج، لم أتوقّع قط بأن تفضي تلك الأحداث إلى تغييرات جذرية ونتائج كبيرة في المدى القريب. كنا نشاهد تقلبات كبيرة، وتحولات ضخمة في الشارع العربي، ولكن بدا من الواضح مع الحسابات قصيرة المدى، أنها ستكون عديمة الجدوى. إن المجتمعات العربية مجتمعات مكابِدة، وأنا واثق من أنهم سوف يقيمون ما وقع بالصبر والمصابرة والبرامج بعيدة المدى.

إن حراك البحث عن الحرية بكل ألوانه، سيبقى في الذاكرة أحد أعظم إنجازات هذا العصر. ولكن الزمان أثبت لنا أن التغييرات الراديكالية أو محاولات التغيير الراديكالي دائمًا ما تؤدي إلى ضرر ودمار أكبر من المتوقع، وأن عودة الاستقرار والهدوء إلى المجتمع في أعقابها تستغرق زمنًا طويلًا. وكما يقول بديع الزمان سعيد النورسي، هناك ثلاثة أعداء كبيرة للأمة: الجهل والفقر والفرقة، ومن خلال مشاريع متوسطة وطويلة الأمد تقوم بتدعيم التعليم والعلوم والثقافة والفنون والتجارة والتسامح والحوار، يمكننا أن نكافح هذه الأعداء الثلاثة. هذه المشاريع المهمّة قد لا تبدو ثمارها في المدى القريب، لكنها سوف يكون لها أثر في المدَيَيْنِ المتوسّط والبعيد. علمًا بأن أيّ مسعى نحو الديمقراطية سوف يبوء بالفشل ما لم يؤسَّس على أرضية كهذه. وحركة «الخدمة» كانت وما تزال منذ عقود، تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تأسيس المدارس وإنشاء الجامعات، وتكوين جمعيات واتحادات رجال الأعمال، وافتتاح المؤسسات الإغاثية، وتفعيل دور مراكز الحوار ووسائل الإعلام في استخدام لغة بنّاءة تُسهم في دعم التواصل والتحاور وتحقيق العيش المشترك. كما نأمل أن تعمل هذه المشاريع، التي تدعمها شرائح واسعة من المجتمع، على مساعدة الجميع -بمن فيهم الرؤساء والمرؤوسون- لتأسيس مجتمعات أكثر رفاهًا وأوفر سلامًا واستقرارًا. ونحن في سبيل تحقيق هذه الغاية، نضرع إلى الله بالدعاء القولي والفعلي عبر هذه المشاريع. ويمكن في هذا الإطار، أن تشرع المجتمعات العربية والإسلامية في الانطلاق نحو مشاريع من هذا القبيل حتى قبل أن تتأسس في بلدانها أنظمة حكم ديمقراطية متكاملة بكل معنى الكلمة.

س: ما هو تقييمكم للنزاع الدائر في سوريا؟ وهل هناك ما يمكن فعله لوقف هذه المأساة؟

ج: للأسف، سوريا كلها تجد نفسها في طريق مسدود. وأظهرت التطوّرات أن الشهيد الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي كان محقّا في تقييمه للوضع، إذ كان يمثل نموذج الاعتدال السنّي والذي يمكن تلخيصه في مبدأ «أن أسوأ حكومة أفضل من الفوضى واللاحكومة» وأن هناك خطر الانزلاق نحو حرب أهلية لدى محاولة إسقاط حكومة فاسدة عندما تكون الظروف غير مواتية وعند انعدام التوازن في القوى. وعلى ما يبدو، كان البوطي يعلم بوجود حالة من انعدام التكافؤ بين الجانبين، وأن الجيش كان كلّيا تحت سيطرة النخب الحاكمة على مدى السنوات الأربعين الماضية، وأنه لن يقف مع الغالبية. لقد نبّه البوطي في ضوء كل هذه الأمور إلى المخاطر الجدية المستقبلية.

لو لم تندلع هذه الأزمة لكان بإمكان سوريا أن تتطوّر ببطء وسلام نحو دولة أكثر رفاهية وديمقراطية على المديين المتوسط والبعيد، وذلك بمساعدة علاقاتها الجادة مع تركيا على الصعيد التجاري والسياسي والاجتماعي. ربما كان الجزء الأكثر مأساوية في الأزمة هو زوال هذا الاحتمال. في هذه المرحلة ما ينبغي القيام به في المدى القريب هو إيجاد حلول سياسية عاجلة لإيقاف نزيف الدم الأمر الذي سيكون بمثابة إغاثة ولو جزئية لملايين الأبرياء الذين يتضرّرون مما يحدث. ومن ثم، على المجتمع الدولي بذل جهود دبلوماسية مكثفة لتحقيق هذا الغرض.

س: ما تعليقكم على التوتر السنّي الشيعي الحاصل في الشرق الأوسط؟

ج: لا يصح تمييز الناس على أنهم سنّة أو شيعة. ويجب أن يُعامل الأفراد بناء على كونهم بشرًا بالدرجة الأولى أيًّا كانت دياناتهم أو معتقداتهم أو مذاهبهم. الإنسان -بما أنه إنسان- يمتلك حقوقًا أساسية،

وبمـا أنـه مواطن يمتلـك حقوقًا ديمقراطية. كذلك هناك بون شاسـع بين الدين أو المذهب والأيديولوجيات السياسية الحديثة.

لا ينبغـي أن يكـون هناك إشـكال لـدى عالَم السـنة إزاء المجتمعات الشـيعية التـي تكنّ حبًّا خاصًّـا لآل البيت. ومـع ذلك فـإن مبادئ ديننا لا تجيز لأي دولة أن تمارس القمـع والإساءة على أساس الفروق الطائفية في محاولـة للظهور كقوة إقليمية. ولقد كانـت هناك جهود لتقريب المذاهب عبر التاريخ القريب لعب فيها -غالبًا- زعماء الشيعة دور المحرك. ولكن للأسـف، فقد كان قادة الشـيعة يميلون إلى توظيف هذه الجهود لأغراض توسعية خاصة بهم، حتى إن الشيخ يوسف القرضاوي الذي كان متعاطفًا مـع الفكرة في البداية، قد اشتكى من مواقف علماء الشيعة خلال السنوات القليلة الماضية وعاتبهم على ذلك.

والمشـكلة وإن بدت في الظاهر على شـكل توتر بين السـنة والشيعة، إلا أن الحقيقة مرتبطة بأهداف سياسـية أخـرى؛ مثل الهيمنة على المنطقة وتوسـيـع النفـوذ والتحول إلى قـوة إقليميـة. لذلك تُسـتَخدم الانتماءات الدينيـة والمذهبية والطائفية وسـيلةً لتحقيق هـذه الأهداف؛ إذ يقوم بعض الساسـة بتحويـل الدين إلى أيديولوجية سياسـية وتضييق مسـاحته لتوافق ذهنياتهم السياسية القمعية المحدودة. هذا بالإضافة إلى وجود محاولات حثيثـة لتحويل الهوية السـنية أو الهوية الشـيعية إلـى منطلقات تفضي إلى أيديولوجيات.. لا أحد يستطيـع أن ينكر أن إيران اليوم، تسعى إلى تحقيق غايات قومية فارسـية تحت سـتار التشـيّع. بالطبـع يحق للـدول أن تعزز مصالحهـا الوطنيـة وتحـاول حمايتها عبر وسـائل مشـروعة في السـاحة الدولية، لكن إثارة التوتّرات الدينية والطائفية والعرقية، لا ينبغي أن تكون إحدى هذه الوسائل. هذا خطأ، وعلى جميـع المنظمات الدولية أن تكافح هذا الخطأ.

مـن ناحيـة ثانيـة، إذا كانـت هنـاك قضايا نراهـا خطأ، وفـق معتقدنا، بمقدورنا أن نشـرح هذا للناس بطريقة حضاريـة قوامها الرحمة والتلطف والحكمـة، مـن منطلـق أن لا إكراه في الدين. ولكن، للأسـف، قام بعض الأفراد والجماعات بتقديم صور مضللة عن المدرسـة السـنية، وذلك عبر الترويج للعنف والإرهاب باسم أهل السنة. ومثل هذه الجماعات تتسبب بالخراب والضرر الأكبر للإسـلام نفسـه. فالعالم الإسـلامي بحاجة اليوم أكثـر مـن أي وقت مضـى إلى الوئام والوفاق والتسـوية السـلمية للقضايا السياسـية. هـذا أمر ضروري بالنسـبة للأمة من أجـل أن تتخلص من مثل هذه المواقف والأحداث المدمرة.

س: لمـاذا، فـي رأيك، نجد كثيرين من شـباب السـنة العرب أكثر عرضة لتبني التفاسير المتطرفة للإسلام؟

ج: في كل دين تجد جماعات تنحرف عن الخط العام وتتبنى تفاسير راديكاليـة. ولعلـه من الصعـب القول: إن أتباع مذهب معين، سـواء كانوا من السـنة أو الشـيعة، أكثر عرضـة لمثل هذه الانحرافـات. أعتقد أن هذه المشـكلة نابعة إلى حد كبير من تقصيرنا في فهم مضمون الدين الحقيقي وهويتـه وتبنيهمـا. إن التعامل مـع الدين على أنه أيديولوجية سياسـية لهو أكبـر خيانـة تمارس بحق الدين، لأنه في هذه الحالة، يختزل الإسـلام في مجموعـة مـن المبادئ البسـيطة ويضيق مسـاحته الرحبـة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذا أثر من آثار الاستعمار الذي امتدّ على مدى عقود في المنطقة. وحقا، فإن الميل إلى اختزال الدين بأيديولوجية سياسية واللجوء إلـى العنف تجده أكثر انتشـارا فـي البلدان التي عانت من الاسـتعمار في ماضيهـا. ومـا يثيـر الفزع هـو أن عنف هـذه الجماعـات المتطرّفة يحظى بتغطية إعلامية واسعة تحجب أصوات الغالبية العظمى من المسلمين التي

ترفض ممارسة هذا العنف مطلقا. وأحيانا تتعمد بعض الأطراف إبراز هذه الجماعات المتطرفة ودفعها إلى الواجهة بنيات أو غايات سيئة ترمي إلى تشويه صورة الإسلام الناصعة.

الإسلام دين منفتح على الاجتهاد وصالحٌ لكل زمان ومكان. وهذه الميزة تحفظ الإسلام من محاولات ربطه بجغرافية أو عقلية معيّنة، بشرط أن لا تتعارض التفاسير والتأويلات مع جوهره وأصوله الثابتة. وفي هذا الإطار، عبر فترات مختلفة من التاريخ سُوّقت نماذج أبوية وقومية ودولية للإسلام ورُوّجت على أنها الإسلام الصحيح. وإذا كان التفسير الراديكالي للإسلام يعني العنف، فإن ظاهرة وجود مسلمين من السنة والشيعة يستخدمون العنف والإكراه وسيلة لتبليغ الإسلام ليست بجديدة. لقد وجد من نحا هذا النحو بين المسلمين طوال التاريخ، ولئن برز بعض هؤلاء في عالم السنة خلال الفترة الأخيرة فإن هذا لا يغيّر هذه الحقيقة التاريخية. أضف إلى ذلك أن الإعلام يميل إلى التركيز على مثل هؤلاء الناس والجماعات مقابل تهميش ٩٩,٥ بالمائة من المسلمين الذين يرفضون هذه الجماعات المتطرّفة، الأمر الذي يشوه الصورة العامة للإسلام.

وبما أن الجماعات التي تتبنّى التفاسير الراديكالية، المتعاملة مع الإسلام كأيديولوجية، تتحمّس لفكرة الاستيلاء على الدولة وإعادة تشكيل المجتمع من أعلى إلى أسفل بأسلوب استبدادي... وبما أن الدولة الإيرانية الشيعية كانت ولا تزال رسميا وبفعالية، توظّف مثل هذا النموذج في الحكم منذ ١٩٧٩م... فإن أنصار هذا النهج الشيعي، وإن كانوا من السنة، فهم يتصرّفون كـ«مَلِكيّين أكثرَ من المَلِك». بمعنى أنهم يجدون في الثورة الإيرانية الشيعية تجسيدا لمثلهم العليا. مثل هذه

المظاهر المتطرفة قد تتطوّر وتشغل حيزا كبيرا في الظهور في أي مكان، ولا سيما إبان مواجهة الاستعمار والاحتلال.

أعتقد أنه إذا تمكّنت التيارات الإصلاحية الكبرى من أن تتحرّك بطريقة فطرية انسيابية -في جو من الحرّية- في القاعدة الشعبية الكبرى أي في السواد الأعظم دون الوقوع في شباك التسييس، فسوف تشكل محيطًا واسعًا تذوب فيه تلك المطالب الراديكالية مع مرور الوقت. إن قدرة الدين على تحقيق تحوّلات فردية وأخلاقية دائما أكثر تأثيرا واتساعا واستمرارية من التطبيقات السياسية والسلطوية. ولكن عندما لا يستفاد كليا من قدرة الإسلام على إفراز ديناميات التغيير الاجتماعي قد تنحرف مثل هذه الجماعات نحو تبنّي مواقف أكثر تسييسا وتطرفا. إن حركة "الخدمة" لا تهدف إلى تغيير المجتمع من أعلى إلى أسفل، بل تسعى إلى بناء الأفراد. التغيير يجب أن يبدأ من الفرد، فإذا استطعنا أن ننشئ أفرادا ومواطنين صالحين مجبولين على الإيثار والفضيلة فإنهم سينقلون المجتمع إلى مستقبل أكثر سلما واستقرارا وازدهارا. ومع هذا، فإننا لا نعلّق قلوبنا بالنتيجة ولا نتعجل قطف الثمرة بالدرجة الأولى.. فـ«الخدمة» تعمل على إنشاء حدائق وبساتين تنتج أفضل أنواع الثمار، ويأتي الناس بعد ذلك ليجنوا هذه الثمار ويعدّون منها الطعام الذي يحبّونه أو الحلوى التي يشتهونها أو المائدة التي يفضّلونها بمحض اختيارهم.

س: مهّدت الثورات العربية الطريق أمام نشوء التطرف والتفسيرات المحافظة للإسلام. باعتقادكم كيف لذلك أن يؤثر على وضع المرأة في المنطقة؟

ج: مع أنني لم أفهم السؤال تماما، أود أن أشير إلى أن الأحداث في تونس ومصر وسوريا شكلت في بدايتها بحثا عن مطالب في مجال

الديمقراطيـة وحقوق الإنسـان والحريـات الأساسـية. إلا أن الفئات التي بـرزت علـى السـاحة فيمـا بعد، والأحـداث المؤسـفة، طغـت على هذه المطالـب الأوليـة. وللتوضيح لا يصح الخلْط بيـن المحافظة والتعصب. كأي ديـن آخـر، للإسـلام مجموعـة مـن المبادئ الأساسـية التـي ينبغي الحفاظ عليها وصيانتها. وعندما نرجـع إلى المصادر الإسـلامية من أجل تحديـد ما ينبغـي المحافظة عليه من هذه المبـادئ ينبغي أن نعتمد منهجا شاملا متكاملا بالإضافة إلى ما يتفتق عن الزمن الذي نعيش فيه من معان وتفاسير جديدة.

فيما يتعلق بالموضوع، كنت قد أشـرت في وقت سابق إلى أن للمرأة الحق والحرية في المجتمـع الإسلامي لتولي أي دور يناسبها حتى كَقاضية أو رئيسة وزراء أو رئيسة جمهورية. إن حرمان المرأة من حقها في التعليم وعزلَها عن الحياة الاجتماعية يشكل ضربة قوية لسلامة المجتمـع الوظيفية. وكمحاولـة لإثبات وجهـة نظري رأينا أنه كانت هناك صحابيات في صدر الإسـلام يتوليـن تعليم رجال من الصحابة المسـائل الشـرعية والتجارية، وكـنّ مراجـع في الفقه الإسـلامي. إن المقاربـات المناقضة لهذه المقاربة إنما هي نتيجة غلبة بعض التأويلات الرجولية لبعض المصادر الإسلامية. للأسـف، الثقافات الرجولية ساهمت بشكل كبير في تآكل المكانة العادلة السـامية التي منحها الإسلام للمرأة وطبقها النبي طيلة العهد النبوي. ومن ثـم أصبحـت المرأة تُعامَل كفـرد من الدرجة الثانية. ورغـم وجود نماذج نسـائية عظيمة مثل السـيدة خديجة ﵂ التي كانت سـيدة أعمال، والسيدة عائشـة ﵂ التي قامـت بتعليم بعض الصحابة من الرجال شـؤونَ الدين.. رغم ذلك نحن -مسـلمي هذا العصر- نُكرِه المرأة على البقاء في المنزل ونكلفها بتربية الأطفال فحسب. أجل، مـع أهمية تربية الأطفال، فإن النساء لا يتمتعن بالاحترام داخل العائلات والمجتمعات الإسلامية. المرأة تبقى

متخلفة عن الرجل في مجالات التعليم والمنجزات الثقافية. ولكن الجدير بالذكر أن العبودية اختفت من التاريخ، ولا أحد اليوم يطالب بإعادتها، استنادا إلى أسس من الفقه الإسلامي التقليدي.. فلماذا لا نفعّل المنهج التقدمي ذاته في الرؤية الفقهية على وضع المرأة من دون أن يكون في الأمر أي تعارض مع جوهر ومبادئ الإسلام الأساسية.

الوسيلة الوحيدة لتجنب هذه التفاسير المتطرفة هي أن نأخذ عصر النبي والأجيال الثلاثة التي تبعته كأساس في عملية إعادة التفسير والاجتهاد اليوم، من أجل التخلص من الثقافة الرجولية وتأمين تعليمٍ أفضلَ للنساء، وتحسين واقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، وتمكينها من أن تكون قادرة على الدفاع عن حقوقها.

س: برأيكم كيف سيؤثر الصعود والهبوط المفاجئ لـ«الإخوان المسلمين» في مصر على الإسلام السياسي في المنطقة؟

ج: إن مصر من أهمّ مراكز الإسلام السنّي، ولديها خبرة عريقة وتجربة عميقة في إدارة الدولة والسياسة. ومن الضروري لمن يطمح في حكم مصر أن يحترم القيم الديمقراطية وسيادة القانون؛ لأنه بلد يحتوي على ديانات ومذاهب وثقافات مختلفة. كما ينبغي احترام حساسيات كل الشرائح المجتمعية وتحاشي تعريض أي منها إلى أي مظالم، والإنصات إلى مطالبها المشروعة، لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

إن حزبا جاء إلى الحكم نتيجة انتخابات مشروعة ديمقراطية ثم أُطِيح به، ليس من السهل توجيه النقد إليه. كان المرجوّ أن يُترك الأمر إلى الناخبين ليحاسبوه ويعاقبوه إذا كانت له أخطاء سياسية. وإن الدفاع عن تدخّل كهذا مناقض للديمقراطية ومبادئها. وما زاد من صعوبة وضع الإخوان أنهم -على ما أعتقد- تسلموا السلطة في ظرفٍ غاية في

الهشاشـة، إضافـة إلى نقص فـي البنية التحتية والخبـرة اللازمة. وربما لم يكونـوا جاهزيـن بما فيه الكفاية. وفي نهاية المطاف تظل جماعة الإخوان حركـة من صميم المجتمـع المصري، وسـتقوم بمراجعة ذاتية جديدة في ضوء التجارب الأخيرة.

س: ما هو كتابكم المثالي من بين مؤلفاتكم؟

ج: أسـتغفر الله.. لم أرَ قط أي كتاب من كتبي ذا أهمية، إلا أن الناس أحسنوا الظنّ بها وأقبلوا عليها. طوال حياتي حاولتُ أن أوظّف هذا الإقبال والتفاعل الإيجابي -الذي لا أستحقه أبدا- في توجيه أنظار الناس إلى الله تعالى والرسـول الأعظـم ﷺ والأنبياء الكرام والعلمـاء والصالحين، وفي تحبيبهـم إلى الناس. كذلك حاولتُ بقدرتي العقلية المحدودة قراءةَ أمراء البيان وأسـاطين العلم وفهْمَهـم، ودعوتُ الناس إلى ذلك. فماضينا مليء بعمالقـة الفكـر والروح مثل الإمـام الغزالي ومولانا جـلال الدين الرومي ويونس أمره ومحمد عاكف وبديـع الزمان سـعيد النورسـي وغيرهم ممن كانت أعمالهم وكلماتهم من أروع ما قيل وكتب عبر التاريخ.

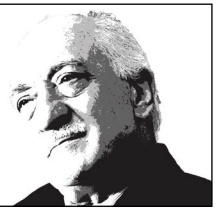

حوار مع جريدة «زمان» التركية[٧]

«التعرض للافتراءات والمؤامرات قَدَرُ السائرين في هذا الدرب»

س: في الآونة الأخيرة لاحظنا غلوًّا في توجيه افتراءات إلى فضيلتكم من قبل السيد رئيس الوزراء[٨] تفوق تصور العقل والخيال. فقد استُخدمت أقبح العبارات في حقكم.. ورغم ذلك آثرتم الصمت ولم تردّوا عليها؟

ج: بالتأكيد تألمتُ كثيرًا وحزنتُ.. في حقيقة الأمر لم أجد تفسيرًا معقولًا -حتى اللحظة- لِما يدّعون. فبناء على أي دليل يتحدثون بهذه الثقة، لم أفهم. تلك العبارات القبيحة، وتلك الجرائم التي أسندوها إلينا، لا أذكر أن مثيلاتها قد وُجّهت حتى من قِبل أهل الكفر إلى أهل الإيمان طوال التاريخ الإسلامي. أُصبتُ بإحباط كبير، لأنها لم تكن لائقة على لسان قائليها. أتأدب من القول إنهم يكذبون، بل أفضّل أن أقول يضلّلون الناس بقضايا مناقضة للواقع.

ولكن واسيتُ نفسي على النحو التالي، قلتُ: في كل زمان -ولا سيما في زمن الفتن- تعرّض الأبرياءُ لتشويه سمعتهم، وأهينت كرامتهم، كما أن بعض الناس الذين لم يستوعبوا حقيقة ما يحدث، كانوا شركاء

(٧) حاوره: أكرم دومانلي، رئيس تحرير جريدة زمان التركية. نشرت في جريدة زمان التركية ١٧-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤م.

(٨) تولى السيد رجب طيب أردوغان رئاسة الوزراء التركية في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤م. ثم ارتقى إلى كرسي الرئاسة في الثامن والعشرين من أغسطس عام ٢٠١٤م.

فـي ذلـك الإثم بعلم أو بغير علم. مَن نحن أصلًا حتى نشـكو؟ فقد افتروا على أمِّنا عائشة ﵂ ... في العهد النبوي السعيد، بل وأكثرُ من ذلك، فقد افترى الملحدون على الله كذبا، والقرآن يذكر افتراءاتهم في آيات عديدة، ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ**﴾ (سُورَةُ البَقَرَةِ: ٢/١١٦) حاشا لله، ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ**﴾ (سُورَةُ النَّحْلِ: ١٦/٥٧) حاشا لله. وكم أتألم، وكم تحزّ في قلبي مثل هذه العبارات البشعة التي قيلت في حق الله -تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-. فإذا ارتُكتبت هذه الجرائم في حق الله، ورسوله، وفي حق العلماء والصالحيـن عبـر التاريخ، فكيـف ينزعـج -هذا القطميـر- عندما يتعرض لشـيء مماثل من قِبل بعض أهل الإيمان؟ نعم، بمثل هذه الأفكار أحاول أن أسرّي عن نفسي.

فـي الحقيقـة، كلٌّ يعمل على شـاكلته. مَـن مَلك قابليةَ الظلـم، ظَلَم. وبمـا أننـا لا نملـك نواجـذ للعضّ، فلا يمكننـا أن نعضّ أحـدًا. ولكن لا نشكو.. فهم يظلمون ويتمادون في الظلم، أما نحن فسنبقى صابرين يقظين حذريـن، وسـنضرع إلـى الله تعالى من أجلهم، نسـأله أن يعامِـل بالرحمة والمغفرة من كان عنده قابلية للرحمة والمغفرة، ونرجوه - أن ينجيهم من السير في الطريق الخطأ. ولا شك أن التعرض لألوان شتى من الافتراءات والمؤامـرات، هـو قَدَرُ السـائرين في هـذا الدرب في كل عصر، وسـيبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وحينما تسود البصيرة والفراسة -مـع مرور الوقت- فإن الغبش والضبابية وكافة السـلبيات ستزول تلقائيًّا. فليس ثمة افتراء ولا مؤامرة قادرة على الصمود أمام الحكمة والبصيرة. وكم كنـتُ أرجو من هـؤلاء الذين انجرفوا وراء هذه الأوهـام والمؤامرات، أن يحاولوا إعادةَ النظر -في ضوء الكتاب والسنة- في الطريق التي سلكوها.

س: هل أبيات الشـعر التي ترددونها دائما تفسر الواقع الذي نعيشه اليوم؟

"الخليل بلا وفاء، والدنيا لا ترحم، والعالَم لا يهدأ..

الهموم كثيرة، ولا يوجد شريك همٍّ معك..

العدو قوي، والساعد ضعيف..."

(الشاعر فضولي)

ج: جميع إخواننا تقريبا أبدوا وفاءهم للقضية؛ ولم يحصل أي اهتزاز أو ارتباك يُذكر لدى إخواننا وأصدقائنا رغم حجم الافتراءات والأكاذيب التي وجّهت. لكن القلب ينتظر من البعض أن يتصرفوا بما يتناسب مع حجمهم ومكانتهم. وهذا الرجاء لا يتحقق بالصورة المطلوبة أحيانا. ولا أدري هل يحق لنا أن ننتظر من بعض أصدقائنا المبجّلين ممن خبروا الحياة وتَعُود صداقتنا معهم إلى سنوات قديمة أن يظهروا ويدافعوا عن بعض الأمور إكراما للحق؟! لذا أكتفي بالقول: بعضُ أصدقاءِ أيام الرخاء لم يتصرفوا بما يليق بمكانتهم.

عرفتُ في السبعينات رجلا كان يقول لي إنه مستعدّ للتضحية بكل ما يملكه من أجل مشاريع «الخدمة».

في انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١م دخلنا السجن معا، وعندما خرجنا أردنا أن نكمل مبنى مبيت الطلبة «بوزياقه» والذي كنا قد بدأنا في إنشائه من قبل، فعندما ذكرتُ له ذلك قاطعني قائلا: "بربك أستاذ، لا تورِّطني أكثر من هذا". إن الثبات في مثل هذه الظروف الصعبة غاية في الأهمية. همة المرء بقدر همّه وصفاء معدنه. ولكن علينا أن لا نستاء ولا نعتِب، وسوف نرى في الآخرة من سيطأطئ رأسه ندما ويحمرّ وجهه خجلا. وما صبرُنا ومصابرتنا -في الحقيقة- على هذه المكابدات إلا من أجل الآخرة. فنحن طُلّاب الخلود، فإذا كان الخلود مطلبكم، فلا يليق بكم أن تلتفتوا إلى الدنيا الفانية.

وها نحن نعلن للعالم أجمع، أننا متسامحون في حقوقنا الشخصية، فقد أحللنا حقوقنا. ولكن إن كان هناك تجاوزات في حق الدين.. تجاوزات في حق هذه الأمانة المقدسة، فتلك لها صاحبها، وصاحبها يحاسب عليها دون شك، لذا ينبغي أن يخشى الظالم من أن يجد نفسه وقد انقلبت أوضاعه فجأة رأسا على عقب. لكننا لا نرجو ذلك لأحد ولا نرغب في أن يصيب ذلك أحدا، لأن قلبَ المؤمن يجب أن يكون مثل الورد، وأن يكون كلامه وردا ينشر طِيبا حيثما حلّ.

س: إنكم واحد من أكثر من تعرّضوا لمظالم شتى في انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧م. فقد تعرضتم حينئذ لحملة إعلامية إبادية شرسة، ثم رُفعتْ دعوى ضدكم، واستمرت المحكمة ٨ سنوات. ولكن مسؤولي الحزب الحاكم الذين أقاموا كيانهم مؤخرا على معاداتكم، أخذوا يرددون أن فضيلتكم دعمتم ذلك الانقلاب، وبالتالي يحاولون أن يظهروا أنفسهم وكأنهم عرضة لمظالم جديدة. هل تشعرون بأنكم تعيشون اليوم المآسي نفسها التي عانيتم منها في تلك الأيام؟

ج: لقد تعرضنا لمثل هذه المآسي والضغوطات مرارا. ففي انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١م سُجنتُ ٦ أشهر ونصف بتهمة «التسلّل داخل الدولة». كانت المادة [٩]١٦٣ في تلك الأيام تعمل مثل المِقْصَلة فوق رؤوس المسلمين، حتى جاء «تورغوت أوزال *(Turgut Özal)*»[١٠] وألغى هذه المادة. وفي انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م طاردني الأمن ٦ سنوات كما يطارَد المجرمون. وداهموا بعض الأماكن بحثا عني، وتعرّض إخواني

(٩) المادة ١٦٣: مادة قانون العقوبات التركية أصدرت في ١٩٤٩م. وهذه المادة المخالفة للديمقراطية تسببت في رفع الكثير جدا من الدعاوى لا سيما ضد المتديّنين الملتزمين، وقد أُلغيت في ١٢ أبريل ١٩٩١م من قبل المرحوم «تورغوت أوزال» رئيس الجمهورية التركية الأسبق.

(١٠) تورغوت أوزال: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧م – ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣م، كان رئيسا للوزراء في الحكومة التركية الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين، واختاره مجلس الشعب الوطني التركي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩م الرئيس الثامن للجمهورية التركية، حيث تولى رئاستها من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م حتى تاريخ وفاته.

لمضايقات شـديدة. من هنا يمكنني القـول إن العيش تحت وطأة الترصّد والملاحقـات والانقلابـات أصبح نمط حياة بالنسـبة لي. أما ما نعاني منه اليـوم، فهـو يزيد على ما كنا نعاني منه أيام الانقلابات العسـكرية بعشـرة أضعـاف. رغم كل شـيء، لسـتُ شـاكيا. لكن الفـارق في هـذه المرة أننا نتعرض للمعاملة السيئة نفسها من قِبل مدنيين كنا نحسب أننا نتجه وإياهم إلى قبلة واحدة. لذلك أصدقك القول بأن إحساسـي بالألم مضاعف هذه المـرة. ولكن ما باليد من حيلة سـوى أن نقـول ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾ لا بد لهذه الكربة أن تزول كما زالت شقيقاتها الأخرى، والسلام.

س: يـرددون الانتقادات التي وجهتموها إلـى حكومة «نجم الدين أربكان (*Erbakan*)»[١١] وإلى طريقة تسـييرها لأزمة ٢٨ فبراير ١٩٩٧م، ويدّعون أنكم آزرتم الانقلاب حينئذ؟

ج: عندمـا أتـى حـزب الرفاه فـي المركز الأول بعـد الانتخابات التي جـرت في ذلـك الوقت، بدأت بعـض التحركات المناوئـة داخل القوات المسـلحة التركيـة بشـكل واضح، والجميـع لاحظ ذلك. أخـذتْ غيوم سـوداء تتجمـع في سـماء تركيا، ولكنها لم تتحول بعدُ إلى عاصفة. أذكر أنني كنت في جلسة مـع بعض الصحفيين في «أنقرة» مثل المرحوم «ياووز جوكمـان (*Yavuz Gökmen*)» والسـيد «فهمي كـورو (*Koru*)»، وكان أيضًا السـيد «فاتح شـكيركه (*Çekirge*)»، أفصحتُ لهـؤلاء الأصدقاء عن قلقي وما بلـغ مسـامعي من أنباء حول الموضوع. ولكن واجهوني بردود أفعال سـلبية. لـم أكن الوحيد الـذي يرى الخطـر القادم، بل كان آخـرون أيضًا

(١١) نجم الدين أربكان: ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦م - ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١م تولى رئاسة «حزب النظام القومي (*MNP*)» و «حزب السلامة القومي (*MSP*)» و«حزب الرفاه (*RP*)» وتولى أيضا منصب نائب رئيس الوزراء بتكوينه حكومة ائتلافية مع «بولنت أجويت (*Bülent Ecevit*)»، وأسس في عام ١٩٨٣م حزب الرفاه، نجح في حصد أغلبية الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٦م ليترأس حكومة ائتلافية ١٩٩٦-١٩٩٧م مع «حزب الطريق القويم (*DYP*)» برئاسة « تانصو جِللر (*Tansu Çiller*)»

يرون الخطر نفسه. وإثر «فضيحة صُوصُورْلُق (*Susurluk*)»[١٢] استغلّتْ الطُّغمة العسكرية ردود أفعال المجتمع لحسابها، وهيأت المناخ لانقلاب عسكري. وعندما شرعوا في تفعيل خطة الانقلاب كان الأوان لإيقافها قد فات. ثم فجأة أضافوا في اللحظة الأخيرة اسم هذا الفقير إلى التقرير الذي أعدته المخابرات التركية حول فضيحة «صُوصُورْلُق». فيما بعد علمتُ مَنْ فعل ذلك، إلا أني لم أفش أسماء أهل الإيمان هؤلاء، ولم أطعن فيهم قط، وفضّلت أن أدفنها في أعماق قلبي.

ثم جاءت قرارات ٢٨ فبراير. كانت المادة الثانية من بيان تلك القرارات تنص على ضرورة تأميم المدارس وفق قانون «توحيد التعليم». وعندما بلغ التوتر في البلد حدًّا خطيرًا طرحتُ -ككثير من الناس- فكرة الإعلان عن انتخابات مبكرة كحل للخروج من هذه الأزمة بأقل أضرار ممكنة. كما أكّدتُ على ضرورة إصدار قانون انتخابات جديد ينقل البلدَ إلى انتخابات مبكرة. لستُ أنا الفقير فقط مَن قال ذلك؛ إنما كثير من الأسماء أيضًا -وعلى رأسهم «كوركوت أوزال (*Korkut Özal*)»- شاركوني في رأيي هذا. حتى إن بعض وسائل الإعلام الموالية للحكومة، أيّدت هذه الفكرة ونقلتها إلى مانشيتاتها، وإذا رجعتم إلى الأرشيفات فسترون كل ما كُتِب وقيل في تلك الأيام.

في هذا الصدد، نبّهتُ السيد «نجاتي جليك (*Necati Çelik*)» وزير العمل في تلك الأيام إلى بوادر قدوم الانقلاب، وحذرته من المناخ الانقلابي الذي بدأ يتشكّل في البلاد، ولديّ شهود على ذلك، فالسيد «علاء الدين كايا (*Kaya*)»، و«مليح نورال (*Nural*)» كانا حاضرين في

(١٢) فضيحة أو حادثة «صُوصُورْلُق» (*Susurluk*): فضيحة تفجرت بسبب انكشاف وجود علاقات غير قانونية بين الشرطة وعصابات المافيا والعشائر، وظهر ذلك نتيجة حادثة مرورية وقعت في ٣ نوفمبر ١٩٩٦م في قضاء «صوصورلق» التابع لـ«باليكسير (*Balıkesir*)». وهي من أهمّ الفضائح في تاريخ الجمهورية التركية. وفي أعقاب هذه الحادثة طالب الرأي العام بالكشف عن العلاقات غير المشروعة الدائرة في مثلث «الدولة والسياسة والمافيا».

ذلـك اللقـاء. قلتُ لـه ''يخططون لإحـداث انقلاب ضـد الحكومة...''. كنتُ أبذل قصارى جهدي لمنع وقوع ضربة مقوّضة للديمقراطية. السـيد نجاتي استمـع إلى مخاوفي بحماس وانفعال ثم قام وذهب. نقل الأمرَ إلى الأستاذ المرحوم أربكان، ولكن لم تأت أيُّ مبادرة تشير إلى نيةٍ للحيلولة دون وقوع الكارثة.

كذلك حاولتُ أن أحذّر السـيدة «تانصو تشلّر (*Tansu Çiller*)»[١٣] من الخطر القادم أيضًا، ونبهتُها إلى التطورات السـيئة، لكنها قالت ''يا أستاذ، أدعـوك إلى الاتـزان أكثر''، تألمتُ كثيرًا وحزنـتُ.. لذلك لم أدخل معها فـي التفاصيل. عندما رأيت أنني لم أسـتطـع إقناع أحد، شـعرتُ بضرورة قول شيء ما يمنـع التدخل في المسيرة الديمقراطية، كما يقـع في المناطق المجاورة لنا.

ليس من أدبي أن أقول لأحد ''فشلتم''. والكلّ يشهد أنني أكنّ احترامًا للجميـع، وبخاصـة لمن يشـغل مناصب تمثيل الشـعب. فـي تلك الأيام حاولتُ من خلال التذكير بنماذج سابقة في تاريخنا كسيدنا أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أنْ أشـرح أنّ الانسـحاب من السـلطة في مثل هذه الظروف الحرجة ليس مذلّة وليس مَدعًى لمذمّة، أي إذا كان الرجوع إلى الشـعب سـيمنـع وقـوع كوارث أكثـر فظاعة، فمن الحكمة اختيارُ ذلك. الأمر نفسـه ينطبق على انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠، وانقلاب ١٢ سـبتمبر ١٩٨٠م كذلك. وقد لجأت حكومةُ العدالة والتنمية إثر المذكرة العسكرية في ٢٧ أبريل ٢٠٠٧م إلى هذا النهج، حيث اتخذت -خلال أسـبوع واحد- قرارًا بالخوض في

(١٣) تانصو تشيلّر: من ومواليد ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦م، إسطنبول: سياسية واقتصادية تركية. وهي أول امرأة تركية تتولى رئاسة وزراء تركيا، وأول وزيرة خارجية في تاريخها أيضا. وبعد أن انتخب «سليمان دميرل (*Demirel*)» الرئيس التاسع للجمهورية التركي رُشّحت «تانصو جيللر» لرئاسة حزب الطريق القويم (*DYP*)، وانتخبت في ١٣ يونيو ١٩٩٣م رئيسا عاما للحزب؛ فصارت بذلك أول امرأة تتولى رئاسة وزراء تركيا. وقد ترأست الحكومات التركية أرقام ٥٠ و٥١ و٥٢ في الفترة من ٢٥ يونيو ١٩٩٣م إلى ٦ مارس ١٩٩٦م. بالإضافة إلى أنها عملت في منصب وزيرة للخارجية ونائبة لرئيس الوزراء في الحكومة رقم ٥٤ الائتلافية التي شكلها حزبا الرفاه (*RP*) والطريق القويم (*DYP*).

انتخابـات مبكِّـرة، ومن ثم تمكّنت من اجتياز هذه العقبة. أي إن الحكومة عندمـا قررت الرجوع إلى الشـعب، وأحالت الأمـر إلى صناديق الاقتراع، أفشـلت اللعبـة التي أسـقطوا بمثلها حكومة فبرايـر ١٩٩٧م. هذا ما كنتُ أقوله: "غيّروا قانون الانتخابات، واذهبوا بالبلد إلى انتخابات مبكرة".

ولا بـد أن ألفـت الانتبـاه هنـا إلى نقطة غايـة في الأهميـة.. وهي أنه إذا أمعنتـم النظـر في «تقرير فضيحة صُوصُورْلُـق» و«قرارات ٢٨ فبراير»، سـتجدون أن الطغمة العسـكرية آنذاك، اسـتهدفت بالدرجة الأولى حركة «الخدمـة». ومـا عشـناه لاحقًا مـن مـآسٍ، كان تنفيذا لتلـك المخططات السوداوية. وكلّ ادعاء يناقض ذلك بعيد عن الإنصاف، بعيد عن الحقيقة، بل هو الظلم بعينه.

س: في لقاءاتنا السابقة كنتم قد بيّنتم استغرابكم حيال من يدعي أن "الجماعة تسيطر على نادي فريق فنرباخجه (*Fenerbahçe*)»[١٤] وذكرتم أنكـم واجهتم صعوبة في فهم ذلك. كيـف تقيّمون هذه الادعاءات في إطار المعلومات الجديدة التي ظهرت مؤخرًا؟

ج: نعـم، فريـق «فنرباخجـه» مـن النـوادي الرياضيـة المتميـزة فـي تركيا. وحسـب ما أشـاهده، فإن إدارته ومشـجعيه ملتحمـون فيما بينهم التحاما محكما. وهي حالة يُحسَدون عليها. ومَن ينزعـج من هذا أصلًا؟ أنـا شـخصيا عندما فـاز نـادِي «غلطـه سـراي (*Galatasaray*)» بالكأس الأوروبـي فرحـتُ كثيـرًا وامتلأت فخـرا. القلب يرجو أيضًـا أن يضيف نـادي «بشـكتاش (*Beşiktaş*)»، و«طرابـزون سـيبور (*Trabzonspor*)» ونوادينـا الأخـرى نجاحات جديدة إلـى نجاحاتهم، وينتشـر صيتهم في العالـم كافـة. والآن، إذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية، هل يمكننا

(١٤) ادعت الحكومة أن حركة الخدمة تحاول السيطرة على نادي فنرباخجه، ولكن كشفت التسريبات التي ظهرت مؤخرا بين أردوغان ونجله بلال أن أردوغان هو من كان يدبر للسيطرة على هذا النادي.

أن نفسر تلفيق مثل هذه الادعاءات ضدنا إلا بأغراض سياسية. يبدو أن كل مخالفة يعجزون عن شرحها للرأي العام يبادرون إلى إلصاقها بـ«الحركة» كرد فعل تلقائي. وقد ظهر في ضوء التطورات الأخيرة أن ادعاء «فنرباخجه» كان افتراء كذلك.

س: تم إخلاء معتقلين على نطاق واسع في قضايا مهمة يتابعها الرأي العام عن كثب، وأهمها قضية «أرجنكون (*Ergenekon*)»[١٥] الانقلابية. كيف تقيّمون ذلك؟

ج: ما يقوله القانون وما يقتضيه نظام البلد وأمنه من واجبنا أن نقف إلى جانبه. وعندما ادعوا أن «الخدمة تآمرت على الجيش»، كانوا يخططون لأمر آخر في الحقيقة. كانت تلك مؤامرة منهم. أرادوا أن يحمّلوا الخدمةَ أوزارهم، لتدفع هي فاتورة أوزارهم. ها قد جمعوا البرلمان وأصدروا قانونًا من أجل شخص واحد فقط[١٦]. ليتهم أبدوا الحساسية نفسها لهؤلاء الناس. فالإخلاء شيء، ومرحلة المحاكمة شيء آخر. ما زالت المحاكمة مستمرة. ينبغي احترام القانون في قراره. ونحن وقفنا دائمًا إلى جانب القانون والقيم الإنسانية السامية. وسنبقى كذلك. ففي أحلك الظروف، حتى وإن تعرّضنا لأشد الاعتداءات شراسة، ينبغي أن لا نقصّر في احترام القانون.

(١٥) «أرجنكون (*Ergenekon*)» وهي منظمة سرية تتهم بقيامها بعمليات إرهابية وباغتيالات وتفجيرات وزرع عبوات ناسفة في المدن التركية ومحاولة تنظيم انقلاب على الحكومة وتتعاون مع منظمات ودول خارجية لزعزعة النظام في تركيا، تطلق عليها الدولة العميقة. بدأ أول تحقيق مع أعضاء المنظمة والذين كانوا متورطين في حوزتهم على ٢٧ قنبلة يدوية في أحد المناطق العشوائية في إسطنبول ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧م.

(١٦) أرسلت نيابة إسطنبول ذات الصلاحيات الخاصة كتابا رسميًا في ٧ فبراير ٢٠١٣م إلى النيابة العامة بـ«أنقرة» من أجل استجواب «خاقان فيدان (*Hakan Fidan*)» مستشار جهاز الاستخبارات القومية التركية (*MİT*) في تحقيقات قضية اتحاد الجماعات الكردية (*KCK*) إحدى منظمات حزب العمال الكردستاني (*PKK*) الإرهابي. وعليه تحركت الحكومة بسرعة البرق فأعدت قانونا خاصا لصالح «خاقان فيدان» وقدمته للبرلمان -*http://www.milliyet.com.tr/jet-hiziylaimzalandi/siyaset/siyasetdetay/18.02.2012/1504545/default.html*. يقضي هذا القانون المقترح بأن يخضع التحقيق مع مستشار جهاز الاستخبارات للحصول على إذن رئيس الوزراء مباشرة. وقد صدق البرلمان التركي على القانون في ١٧ فبراير ٢٠١٢م، ورفع إلى رئيس الجمهورية وقتها السيد عبد الله كول (*Abdullah Gül*) للتصديق عليه، فصدّق عليه في اليوم الذي رفع إليه.

الفساد جريمة أيًّا كان مرتكبها

س: لقد وردت مزاعمُ في بعض وسائل الإعلام المحسوبة على الحكومة، بأن الخدمة هي التي نفّذت عمليات الفساد في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م. كيف تقيّمون ذلك؟

ج: إن البعض يصرّ على اتهام «الخدمة» على الرغم من أننا نشرنا مرارًا العديد من البيانات للتكذيب والتوضيح والتصحيح. وكما قلتُ سابقًا، فإن بعض النوابِ العامّين وقواتِ الشرطة المكلّفة بتنفيذ القانون، قد أدّوا المهمة التي يطلبها القانونُ منهم دون أن يعلموا أن ترصّد ومطاردة المجرمين صار يُعتبر جريمة! أي إنهم لم يتخيّلوا أن أضرارًا ستلحق بهم جراء أداء وظائفهم! وكان كاتب عمودٍ في جريدةٍ -أظنُّه السيد «يافوز سمرجي (*Yavuz Semerci*)»- قال مؤخّرًا "سيأتي يوم يُكافَأ فيه هؤلاء الرجال بميداليات تقديرية". بالرغم من ذلك، فإن الذين أشرفوا على تحقيقات ١٧ ديسمبر، بل الآلاف من الموظفين الذين لم يكن لهم أيّ صلة بتلك التحقيقات، تعرّضوا للنفي والتشريد دون مراعاة حقوقهم وحقوق أفراد عائلاتهم قط. ثم بادر أعضاء الحكومة إلى اتهام «الخدمة» ومهاجتمها وكأنّ شيئًا لم يحدث وكأن فسادًا لم يقع. وعمدوا إلى اختلاق أكاذيبَ ونشرها واحدة تلو الأخرى، وما زالوا يفعلون ذلك.

قبل كلّ شيء، فإن تحقيقات الفساد والرشوة لم تأت فجأة، فجهاز المخابرات قد أعدّ قبل نحو ٨ أو ٩ أشهر تقريرًا قدمه لرئيس الوزراء، وأكد فيه أن بعضًا ممن يحتمل أن يكونوا جواسيس لإيران، قد سيطروا على وزراء في الدولة وبعضٍ من أبناء الوزراء، بل حتى تسلّلوا إلى مجلس الوزراء للقيام ببعض الأشغال الغامضة، ولكنه تم التجاهل والتغاضي عن هذا التقرير تمامًا. فضلًا عن ذلك، فإن وسائل الإعلام المقربة من الحكومة قد نشرت أخبارًا في صفحاتها بهذا الشأن، إلا أنها لم تلقَ اهتمامًا كذلك.

لـم يفكّـروا في منـع وقوع أعمال الفسـاد. ولما بـدأت تحقيقات الـ١٧من ديسـمبر، لـم يجـدوا مخرجًا من هذا المـأزق، فقـرّروا التخلّص منها عن طريق كيل الاتهامات واختلاق الجرائم لأناس أبرياء.

وكمـا بيّنـتُ سـلفًا، فـإن هؤلاء المشـرفين علـى هـذه التحقيقات لا أعرفهم شخصيًّا، ولم يكن لي أيّ صلة بهم. وقد ردّدتُ ذلك مرارًا وقلتُ ''لا أعرف واحدًا في الألف منهم...'' ، إلا أنهم اسـتمروا في ربط هؤلاء بشخصي.

أمـا الـذي حـزّ فـي نفسـي وأشـعرني بالإحباط أصـلًا، فَهـو صمت السياسـيين الذين عرفتُهم شرفاءَ صادقين. إذ كنتُ أتوقّـع من هؤلاء الذين أعرفهـم منذ القديـم، وأعتقد بصلاحهم وعدم مخالفتهـم لضمائرهم، أن لا يبقوا صامتين أمام أعمال الفسـاد والعلاقات المبنية على الرشوة. كنتُ أظنّهـم هكـذا. كنتُ أنتظر منهم ردّ الفعل الـذي أبداه المرحوم «تورغوت أوزال» الرئيس التركي الأسـبق -أسـكنه الله فسـيح جناته- إزاء مثل هذه الأعمـال القبيحـة، ولكنهم لم يفعلوا. ولما سـكتَ هؤلاء لـم يتجنّب مَنْ ارتكبـوا «جريمـة واحدة» ارتكابَ «ألف جريمـة» أخرى، وابتدعوا طريقة لم يُسبَق إليها طوال تاريخ الجمهورية التركية. فبدلًا من إطلاق حملة ضد الضالعين في ممارسـات الفسـاد، أطلقوا حملة ضد أولئك القائمين على تحقيقات الفساد.

إن الإسـلام حـرّم أعمـال الفسـاد وفـرض عليهـا عقوبـات زاجـرة، واعتبرهـا مـن مسـاوئ الأخلاق وحـضّ على الابتعـاد عنها. فـلا يمكن تسـويـغ وتصويـب أيّ نوع من أنواع الفسـاد، ولا يمكـن أن يُترك مرتكبُه دون عقـاب. فالذنـب أو الخطـأ إن كان فرديًّـا، ولم تكن أضـرارُه راجعة إلـى المجتمـع، فالإسـلام فـي هذه الحالـة يَطلب التجـاوزَ والصفح عن ذلك الإنسـان، ولا يَسـمح أبدًا بالتلاعب بكرامته وشـرفه. لذا ينبغي عدم

الخلـط بيـن هاتين النقطتيـن؛ أيْ إن الإسـلام يحثّ على إبداء حساسـية فائقة للغاية، ويضـع عقوبات محددة إن كانت المسألة متعلقة بأكل حقوق الناس أو متعلقة بأعمال فسـاد مختلفة.. فعلى سبيل المثال، عزل عمر بن خطـاب ﷺ عيـاض بن غَنم، مـع أنه كان واليًـا وحاكمَ إقليم، كذلك عزل واحدًا من الولاة المشـهورين، وكان غازيًا وفاتحًا في غزوة القادسـية ضد الفـرس، عزله ثم اسـتدعاه إلـى المدينة المنوّرة. في الحقيقـة، لم يكنْ له أيّ ذنب، ولكن ذاعت في حقه إشاعات.. ولا يمكن لإنسانٍ انتشرت في حقه إشاعات أن يكون واليًا، لأن الناس لن يسمعوا له ولن يطيعوه. لذلك رأى عمر ﷺ أن إنسـانًا تعرّضتْ سـمعته لإساءة على هذا النحو لا يمكن أن يكـون واليـا هنـاك، فدعاه إلى المدينـة المنورة. وعلى نفـس المنوال، استدعى إلى المدينة خالدَ بن الوليد ﷺ جراء مزاعم حول ممارسته الفساد -حاشـاه- مـع أنه كان يخوض أخطر المعارك مثل معركة اليرموك. عزله ودعـاه إلـى المدينـة في وقـت كانت فيه المعركـة على أشـدّها، فعاد إلى المدينة وعمامته على رأسه. ولا يخطرنّ على بالكم شيء سلبي عن خالد بن الوليد ﷺ. فذلك القائد العظيم لم يكنْ يملك شـيئا سوى خيله وسيفه عندما وافته المنية. هو قائد عملاق بذلك المستوى، بالإضافة إلى أنه عابد وزاهد، إلا أن عمر ﷺ لم يغلق أذنيه وعينيه تجاه مزاعم ممارسته الفساد، وإنما تابـع القضية عن كثب وفعل ما ينبغي فعله. وعَزل أيضًا سيدُنا عثمان بن عفان ﷺ عمرو بن العاص ﷺ من منصبه.

بناء على ذلك، فإن كانت هناك رشـوة وجرائم ترتكب، ومحسـوبية، وممارسة فساد في المناقصات، وأمور أخرى تتعارض مـع مصالـح الأمة، ويتـمّ التسـتّر عليهـا، فـإن الله ﷻ سيحاسـب عليهـا. لا أعرف مـاذا كانوا يتوقّعون؟ وإن كان هناك مَنْ يتعاطف مـع نشـاطات الخدمة مِمَّنْ أشـرفوا على تحقيقات الفساد، فهل كان يجب عليّ أنْ أقول لهم ''غضّوا أبصاركم عـن مزاعم الفسـاد''؟ لا أعرف، ولكن يبدو لـي أن البعض كانوا يتوقعون

شيئًا كذلك. أكان توقّعهم هكذا فعلًا؟ كيف لي أن أفعل شيئًا يدمّر آخرتي؟ كيف لي أن أتصرّف غير ما تصرّفتُ؟

وكما ذكرتُ في وقت سابق، لو كان هؤلاء الرجال الذين يُوصَمون بانتمائهم إلى «الدولة الموازية» يتحركون بصورة مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة، فلماذا لم يُعاقَبوا حتى اليوم؟ ولقد سمعتُ أن عمليات النقل والنفي والتشريد طالت الآلاف منهم، ولكنني لم أسمع قط أنه فُتِح تحقيق بحق أحدٍ لسوء سلوكه أو خرْقه للقوانين ولوائح العمل في تلك المؤسسات. لا أعرف، فهل سمعتم أنتم؟

منذ ما يقرب من ستين عامًا، وأنا أُلقي دروسًا دينية في شتى المواضيع، وأردد المبادئ عينها دائما، ووصيتي لإخواني الذين يكنّون حبًّا لي -أنا الفقير الذي لا أستحقّ هذا الحب- هي ألا يقتربوا حتى من أطراف مثل هذه الأعمال القذرة؛ وفي الوقت ذاته، لا يغضّوا أبصارهم بتاتًا عن مثل هذه الممارسات الفاسدة عند اطلاعهم عليها، بل ليفعلوا ما يقتضيه القانون وتمليه العدالة.

إن القرآن الكريم يسمّي مثل هذه الممارسات الفاسدة بـ«الغُلُول»[١٧]. وهو يأتي بمعنى الاستيلاء على شيء دون وجه حق، والانتفاع به، واختلاس شيء من المال العامّ، وخيانة الأمانة وما إلى ذلك. كما تُعَدّ إساءة استعمال أموال الدولة ذنبًا وجريمة من هذا النوع. وقد تكون إساءة الاستعمال هذه ببضعة قروش حينًا، وبأكياس مليئة بالنقود المملوكة لخزينة الدولة أحيانًا أخرى... وقد تكون عن طريق الحصول على منصبٍ عبر الوساطة والمحسوبية لا بالكفاءة والجدارة والأهلية. فكل شيء تملّكه الإنسان دون وجه حق، وكذلك كل إمكان حصل عليه من خلال وسائل غير مشروعة، فهو غلول.

(١٧) ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران: ٣/١٦١).

والطامـة الكبـرى هي أننـا بأحوالنا هـذه نفتح جرحًا غائـرًا في قلب الإسـلام دون أن نشـعر. فإذا ما خرقنا قيم الصدق والإخلاص في حياتنا الشـخصية، نكون قد أحدثنا شـرخا في الدين وفي فكر من يشـكّل قناعته عـن الإسـلام من خلال سـلوكنا ومواقفنـا. أظنّ أن الرغبة فـي المناصب السياسـية تزداد نظرًا لأنها تشـكّل مصدرًا لمثل هـذه الغنائم والعمولات. ونتيجـة لذلك، فـإن المقاول أو رجل الأعمال الـذي حصل على مناقصة عامة عبر هذه الطريقة، يبحث عن وسـيلة ما لتعويض ما خسـره من خزينة الدولـة. إن الحـق العـام هو حـقّ الله تعالى في الوقت ذاته. لـذا فإن الفقه الإسـلامي والنظـام القانونـي الحديـث على حد سـواء لا يسـمحان أبدًا بمثـل هذه الانتهـاكات للحقوق. بناء على ذلك، فإن كان هناك شـيء من قبيـل سـرقة الأموال العامة، فـلا يمكن تبريرها لا من خلال الإشـارة إلى المبـادئ الواردة فـي «المجلة» (مجلة الأحكام العدلية)[١٨]، ولا من خلال الانغمـاس فـي جدال صاخب وضوضاء مفرطة. أجـل، إذا لم تنتبهوا إلى تزكية قلوبكم على الدوام، فقد تجدون أنفسكم تائهين في متاهات مظلمة حتى لو انتشـرتم -أصـلًا- مـع إخوانكم في أنحاء العالم بقصد نشـر قيم الإسـلام السامية من صدق وإخلاص. والأدهى من ذلك والأمرّ هو خيبة الأمل التي سيصاب بها هؤلاء الذين علّقوا آمالهم عليكم.

اسمحوا لي أن أقول أيضًا: ينبغي أن نعامل الناس بالرحمة والعطف، فنبينـا ﷺ يقول: ''**انْصُـرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**. قَالُوا: يَا رَسُـولَ اللهِ: هَذَا نَنْصُـرُهُ مَظْلُومًا فَكَيْـفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: **تَأْخُذُ فَـوْقَ يَدَيْهِ**.''[١٩] التوصية الـواردة فـي الحديث هي الاعتـراض على الظلم والتجـاوزات وارتكاب الجرائم والجنايات. لذلك يجب الحديثُ عن سـوء هذه الأعمال وشـرح

(١٨) في الفترة التي وقعت فيها هذه الأحداث كتب أحد الاكاديميين المعروف بتبنيه لأفكار الحكومة مقالة لدعم الحكومة واستدل ببعض القواعد الكلية التي أوردتها مجلة الأحكام العدلية.

(١٩) صحيح البخاري، المظالم والغضب، ٤.

خطورتهـا على الدوام لكي يبتعد الناس عن ارتكابها. ولا ينبغي أن تؤدّي هذه الطريقةُ من التصرّف إلى الانقسـام أو الصراع، وإنما يجب أن تؤدّي إلى الاتحاد والمحبة المتبادلة.

س: لقد شَـوّهتْ فئةٌ معينة من وسـائل الإعلام الحقائقَ، وتسـبّبت في حالة من اللغط بخصوص دعائكم. قالوا ''إنه دعا علينا''، ثم شكّلوا فكـرة خاطئة في أذهان الناس أثناء الخطابات الجماهيرية في الميادين. فهل دعوتم عليهم حقًا؟(٢٠)

(٢٠) نشر الموقع الإلكتروني «*herkul.org*» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٠ حديثًا للأستاذ محمد فتح الله كولن تطرق فيه إلى بعض المسائل، وختمه بالمباهلة.

ذكر الأستاذ فتح الله كُولَنْ في حديثه أنّ مِن مظاهر الشفقة بالمؤمنين العمل على الحدّ من سيئاتهم وأخطائهم -كتأديب الأب ولده على خطأٍ ارتكبه- أما ما يجب على المؤمن في تعامله مع الآخرين فهو أن يكون قرآنيًا في تعامله معهم أيا كانت تصرفاتهم، وأن يسير على نهج السنة الصحيحة، وألا يزيغ عن هدي الخلفاء الراشدين.

وأكد فضيلته على أن استغلال وسائل الإعلام في الافترائات على جماعةٍ بأكملها جرمٌ عظيم، غير أن ما يجب علينا هو التحلي بـ«الصبر الجميل» إزاء ما يقوم به البعض من محاولاتٍ للقضاء على الذين نذروا أنفسهم للخدمة في سبيل الله وأن ندعو الله قائلين: ﴿**رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾ (سُورَةُ الْمُمْتَحَنَةِ: ٦٠/٤)، فلا نتعامل بالمثل مع تصرفاتهم غير اللائقة واللاأخلاقية.

وأضاف الأستاذ كولن أن الاشتغال بعيوب الآخرين أمرٌ لا يليق بالمؤمن، كما أن التفتيش عن تقصيرات الأفراد شيء لا تُقرّه المبادئ الأساسية للقرآن الكريم والأسس المستنبَطة من السنة الصحيحة ونظام الفقه الإسلامي. غير أن الذنوب الناجمة عن الاعتداء على حقوق الآخرين؛ يعني حق الناس -وبالتالي حق الله سبحانه وتعالى- لا يغتفره الفقه الإسلامي ولا النظم القانونية الحديثة.

ونبه الأستاذ فتح الله كُولَن على ضرورة عدم الخلط بين الأمرين، وتابع قائلا:

''أما أساس الحكم في «قضية الفساد» فهو أنه ليس بالإمكان غض النظر عن قضية التعدي على حقوق الناس وإن كان قيد شعرة. ومَن يغض بصره عمّا يجري مع علمه به، يعني أنه شريك لهؤلاء في هذه السرقات والتعديات''.

وفيما يلي ما قاله الأستاذ فتح الله كُولَن وصورتْه وسائل الإعلام للناس على «أن الأستاذ يدعو بالويل والثبور على خصومه»:

''إنني هنا أريد أن أقول شيئا لم أتلفظ به من قبل قط، وما أردتُ أن أقوله لأن شعارنا العامّ كما يقول الدكتور محمد إقبال والأستاذ بديع الزمان سعيد النُّورْسي هو عدم التأمين على الملاعنة والدعاء على الآخرين.

فلو أنّ مَن ينسبونهم إلينا -ولا أعرف واحدا في الألف منهم- قاموا بالكشف عن قضايا الفساد بما خولتْه لهم صلاحياتهم، ثم ادّعوا أنّ الحملات التي يقومون بها تجري في إطار القانون والنظام والدين والديمقراطية، فإنني أقول -معتبرا أننا منهم لأنهم ينسبونهم إلينا- أن هؤلاء لو قاموا بالفعل بأعمال تتنافى مع روح الدين ومع المبادئ الأساسية للقرآن الكريم والسنة الصحيحة والفقه الإسلامي والقانون الحديث ومفاهيم الديمقراطية الحديثة فإنني أدعو الله تعالى أن يخسف بهم وبنا الأرضَ وأن يحرق بيوتنا ويهدمها على رؤوسنا حتى نتطهر من ذنوبنا ولا يبقى للقاذورات التي علقت بنا أثرٌ في الآخرة.

ج: إنهم أصرّوا على سوء فهمهم هذا. اسمحوا لي أن أشرح الموضوع بمثال. لو هجم عليكم أحد بالأكاذيب ذاتها وبالأساليب القبيحة نفسها مرارا وتكرارًا، فسوف تتطوّر الأمور مع ذلك إلى نقطة ينفد فيها صبركم وتقولون: ''إن كنتُ كما تَصِف فليُنزلِ اللهُ عليّ من البلاء ما أستحقّه، وإن لم أكنْ كما قلتَ فلينزل الله عليك من البلاء ما تستحقّه''. هذا هو الدعاء الذي تلوتُه في ذلك اليوم. وأنا لم أذكر اسم أي شخص أو حزب أو جماعة على وجه التحديد. وإنما ذكرتُ بعض الصفات والأفعال بصورة عامة ومطلقة. قلتُ من يفعل هذا وذاك... فإن لم يكنْ فيهم تلك الصفات، وإن لم يقترفوا تلك الأفعال فلماذا ينزعجون إلى هذه الدرجة ويحملونها على أنفسهم؟! كُنتُ أنتظر مِمّنْ يتفوّهون بهذه الافتراءات

ولكن إن كان الأمر غير ذلك وحاول الآخرون تشويه سمعة هؤلاء الموظفين بأن غضّوا النظر عن اللص وأدانوا الذي أمسكه، وتجاهلوا الجرم ونسبوه إلى الأبرياء فإنني أدعو الله قائلا:

''اللهم حرّق بيوتهم واهدمها على رؤوسهم، اللهم فرق جمعهم، واحبس مشاعرهم الخبيثة في صدورهم، وحُل بينهم وبين ما يكيدون.

اللهم اهزمهم وزلزلهم وشتت شملهم وفرق جمعهم ومزقهم كل ممزق واجعل بأسهم بينهم وانصرنا عليهم يا أرحم الراحمين بحق ذاتك وبحق صفاتك وبحق أسمائك الحسنى وبحق وبحرمة اسمك الأعظم وبحق وبحرمة سيدنا محمد المصطفى وبحق وحرمة مَن له شفاعة وحرمة عندك يا أرحم الراحمين يا ذا الجلال والإكرام''

لم أتلفظ بهذا من قبل، ولكني أُرغمت على قوله. لقد كشّر هؤلاء أنيابهم وأسالوا لعابهم وأثاروا الناس ضدنا وشحنوا مواقع التواصل الاجتماعي بهذه الأفكار اللعينة حتى أجبروني على قول شيء لم أرغب في قوله من قبل.

''إن الله تعالى يحيط علمه بكل شيء، وأمثالي في هذه الدنيا لا يملكون شيئا من حطام الدنيا. منذ ستين سنة ويعرض عليّ الكثير من أعمال الدنيا، لكني كنت أدعو الله قائلا: ''اللهم لا تخلّص أشقائي وأقربائي من العمل في المصانع وعند الآخرين، اللهم لا تُخزني بهم''. فعملوا عمالا وتقاعدوا وهم عمّالٌ أيضا، لا يمتلكون شيئا، فمعظمهم يقيم حتى الآن في بيتٍ بالإيجار. هذا ما ارتأيتُه لنفسي وإخوتي وأقربائي. ولقد ظل هذا ديدني طوال السنوات الثلاث التي أقمتها في شرفة المسجد أو الست سنوات التي بِتّها بلا فراشٍ في الكوخ الخشبي (الذي بجانب الكتّاب الذي كان مديرا فيه)؛ وذلك حتى لا أركن إلى أي شيء من متاع الدنيا وزخارفها. يشهد الله على ذلك. غير أن هؤلاء ارتكبوا العديد من السرقات واستولوا على أموال الشعب، فهؤلاء وإن بدوا مسلمين إلا أنه ينبغي ألا ننسى أن أعمالهم ستُفتضح في الآخرة. لقد حطم هؤلاء مع الأسف قلب الكثير من المؤمنين، وكما يقول الشاعر التركي يونس أمره:

القلب عرش الرب،
وهو مطّلع عليه،
فمَن حطّمه
مُني بالتعاسة في الدارين

وأنا لا أستثني نفسي وإخواني من هذا أيضا، وعلى الباغي تدور الدوائر''.

المبنية على سيناريوهات وهمية، ومِمّنْ ينشرونها في الصفحات المختلفة عبر جرائدهم أن يتجرّؤوا على التأمين على دعائي. ولكنهم لم يستطيعوا أن يقولوا ''آمين''. بدلًا من ذلك عمدوا إلى استغلال الدعاء. ولكنني ما زلتُ في النقطة ذاتها، ولم يتغيّر موقفي من هذا الأمر، ولا أزال أقول ''إذا كنا عصابة جريمة أو منظمة سرية أو دولة موازية داخل الدولة فلينزل الله علينا من البلاء ما نستحقه، وإن لم نكن كما تصف ألسنتهم فأسأل الله أن ينزل ذلك البلاء على من يُسندون هذه الجرائم إلى هؤلاء الناس البرآء!''، والذين يتجنبون «التأمين» على هذا الدعاء، ويتمادون فيما هم عليه، فعليهم أن يخافوا من سوء عاقبتهم.

س: ادعى نائب رئيس الوزراء والمتحدّث باسم الحكومة «بولند أرينج (*Bülent Arınç*)» أن البعض هدّد رئيس الوزراء بخصوص المعاهد التحضيرية الخاصة ونقل عنه قولَه: ''قالوا لي إما أن تُقلعوا عن قرار إغلاق المعاهد أو نطيح بكم. أما أنا فتحدّيتُهم وقلتُ لهم لا تدّخروا ما في وسعكم، فإنني لن أتراجع عن قراري''، فماذا تقولون في هذا الصدد؟

ج: أقول بداية يجب على من يدعي ذلك أن يثبته بدليله ويرفع دعوى لدى المحكمة. كما ينبغي الإعلان للرأي العام أن شخصًا فلانيًا أو أشخاصًا فلانيين جاؤوا إلينا وهدّدونا، أي ينبغي أن يحدد الأشخاص بأسمائهم. ذلك أن ابتزاز الحكومة جريمة كبيرة. ولكن إن كانوا يقولون ذلك استنادًا إلى أوهام مختلقة فلا داعي للردّ والإجابة عليهم.

س: اتخذت الحكومة التركية قرارًا بإغلاق المعاهد التحضيرية للخدمة؟ فهل تعتقدون أن خطة الإغلاق جديدة أم كان يخطط لها من قبل؟

ج: بدا واضحًا -بعد البيانات التي صدرت على لسان رئيس الحكومة- أن جـذور قضيـة إغلاق المعاهـد التحضيرية لا تعود إلى ما قبل شـهرين أو ثلاثـة أشـهر؛ حيث قالوا في تلـك الأيام مـع ذكر أسـماء وزراء التربية والتعليم: هذا لم يسـتطـع إغلاقها، وهذا لم يستطـع، وذلك لم يستطـع... أما الوزير الجديد فسـيحقِّق ذلك. وما إلى هذا من الأقوال المشـابهة، مما يعنـي أن هـذه القضية تمّ التخطيط لها منذ فترة طويلة، ولعلها وعد قطعوه على أنفسـهم لحسـاب جهات معيّنة. إذ وردت في وسائل الإعلام مزاعم بوجـود مثـل هـذا الوعد لحسـاب جهات معينـة، ولا بد أن التسـجيلات المتعلقـة بهـذا الوعد موجودة في الغرف السـرية للدولة. لقـد تبيّن اليوم بصورة أكثر من السابق، أنهم لم يغلقوا تلك المعاهد انطلاقًا من نية رفـع مسـتوى التعليم في المدارس إلى مسـتويات أعلى؛ إذ ظهر بشـكل جلي أن النية هي منْـع النشـاطات التعليمية للخدمة. ها هم ينادون في الميادين أنْ ''لا ترسـلوا أولادكم إلى مدارسـهم ومعاهدهم، بل قاطعوها''،[٢١] أيْ إن نيتهـم كانـت البدءَ من إغـلاق المعاهد ثم الانتقال إلـى المدارس، ثم الانتهـاء بالسـعي إلى إغلاق المـدارس الموجودة في كافـة أنحاء العالم. والملاحظات التي أبدتها السـيدة «نازلي إيليجاك (*Nazlı Ilıcak*)» في هذا المضمار، يبدو أنها تفسـير منطقي لهذ الأمر؛ حيث قالت إنه من الممكن أن تكون الحكومة قد اطلعت على التحضيرات الجارية لإجراء تحقيقات الفساد تلك، وبحكم مسبق من عندها فكّرت بأنه يمكن لحركة الخدمة أن تَحول دون ذلك، فخطّطت لوضْعها كحائلٍ أمام الأمواج القادمة إليها عبر ابتزازها عن طريق المعاهد التحضيرية وشنِّ حرب نفسية ضدها.

(٢١) تحدث «رجب طيب أردوغان» فيما نظّمه «حزب العدالة والتنمية» من لقاءات في مدن تركية مختلفة قبل الانتخابات المحلية في ٣٠ مارس ٢٠١٣م وانتخابات رئاسة الجمهورية في ١٠ أغسطس ٢٠١٤م، وأوصى بمقاطعة المدارس والمراكز التعليمية الخاصة بـ«الخدمة» قائلا: ''لا تذهبوا إلى مراكزهم التعليمية، ولا إلى مدارسهم، اسحبوا أولادكم من هناك، وقولوا: تكفينا المدارس الحكومية! ونحن سوف نقدم دروس التقوية في المدارس الحكومية''.

ليتهـم أعلنـوا عن نيتهـم هذه وقالـوا: ”لا نريد أن تعملـوا في مجال المعاهـد التحضيريـة“ حتى لا يظلموا المعاهد الأخـرى التي لا صلة لها بـ«الخدمـة». لأن الإنسـان يحـزن من أجل هـؤلاء الناس الذيـن بنوا تلك المعاهد بعرق جبينهم ومحض أموالهم. يا للعار ويا أسفا... وكما تعلمون أن ثلاثة آلاف من تلك المعاهد البالـغ مجموع عددها حوالي ٣٨٠٠ ليس لهـا أي علاقة مـع الخدمة. لو قالـوا ذلك صراحة لقلنا: ”طيب، ما دامت هذه المسـألة بالنسـبة لكم بمثابة حياة أو موت، نطلب من إخواننا إغلاق معاهدهـم في هذه المرحلـة بصورة مؤقتة“، ولما كانـوا أحرقوا الأخضر إلى جانب اليابس.

واسـمحوا لي أن أسـتطرد قليلا.. يتعيّن علـى وزارة التربية والتعليم، بل حتى على الحكومة أن تركّز على مشاكل وقضايا أكثر جديةً وخطورةً. فنحـن نعيـش في مرحلـة زمنية قـد وقـع الأفـراد والعائلاتُ فيها أسـرى للأزمـات الاجتماعيـة والتآكل الثقافـي. لقد قرأتُ منذ مـدة مقالًا لواحد مـن الأكاديمييـن يقول فيه إن حـالات الانتحار زادت بنسـبة ٣٦٪ خلال ١٢ عامًا. كما أن انتشـار عدوى تعاطي المخدرات على نطاق واسـع في المدارس الثانوية آخذ في التزايد، حيث بلغت نسـبة من يشربون الكحول من الطلاب ٣٢٪. ووفقًا لتصريحات طبية نفسـية، ارتفـع عددُ مَنْ يتلقون العـلاج جراء تعاطي المخدرات ١٧ ضعفًا في ١٠ أعوام. هذه المعطيات مخيفـة جدًّا تهـدد أخلاقَ المجتمـع وقيمَـه. وإن كان الواقـع هكذا، فَبأيّ شيء يمكنكم أن تفسّروا وتبرّروا إنقاذ التعليم بإغلاق المعاهد التحضيرية، بينما تشكّل هذه المشاكل الضخمة مخاطر كبيرة تهدّد نظام التعليم وحتى مسـتقبل البلاد؟ هل سيمنعون -بإغلاق المعاهد التحضيرية- حدوثَ هذا التشوّه والتحلّل؟

وإن هـذه المعاهـد، مؤسسـاتٌ تعليميـة تمـارس إلـى جانـب دورها التعليمي دورًا في مكافحة هذا التشوّه والتحلّل أيضًا؛ فضلًا عن ذلك، فإن قلبـي يتفطّـر عندما أفكّر في الفراغ المحتمل الذي يمكن أن يحدث نتيجة إغـلاق تلـك المعاهد في المناطق الجنوبية الشـرقية مـن البلاد. ويصعب عليّ أن أفهم إقبال المسـؤولين بهذه السـهولة علـى تعريض وحدة البلاد للخطر في سبيل تحقيق مصالح صغيرة جدًّا.

س: تمّ تسـريب كثير من التسـجيلات الصوتية في الآونة الأخيرة. وبعـض الأوسـاط علـى وجـه الخصـوص تتهم حركـة الخدمـة بهذه التسريبات؟

ج: تتعـرّض «الخدمـة» منـذ القديـم لمثـل هـذه الاتهامـات، إلا أن أصحـاب هذه الاتهامـات لم يقدّموا حتى اليـوم أي دليل في صدد إثبات مدّعاهـم. وعـدم إبراز أي دليل ملموس في هذه المسـألة -التي أصبحت وسيلة للاستغلال دائما- يدلّ على وجود غاية أخرى من وراءها.

الجميـع يتكلّم في هذا الموضوع. ولكنه موضوع معقّد على ما أعتقد. فهناك نوعان من عمليات التنصّت؛ النوع الأول يتمّ فيه التنصّت بناء على قـرار صـادر من المحكمة، أما الثاني فيتـمّ بطرق غير قانونية. لذلك يجب الكشـفُ عمّنْ يتنصّتون خارجين عن إطار القانون، ومعاقبتُهم، مهما كان الثمـن، وبغـضّ النظر عـن هوياتهـم وانتماءاتهم ومـع مَـنْ يتعاطفون. أنا والعديـد مـن إخواني من ضحايـا التنصّت غير القانونـي. هناك حملة منذ القديم تسعى لخلق تصوّر عنا من خلال الدعاية السوداء وكَيلِ الاتهمات وإلصاقِ الجرائم بصورة علنية عبر وسـائل الإعلام. ولا يتأتى لنا مكافحة هذا إلا بالقانون. فإذا كان هناك من يتنصّتون بطرق غير قانونية أو حتى من يتجاوزون حدودهم القانونية في ذلك، فلا بدّ من محاسـبتهم. وبالمقابل، فإنـه من الضروري أيضًا محاسـبةُ مَنْ يزعمـون أن «الخدمة تقوم بذلك»،

ومن ثم يستهدفون شريحة كبيرة من الأبرياء في المجتمع دون الاستناد إلى أي دليلٍ يثبت مدّعاهم. لا بد أن يقول العدلُ لهم ''مِنْ أين لك هذا العلم وما دليلك على هذا؟'' ويحاسبَهم. فإنه من غير الممكن الحيلولة دون حدوث أعمال غير قانونية عبر اتباع أساليب غير قانوينة. وأعتقد أن الشكوى من عمليات التنصّت حال كونها ضدك، واستغلالها إن كانت لصالحك أمر لا يمكن الموافقة عليه، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية.

صراع بين العدالة والتنمية وبين الخدمة، أم انكماش في الحقوق والحريات؟

س: عند النظر من الخارج، يبدو وكأن ثمة صراعا بين الحكومة والخدمة. كُتبت المقالات ودارت التحليلات في هذا الفلك. ويردد البعضُ مقولة ''عن طريق الصندوق بإمكاننا أن نغير الحزب الذي لا يعجبنا، ولكن كيف سنغير هذه الحركة؟''، ماذا تقولون عن ذلك؟

ج: المسألة ليست قضية صراع بين حزب العدالة والتنمية والخدمة. في السنوات الأخيرة بدأ موضوع الحقوق والحريات الأساسية في تركيا يتقلص بشكل خطير. فلغة السياسة الهدامة المفتِّتة باتت تهدد وحدة المجتمع وتدفعه نحو الاستقطاب بكل حدّة. وخلال أحداث «كيزي (*Gezi*)»[٢٢] اعترضتُ على تسمية المتظاهرين بـ«الأوباش» وقلتُ ''ينبغي ألا يُتلفَّظ بذلك''. ونفس الشيء ينطبق على العَلويين أيضًا، وهذا طبيعي

(٢٢) أحداث «منتزه كيزي (*Gezi*)»: بدأت احتجاجات «منتزه كيزي في ميدان تقسيم» في تركيا في ٢٨ مايو ٢٠١٣م. في البداية، قاد ناشطون بيئيون الاحتجاجات ضد إزالة أشجار في ميدان تقسيم وإعادة إنشاء ثكنة عسكرية عثمانية (هدمت في ١٩٤٠م) تحدثت تقارير عن أنه من المقرر أن تضم مركزًا تجاريًا. تطورت الاحتجاجات إلى أعمال شغب بعد أن هاجمت قوات الشرطة المحتجين ونتج عن ذلك أن أعمال الشغب والمظاهرات أصبحت ضد الحكومة وخصوصا بعد إعلان تصريحات أردوغان بإصراره على إقامة هذه المنشآت في هذا الميدان وعلى إثر ذلك عمّت تلك المظاهرات والاحتجاجات جميع محافظات التركيا وخاصة أنقرة وإزمير. كما صرح وزير الداخلية التركية في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣م أن تلك المظاهرات والاحتجاجات شارك فيها قرابة ٢,٥ مليون على حد زعمه، ونتج عن تلك الاحتجاجات قتل عشرة مواطنين مدنيين وإصابة ٨٠٠٠ مدني.

فـي ظـل عدم السـعي إلى إيجـاد حلـول ديمقراطية تدافـع عـن حقوقهم الطبيعية، بل وربما عدم الرغبة في إيجاد تلك الحقوق. لقد أيّدنا «مشروع المسجد وبيت الجمـع جنبا إلى جنب»[٢٣]، ولكنه لاقى انتقادات حادّة مِن جهات غير متوقَّعة.

مـن ناحية أخرى، نحن لسـنا حزبًا سياسـيًّا ولن نكـون أبدًا. بناء على ذلك فلسـنا بصدد منافسـةٍ مـع أيّ حزب، ونقف من الجميـع على مسـافة واحدة. وعلى الرغم من ذلك، نتشـاطر مـع الرأي العام قلقَنا وآمالنا فيما يتعلق بمسـتقبل بلادنا. أعتقد أن هذا أمر طبيعي نمارسـه بموجب حقوقنا الطبيعيـة والديمقراطيـة. ولذلـك أجـد غرابـة فيمن ينزعجـون من ذلك، فهـل صار القول للمسـؤولين ''لـديّ فكرة كذا...'' تهمـة؟ إن الأفراد في الديمقراطيات المتقدمة وكذلك مؤسسـات المجتمـع المدني التي تتشكل مـن هؤلاء الأفراد، يحق لهـم توجيه الانتقادات وإبداء الآراء وتبادلها مـع الرأي العام دون أن يسبب ذلك إزعاجًا لأي أحد.

إضافة إلى أن كل المؤسسات التي أقامها إخواننا تعمل وفق القوانين، وهـي خاضعـة لرقابة الدولة وتفتيشـها، ممـا يعني أننا نتحـدث عن عمل شـفاف بكل معنى الكلمة. أما المؤسسـات غير الشـفافة أساسًا، فهي التي ظهـرت وبـكل وضوح رغـم الأكاذيب التي تـم تلفيقها للتسـتر عليها في الأشهر الأخيرة. مشروع الخدمة عماده التطوع، وإنّ اتهام أناس لم يؤذوا فـي حياتهم أحدًا ولو نملة واحدة، ويراعـون القوانين رعاية كاملة، بأنهم «منظمة سرية» أمر باعث على الأسف.

(٢٣) «بيت الجمع» اسم يطلق في تركيا على المكان الذي يمارس فيه العلويون طقوس الذكر، وأما المشروع المذكور هو مشروع إنشاء مسجد وبيت جمع جنبا إلى جنب. ويهدف الأستاذ فتح الله كولن من وراء هذا المشروع إلى إزالة التوتر العلوي السنّي في تركيا، وإزالة الاختلاف بينهما بكسر مظاهر الخشونة والحدة بين العلويين والسُّنّة، وأن يتعرف الجانبان على بعضهما عن قرب أكثر وبشكل صحيح.

ولا يخفى عليكم أن مؤسسات الدولة فيها كل الأطياف والأفكار؛ يميني ويساري، علَوي وسُنّي، مسلم وغير مسلم، كردي وتركي... كلٌّ يقوم بوظيفته التي كُلّف بها من قِبل الدولة. والأصل في ذلك أن يؤدي الموظفُ مهامه في إطار القانون. وأيًّا كانت الأفكار التي يعتنقونها، فإن تصنيف هؤلاء الموظفين أثناء عملهم في مؤسسة الدولة حسب أفكارهم وانتماءاتهم في قوائم سوداء، واتهامهم دون دليل، يمثل تجاوزًا في حقهم واعتداء على حقوقهم. وفي حال عدم وجود أي جريمة ثابتة، إن ادعيتم وجود دولة موازية، فإن أوهامكم هذه ستضع أمامكم ألف دولة موازية. وفي هذه الحال ستعرّضون كثيرًا من الأبرياء للظلم.

س: يقولون لماذا تعارضون الآن حزبًا تحالفتم معه طيلة ١٢ سنة؟ ألم يكن بينكما مصلحة مشتركة؟

ج: لم نتحالف مع أي حزب سياسي على أساس مصلحي قط. حافظنا دائمًا على استغنائنا، لأن الدروس التي استفدناها من القرآن والسنة كانت تقتضي ذلك. دائمًا ما اعتبرتُ السعي إلى المناصب والمساومة من أجلها خيانة للمبادئ التي آمنا بها. لا أقول شيئًا حول اجتهادات الآخرين وأفكارهم، فلكلٍّ رأيه واجتهاده، ولكن دائمًا نظرت إلى طلب الدنيا ورغبة الحصول على الإعجاب والشهرة على أنها خطر على آخرتي، وكذلك إخواني. نحن لم نطلب قط إدارة عامة، ولا منصبَ محافظ، ولا وزارة... وإذا كان بيننا من طلبوا ذلك -إلا أني لا أتذكر شيئًا من هذا القبيل- فليسوا منّا، وإنْ وُجدوا سابقًا فلم يبق أحد منهم بيننا اليوم، وقد بيّنتُ رؤيتي هذه لرجال الدولة مرارًا. نحن حاولنا وبإخلاص تقديم الدعم اللازم لتطوير الديمقراطية، والحقوق والحريات الأساسية وما شاكل ذلك، علمًا بأننا ندعم كل حزب يسعى إلى إنهاء الممارسات

غيـر الديمقراطيـة وإحلال ثقافـة الديمقراطية التعددية. مـن هذا المنطلق نقول، إن التحزّب الأعمى شـيء، ومؤازرة الإجراءات الديمقراطية شـيء آخر. نحن نقف اليوم في المكان نفسه الذي وقفنا فيه بالأمس.

أمـا مـن بدّل مكانـه فهو من يجب النظـر إليه.. فهل يعقل أن نسـتمر فـي دعم حزب سياسـي قـام قبل بضـع سـنوات بخطـوات إيجابية حول مسألة الحقوق والحريات الأساسية، ثم هو اليوم يمنـع الإنترنت، ويصدر قوانين تكاد تجعل الدولة «دولة اسـتخباراتية»، ثم يسعى جاهدا إلى طرح الممارسات الديمقراطية جانبًا، ويحاول إفساد التناغم والسلام المجتمعي بلغتـه الحـادة والجارحـة؟ لـو كان التضـرر -مثلا- يقف علـى حد حركة الخدمة لكان من الممكن استساغة ذلك بشكل أو آخر، ولكن الحالة التي توصّلنـا إليهـا اليوم يجب أن تُقيَّم من منظور أوسـع. تركيا مـع الأسـف، بـدأت تنفصـم عـن العالـم، وتنعـزل. إن دولـةً كتركيـا إذا فقـدت ثراءها الديمقراطـي وانكفـأت على ذاتها، لا تضرُّ شـعبها فقط؛ بـل تضرُّ كلَّ مَن اعتبرها نموذجًا حسنا له، وعلّق عليها آماله.

س: منذ زمن طويل داخل تركيا وخارجها، كانت المصادر الحكومية تنسب كل ما تراه إيجابيا وديمقراطيا إلى نفسها، وكل السلبيات تنسبها إلـى حركـة الخدمة... والآن مع إخلاء سـجناء «أرجنكـون» يلجؤون بطريقة مماثلة إلى اتهام الخدمة أيضًا، أيْ إن الخدمة تدفع فاتورة أوزار لم ترتكبها. وشيئا فشيئا تكون لهذه الأكاذيب تأثير.. ما رأيكم؟

ج: لقد حاولوا استغفال شرائح كبيرة في المجتمـع بهذه الافتراءات. مثـلًا قالوا لبعض مجموعات وسـائل الإعلام: «مشـكلتنا ليسـت معكم، ولكن الجماعة تتحرّش بكم»، إلا أن التسجيلات التي نُشرت في الإنترنت مؤخرًا، كشفت عن أن حكام هذا البلد قد نحّوا مسؤولياتهم جانبًا وراحوا يبذلون قصارى جهودهم لإدانة هؤلاء الناس. حتى إنهم تدخلوا في عالم

التجارة بطرق غير قانونية وسلبوا المناقصات من الذين ربحوها بحقٍّ وبطرق شرعية. والمؤسف هو سقوطهم في هذا الوبال المريع عبر إلقاء كل هذه الآثام على عاتق شريحة بريئة في المجتمع. طبعًا، لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الأسى والتألم حيال هذا الكمّ الهائل من الافتراءات، والغيبة.

والأشد أسفًا، ما يتعلق بالجيش. فالذين قالوا خلف الأبواب المغلقة: ''أَرْكَعْنا الجيشَ، وجعلناه يؤدي التحية في حضرتنا، وقضينا على الوصاية العسكرية'' ونحو ذلك من العبارات هم أيضا من قالوا للمسؤولين العسكريين: ''نحن على استعداد لحلّ هذا الإشكال، ولكن الجماعة تقف عائقا أمام ذلك''. ومع أنهم قاموا بإصدار قانون في بضعة أيام من أجل رئيس جهاز المخابرات التركية[٢٤]، فلو أرادوا، إن كانوا صادقين، لقاموا بإصدار قانون أيضًا بين ليلة وضحاها من أجل رئيس أركان الجيش ومن أجل الآخرين.

وهنا، أريد أن أفصح لكم عن مشاعري بهذا الخصوص. إخواني هنا شهود على ذلك، فكم من المرات آلمني فيها مشهد هؤلاء الجنود المتقاعدين وهم يُقتادون إلى السجون واغرورقت عيني بالدموع من ذلك المشهد، وقلتُ ''كم كنت أتمنى أن لا يسقط هؤلاء الناس الذين ارتدوا هذه البزة العسكرية المشرّفة في هذه الحالة...''. ولكن ليس بإمكان أحد أن يتدخل في أحكام القضاء أو يقترح شيئًا حول هذا الخصوص. فالاتهام بتدبير انقلاب عسكري من الخطورة بمكان، والقانون يجب أن يتخذ إجراءاته حيال ذلك، ولكني كنتُ آمل أن يجدوا مخرجا قانونيا، يأخذ بعين الاعتبار، الحالة الصحية لهؤلاء الناس، وتَقدُّمهم في السن، وما قدّموه من خدمات لوطنهم طوال شغلهم لمناصبهم سنين عديدة.

(٢٤) انظر هامش رقم ١٦.

هـذه هـي نظرتنا. وكانت دائمًـا كذلك. أما العمل علـى نحو أن أهل الخدمـة هـم الذيـن أوقعوهم في مأزق، فمنـافٍ للحقيقة تمامًـا. قبل أيام تحـدث ضابـط متقاعد من اسـتخبارات الشـرطة إلى صحفـي، وإخواني قـرؤوا لـي مـا قاله مـن الإنترنت، كان يقـول: ''كل عملية قمنـا بها كانت ضمـن علم السـيد رئيس الوزراء''. وأعتقد أن هـذه البيانات التي تناولتها مقالـة عمود فـي إحدى الجرائد، لم تُفنَّد من قِبل أي جهة رسـمية. وهنا، ألا يحق لنا أن نسأل: ما دمتم تعلمون كل هذه العمليات، وإذا كانت هذه الإجـراءات تتم ضمـن علمكم، فلماذا تتحدثون اليوم عـن «المؤامرة»[٢٥] وتتركون الناس تحت الشـبهات، أليـس هذا من أكبر الآثام؟ إذا كان هناك مؤامـرة، فلمـاذا لـم تتدخّلـوا حينها؟ إذا كنتـم تعلمون ولـم تتدخلوا، ألا تعدّون بذلك شركاء في المؤامرة؟

س: يتهمون حركة الخدمة بأنها عصابة إجرامية، بل هناك ادعاءات بأن المسـؤولين يسـتعدون للقيام بتحقيقات ومداهمات ضد مؤسسات الخدمة؟

ج: مـع الأسـف، تقـال أشـياء كثيـرة ضـد الخدمـة بغضـب وعنف وكراهيـة. أعتقـد، لـم تبـق إهانة في هذا الصـدد إلا وقيلـت، وفي الوقت نفسـه، تم توجيه اتهامات جائرة وغير منصفة على شـاكلة تنظيم، عصابة، ثم بعدها تُعطَى التوجيهات في محاولة للتأثير على القضاء. وقد صار هذا مـن الوضوح بحيث تم التصريح في الميادين الانتخابية بتحضيرات لفتح دعوى قضائية. حسنًا، إذا لم يكن هناك جريمة أصلًا، وإذا لم يثبت وجود جريمة رغم لجوئهم إلى كافة الوسائل للكشف عنها، فهل يمكن أن نتوقـع عدالة في ظل حالة من التعسـف الجائر لدفـع سـلطة القانون إلى اختلاق جريمة وأدلة لجريمة؟ إن الادعاء الوهمي الغامض بوجود «دولة موازية»،

(٢٥) زعم «يالتشين آق دوغان (*Yalçın Akdoğan*)» المستشار السياسي لرئيس الوزراء التركي بأن الجماعة تآمرت على قادة الجيش المحبوسين على ذمة قضية «أرجنكون».

يمكـن أن يوجَّـه إلى كل شـريحة أو طبقة في المجتمـع. أعني، أن توجيه الاتهـام إلـى أفراد يعملون في أجهزة الدولة بسـبب انتمائهـم العقدي، أو الأيدولوجـي، أو الطرائقي، أو الحزبي، عملٌ لا نهاية له. فإن أعلنتم اليوم جماعةً من الجماعات أنها «موازية» ووصمتموها بـ«العصابة»، فسيظهر في يوم آخر شـخص آخـر، ويدعي نفس الادعاءات على شـرائح أخرى من المجتمـع. نعم، يُحتمَل أن يُتَّهَم يومًا جميعُ الموظفين في الدولة بـ«الدولة الموازيـة»، بسـبب تعاطفهـم مـع مجموعة اجتماعيـة، سياسـية أو دينية. حتـى هـؤلاء الذين تلوك ألسـنتُهم هذا الموضـوعَ بكثرة اليـوم، ربما غدًا سـيتعرّضون إلـى اتهامات مماثلة، لا ضمان لذلـك. إذا تُرك الناس تحت الشبهة بمثل هذه الاتهامات، فعند ذلك لن يبقى نظام، ولن تبقى عدالة.

وأؤكـد وأقول إذا لم يُصـغِ الموظَّف في الدولة إلى كلام مديره، فإن جـزاء ذلك معلوم فـي القانون، إذ يعاقَب ضمن نطـاق القانون. ولكن إذا حُـرِّف الموضوع عن مجـراه القانوني، وتم تصنيـف آلاف الناس ونَفْيُهم إلى هنا وهناك بناء على قوائم سوداء زائفة، ثم رُفعت قضايا ضدهم ظلمًا، فهذا أمر لا يغفره التاريخ ولا يغفره الله.

إن الضغـط علـى القضـاء، وفتح الدعاوى قسـرًا، ظلـم مضاعف لن يتركـه الضميـر المجتمعي بدون حسـاب. ثـم إنه لَمن الواضـح جدًّا، أنه لا يمكـن الحصـول على نتيجة قانونية من قضيـة ملفّقة. أضف إلى ذلك، إذا اتهمتـم أبنـاء هذا الوطن -الذين جعلوا احتـرام القانون نمط حياتهم- بالعصابـة، حينئذ تُسـألون: منذ ١٢ سـنة وأنتم تعملون مـع هؤلاء الناس وتَصِفونهـم بالطيبين.. طيلة هذه السـنوات ظلـوا يعملون تحت إمرتكم.. فماذا حصل حتى انقلبوا في نظركم فجأة بعد تحقيقات الفسـاد والرشـوة إلـى أنـاس مجرمين؟ يجب أن لا ننسـى قوله تعالـى: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَـانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى**﴾ (سُورَةُ النَّحْلِ: ١٦/٩٠)، أيْ يأمر بأن لا يؤكَل حقُّ العباد، يأمر بأن لا يُعتدى على حقوق الناس.

"محاولات تشويه سمعة مدارس الخدمة في العالم آلمتني كثيرا"

س: فـي مؤتمر عقـده رئيس الوزراء في أنقرة مع السـفراء الأتراك خاطبهـم قائلًا: ''اذهبوا وبيّنوا حقيقة هـذه العصابة للعالم''، وصدرت أوامر للقيام بتشـويه صورة مدارس الخدمة المنتشـرة خارج تركيا. فما تعليقكم؟

ج: كلما تردد إلى مسامعي شيء من محاولات تشويه صورة الخدمة في كافة أرجاء العالم، تفطّر قلبي ألمًا، وتوجّهتُ إلى الحق ﷻ بالاستغاثة. مـع الأسـف، شهوة التخريب تجاوزت حدود الإنصاف. هذه المؤسسات أنشـئت بتضحيات أهالـي الأناضول الجسـيمة وأهالي البلـدان المختلفة مـن أصحـاب الغيـرة لأوطانهم. وقد شـاهد معظم فئات الشـعب التركي هذه المدارس؛ اليميني واليسـاري والقومي والمتدين واللاديني... معظم شـرائح المجتمـع... تابعوها بأم أعينهم، ولم أسـمـع يومًـا مَن يقول مِن هؤلاء: ''هذه المدارس مضرّة، ويجب إغلاقها''. إن محاربة هذه المدارس لا يمتّ إلى المنطق بشيء لا من حيث المعايير السياسية ولا الوطنية.

إن الذين أسسوا تلك المدارس، أسسوها دون رغبة في منفعة مادية أو معنوية. استصحبوا معهم إلى تلك البلاد حبَّ أهل الأناضول وسخاءهم.. اسـتصحبوا تسـامحهم.. استصحبوا قيمنا الإنسـانية وأخلاقنا السامية. لذا فـإن تجاهُـل خدمات هؤلاء النـاس الذين حملوا قيمنـا، وإيماننا، ولغتنا، وثقافتنا إلى كل أرجاء العالم، ليس إلا جحودا للمعروف وإنكارا للجميل. إن الشمس لا تُحجَب بالغِربال. وإن شعبنا الحكيم يرى ويدرك كل مؤامرة مهما حاولوا إخفاءها. ولعل حالة الهذيان والتخبط الحاصلة الآن تعكس مدى فشـلهم فـي القضاء على هـذه الأعمال الطيبة، وعـدم قدرتهم على إطفاء نورها. إنهم يتخبطون خَبط عشـواء. وينبغي على الجميـع أن يدرك هذا أيضًا.

أضف إلى أنكم إذا لم تسعوا إلى توفير تجاوب خارجي إيجابي لتركيا عبر مؤسسات إنسانية حضارية تطوّعية، فعندها يتعذر عليها بمفردها -داخل دنيا معولمة- أن تحقق نهضة بمعزل عن العالم دون علاقات تفاعلية إيجابية مع الدول الأخرى. وهذه الحاجة لا تنطبق على تركيا فحسب، بل تنطبق على كل دولة من دول العالم كذلك. من هذا المنطلق، لا بد أن تبحثوا عن مَسانِد لهذا البلد الطيب وتصلوا إلى الناس الذين يحبونه ويتعاطفون معه في كل أرجاء العالم، لأن السلام العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعارف الشعوب وفهم بعضها البعض.

إنه لَيحزنني أن أرى المساعي الملحَّة للقضاء على هذه الخدمات الطيبة، أو تشويه صورة هذه الخدمات أمام العالم. ولكن رغم كل شيء سنستمر في احترامنا للجميع، لأن هذا هو أدبنا وهذه هي أخلاقنا، هكذا كنا، وهكذا سنبقى. لن نؤذي أحدًا ابتغاء مكاسب دنيوية فانية ولن نجرح قلب أحد، بل سندعو الجميع إلى رحاب المحبة؛ سندعو، وسنبقى متمسكين في علاقتنا مع أمتنا بكلام الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي الذي يقول :

> "لقد سامحتُ وصفحتُ عن كل من كان سببًا فيما عانيت منه من أذى وإهانة وتعذيب. لم أذق طوال عمري البالغ نيفًا وثمانين سنة شيئًا من لذائذ الدنيا. قضيت حياتي في ميادين الحروب وزنزانات الأسر، أو سجون الوطن ومحاكم البلاد. لم يبق صنف من الآلام والمصاعب لم أتجرعه. عوملت معاملة المجرمين في المحاكم العسكرية العرفية، ونُفيتُ وشُرّدتُ في أرجاء البلاد كالمجرمين. وحُرمت من مخالطة الناس شهورًا في زنزانات البلاد.. تعرضتُ لإهانات متنوعة. مع ذلك أعلن أنني سامحت وصفحت عمن فعل بي ذلك"[٢٦].

(٢٦) سعيد النورسي: سيرة ذاتية، دار النيل للنشر، ٢٠١١م، ص ٤٩١-٤٩٢.

نعم، لقد عاهدتُ نفسي كمؤمنٍ، أن أحمل هذه المشاعر؛ لن أقاطع أحدًا، ولن أحمل ضغينة في قلبي لأحد.. عاهدت أن أستقبل الموت باسمًا، عاهدت نفسي أن أعتبر الجفاء الصادر من الجلال، والوفاء الوارد من الجمال شيئًا واحدًا.

ووصيتي لجميع إخواني الذين يبذلون الغالي والنفيس في المدارس المنتشرة في كل أنحاء العالم ألا يهِنوا، ولا يحزنوا، ولا يخالط اليأسُ قلوبهم. وإن هذه الخدمات الحيوية التي يقدمونها في سبيل هذه الأمة، في سبيل راهنها ومستقبلها، بل في سبيل كافة الإنسانية، سوف تواصل تقدّمها بإذن الله وعنايته، وسوف تستمر القافلة في مسيرتها إلى الأمام. ولا يمكن أن يوقف قافلةَ الأخيار -التي تسير بلطف الله وكرمه- لا الافتراءات ولا محاولات التشويه. وكل إنسان يحمل قلبًا صافيًا وضميرًا نقيًّا في أعماقه سوف يرى ببصيرته حقيقة تلك الافتراءات.

وكما أوضحت في مناسبة أخرى أقول، رغم جميع التصرفات المتزمّتة التي تسعى إلى تخريب دربنا الذي نسير فيه، فإن الأرواح المنفتحة على الحوار والتواصل، وأرباب القلوب الرحيمة المتبسمة، والضمائر المنصفة والمعترفة بذنوبها، والأنفس اللوامة النادمة على أخطائها، والعقول الراغبة في بناء المستقبل على أساس من المنطق والحكمة، ما دامت حية، فإننا سنلملم أجزاء روحنا المهتزّة ونصلحها من جديد ونجدد محبتنا للجميع مرة أخرى، ونبقى مخلصين لهذه المشاعر. هذا ما سنفعله نحن على الدوام.

أما فيما يتعلق بالطرف الآخر، فإني أرى خطورة كبيرة في الخطاب الذي يُستخدَم حيث يؤدي إلى التفريق بين شرائح المجتمع حسب انتماءاتها وزرع الكراهية فيما بينها. فهذا لعب بالنار.. فهل يعقل أن يحرّض الأب أفراد أسرته ضد بعضهم بسبب رؤاهم المختلفة؟ نحن أسرة

كبيـرة تمتـد جذورهـا إلى مئات السـنين، لا يليق بنا أن نتخـذ من أفكارنا المتعددة وانتماءاتنا المتنوعة ذريعة لتفجير صراعات فيما بيننا. ينبغي على الجميـع أن يحترم آراء الآخرين. لا يصح أبدًا احتكار حرية الرأي والتعبير في فئة بعينها لأنها تمتلك السلطة. فكما يحظى صوت الأغلبية بالاحترام والتقدير، فكذلك يجب أن تنال كل فئة شعبية -مهما كان عددها- نصيبها مـن الاحترام عينـه. وإذا ضيّقتم الخناق على المجتمـع، فهذا يعني أنكم تعملون على تفجير أحزمة الزلازل المجتمعية وتغتالون وحدة المجتمـع، وهذا ثمن باهظ، يعزّ علينا انجرار البعض إليه مقابل مصالح سياسية آنية.

هذا مـع الأسف ما وقـع في أحداث «كيزي»، فقد كانت هناك مطالب ديمقراطيـة، وبدأت المسـيرة بنوايا صافية، وبدافـع من حساسـيات تتعلق بالحفـاظ علـى البيئة. كان بالإمـكان احتواؤها بالتسـامح والتفاهم، وعن طريـق الالتقـاء بهم والاسـتماع إلى آرائهـم. ولكن حـدث العكس، وتم قمعُهم بعنف. فهل هناك ما يسـوّغ إهدار قطرة دم واحدة من أجل إنشـاء مركز تسـوق هناك؟ وهل يسـاوي ثمن مركز تسوق قيمة نفس بريئة تزهق؟ تلك المواجهات العنيفة ولّدت بطبيعة الحال حالة من العنف، وأدت إلى تحوّل القضية من مسـألة جزئية إلى قضية أمن قومي. ولقد قلقنا كثيرًا في تلك الأيام، عندما شـاهدنا شبكات الإجرام انتهزت تلك الفرصةَ ودفعت بعناصرها إلى الشارع لإحداث تخريبات كبيرة. أثناءها لاذ إخواننا في كل أرجاء العالم بالدعاء من أجل تركيا، وراحوا يصلّون صلاة الحاجة. ولكن -مـع الأسـف- وُجّهت افتراءات شـتى بـأن الخدمة لهـا أصابـع في هذه الأحداث أيضا. نسأل الله أن يمنحهم شيئا من الروية والإنصاف.

س: فـي الأيـام الأخيرة طَرحت بعض الأوسـاط عبارةَ «عقل مدبّر أعلـى» مـن أجل تشـويه حركـة الخدمـة، في إشـارة منهم إلـى التبعية الخارجية.

ج: هـذا بهتـان عظيـم، ووبالُه على صاحبـه كبير. أعتقـد أن أحدا لم يشـهد عبـر مراحـل التاريخ مثيلًا لمثل هـذه الافتـراءات والأكاذيب التي عجزنـا عـن إحصـاء عددهـا. إن كانوا قد عثـروا فعلًا علـى معلومات لا نعرفها، فعليهم أن يتقاسموها مـع الرأي العام فورا، وإلا فهو محض افتراء على أهل الإيمان. لقد بلـغ التشـويه حدا أننا أصبحنا نسـمـع كل يوم كذبة جديدة وافتراءًا جديدًا... إن طول الأمل مَدعاة لقسوة القلب، وإذا وقعتم فـي شِـباكه تفقدون الإحسـاسَ بكل شـيء جديد وجميل. ثـم تتجاهلون الوجدانيـات، وتسـتخفّون بالمحرّمـات، وتهزأون منها. وإذا القلب قَسَـا، وعانق الدنيا بطول الأمل، يسـوقكم إلى الاعتقاد أن كل شـيء عبارة عن هـذا العالم الفانـي. وفجأة ودون تفكير أو رويـة، ودون خوف من الغرق فـي بحر من الخطايا والذنوب تجدون أنفسـكم تقولـون ما يخطر ببالكم مباشـرة دون تمحيصـه -صدقـا كان أو كذبا-. ولكن القـرآن يحذرنا من قسـوة القلب، ويحثنا على أن تكون قلوبنا حية نابضة، وأن تكون نفوسـنا رقيقـة ناعمـة. ومن ثم فإن القسـوة إذا هيمنت على المـرء، فلا مانـع لديه -عندئذ- من أن يلجأ إلى كل الطرق -مشـروعة كانت أو غير مشـروعة- من أجل تحقيق غرض دنيوي. وللأسـف، فإن قسـوة القلوب، هي سـبب هذه المأساة التي نعيشها.

ولكن إذا كانوا يلحّون على البحث عن «عقل مدبر أعلى» لهذه الخدمة المباركـة، أقول لهم: أجل، إنه الرعاية الربانية والحماية الإلهية اللتان جاءتا منحةً من الله تعالى تكريما لروح الأخوّة وتتويجا لروح الاستشارة. إن هذه الخدمة التي لم تتّكل قط على قوة زائلة، قطعت المسافات بعناية الله ورعايته. ومـا دامـت حمايته جل وعلا تظلل هذه الخدمة، فلن يتمكن أحد من إيقاع الضرر بها مهما حاول. والمؤمن رجل محاسبة ويقظة، لا يسرع إلى اغتياب إخوانه فور سماعه أكاذيب وافتراءات من هنا أو هناك، ولا يسيء الظن بهم، ولا يعمل على نقل الافتراءات التي سمعها من مجلس إلى مجلس آخر.

ولكن ما باليد من حيلة، فحساب الآخرة -مع الأسف- لا يوجد على أجندة أولئك الذين يمجّدون «الدنيا» ويلهثون وراءها أيا كانت الوسائل. وقد يجرهم هذا إلى انحراف عقائدي لا قدّر الله. في أيامنا هذه، سمعناهم يطلقون عبارات خطيرة تناقض صميم العقيدة، من شأنها أن تُوقع صاحبها في أوضاع عقدية حرجة. والمؤسف أنهم أفردوا لها مساحة واسعة في وسائل الإعلام. إنها أقاويل مخالفة للدين والعقيدة[٢٧]، ولكن المؤسف هو سكوت من يجب عليهم أن يتكلموا من أهل الاختصاص.

والحقيقة أنه لا يمكننا تصفيةُ أرواحنا من رواسب الفتنة والفساد المحيط بنا إلا عن طريق تجديد أفكارنا وأرواحنا كل يوم. ولكن إذا انحصر فهمُنا للإسلام وتفاعُلنا معه على المستوى النظري فقط، فسوف يقسو القلب، وسوف يستمر الإنسان -ناسيا نفسه ويوم الحساب معه- في الإساءة إلى أهل الإيمان دائمًا. أنا على يقين بأن المياه التي تعكرت ستستعيد صفاءها يومًا، وسيعاود الأشقاء النظر في وجوه بعضهم البعض، لذا، يجب أن يتجنب أهل الإيمان -مهما كان السبب- من إطلاق كلمات جارحة تُخجِلهم في المستقبل أمام مَن كانوا يشاركونهم التوجه إلى القبلة نفسها أثناء الصلاة.

س: ما رأيكم حول «مسار حل المشكلة الكردية» والنقطة التي تم الوصول إليها؟

ج: لقد أكدتُ مرارًا وتكرارًا، أن المسلم يقف إلى جانب الصلح دائما، ويتصرف بما ينسجم مع روح الصلح والسلام. فيما يتعلق بسؤالكم فهناك -في تلك المنطقة- مشاكل قد تراكمت عبر عقود، وقد كان السعي

(٢٧) وفي الثامن والعشرين من شهر يوليو عام ٢٠١١م قال «حسين شاهين» نائب حزب العدالة والتنمية أمام جماعة من حزبه: "إن بعض أصدقائنا قابل السيد رئيس الوزراء وصافحه، وإنني أرى أن مجرد لمس سيادة السيد رئيس الوزراء تعتبر عبادة بالنسبة لي". وعلى نفس الشاكلة ذكر «فوائي أرسلان» نائب حزب العدالة والتنمية في مدينة «دوزجه» في الخامس عشر من يناير عام ٢٠١٤م "أن السيد رئيس الوزراء زعيمٌ اجتمعت فيه -حاشا لله- كل صفات الله".

لحلها يتم بالسلاح دائمًا. وبطبيعة الحال، كبُرت المشكلة وتفاقمت. أما الآن، فقد دخلنا في مرحلة صلحٍ وتهدئة، ويجب أن لا نعطل هذه المرحلة. لأنها فرصة كبيرة لكي يعيد الطرفان النظر في الأخطاء التي ارتُكبت، وينسوا العداوة والبغضاء فيما بينهم. يجب أن تكون الدولة عادلة تجاه شعبها قبل كل شيء، ويجب بالتالي أن لا تتخذ موضوع الحقوق والحريات الأساسية أداة مساومةٍ مقابلَ مآرب سياسية أخرى.

قبل أن تبدأ مفاوضات الحل هذه، كنت -أنا الفقير- قد بينتُ قناعتي وأكدت على ضرورة الاهتمام بالتعليم بلغة الأم (اللغة الكردية). ولكن لم تتم أية خطوة في هذا الاتجاه، وما زالت المماطلة مستمرة. وقبل ذلك، من الضروري تكوين معلِّمين قادرين على التعليم باللغة الكردية. وهذا الدور لا يمكن أن يقوم به الشعب، بل يجب على الدولة أن تأخذ بالمبادرة. وحينما تقوم الدولة بذلك، عليها أن تبتعد في أفعالها وتصرفاتها عن كل ما يوحي بالمنّة والتفضّل عليهم. لأن هذه المنطقة، كانت مهدًا لحضارات عريقة، وموطنا لعلماء وعباقرة طوال التاريخ. وبينما تقوم تركيا بذلك، أي بينما تعترف بالحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها الأكراد، عليها أيضًا أن لا تتوانى عن مدّ يدِ التعاون إلى أشقائها الأكراد القاطنين في البلدان المجاورة، بل ويجب أن تعزّز الروابط التاريخية والثقافية معهم من جديد، وبشكل غير قابل للانقطاع.

نحن نعاني من ثلاث مشاكل كبرى، وقد أشار إليها الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي قبل قرن من الزمان، وهي: الجهل، والفقر، والتفرقة. وقد نتج عن هذه المشاكل؛ اليأس، والحيلة، والغدر، وعدم الثقة. وبالتالي يجب أن نتناول كل هذه المشاكل في منتدى مشترك وأرضية توافقية، ولا يمكن للمعالجات التكبّرية أو النظر من عَلٍ أن تحل هذه المشاكل أبدا. وإذا كانت هناك رغبة في إيجاد حل وسط، فلن يتأتى ذلك إلا عبر مقاربة توافقية تشمل برعايتها كافة أجزاء المنطقة وكافة أبنائها مهما كانت

أفكارهـم واتجاهاتهم وانتماءاتهم. يجب ألا نمـارس الإقصاء على أحد. ينبغي أن نلتقي على أرضية توافقية مشـتركة مـع الجميـع، السياسـي منهم وغير السياسي. علينا أن نتيح الفرصة -لأبناء تلك المنطقة- لكي يتمكنوا من حلّ مشـاكلهم بأنفسـهم. وإذا ما وقـع تباطؤ أو تهاون في هذه الأمور فأخشـى أن تتوقـف مسـيرة الحل وتثور المشـاكل من جديـد. أجل، جيد أن نواسـي أنفسـنا بالقول ''ألا يكفي؟ ها قد وقفت الدماء''. ولكن أليس في هذا القول شـيء من البراغماتية كذلك؟ ينبغي أن نسـعى إلى أبعد من ذلك. ينبغي أن نعمل على إدخال الطمأنينة والأمن والسـعادة والاسـتقرار في نفوس أبناء المنطقة. ينبغي أن نسعى إلى توفير مناخ آمن يتيح إمكانية التعايش السـلمي لجميـع أبناء المنطقة بكرديّها وسـنيّها وعلويّها وعربيّها وسريانيّها كأنهم أعضاء أسرة واحدة.

لا أُكره أحدا على أن يصوّت لحزب بعينه

س: بقيتْ أيام معدودات إلى الانتخابات[٢٨]، وهناك نقاشات تدور وتساؤلات تطرح حول موضوع «إلى من ستصوّت الخدمة»؟

ج: الحديـث حول هـذا الموضوع -دائما- إلى حد الهوس، واختزال معنى الحياة في صندوق الاقتراع، حالة -في الحقيقة- لا أراها لائقة بأهل الإيمان. بالتأكيد صندوق الاقتراع مهم من أجل مستقبل البلد، ولكنه ليس كل شـيء. إن إلقاء «صندوق العمل» جانبًا، والانشـغال بصندوق الاقتراع فقـط، مآلـه خروج البعـض عن الجـادة وانحرافهم عن الطريـق، وهذا ما نشـاهده اليوم في الأكاذيـب والافتراءات التي تطلق وكأنها شـيء عادي. هذه حالة مؤسفة للغاية.

أما موضوع التصويت في الانتخابات فمنذ القديم وهذا الفقير يقول: ''صوِّتـوا حسـب قناعتكـم الوجدانية''. ذلـك لأني أعتبر قـولَ ''لا بد أن

(٢٨) انتخابات ٣٠ مارس ٢٠١٣م المحلية.

تصوّتـوا للحـزب الفلانـي" نوعا من ممارسـة الإكراه والضغط النفسـي، كما أعتبر الارتباط بحزب معين نوعا من الانفصال والابتعاد عن شـرائح المجتمـع الأخرى. أما موقفنا الواضح الصريح الذي أبديناه في اسـتفتاء ١٢ سـبتمبر ٢٠١٠م، فلـم يكـن انحيـازا لحـزب بعينـه، إنمـا كان دعمـا للمكتسبات الديمقراطية التي كان ينص عليها الاستفتاء. ولكن ما يحدث في هذه الأيام من تجاوزات وانتهاكات، يؤكد أن تلك المكتسبات ليست ذات قيمة أصلا بالنسبة للمسؤولين.

الواقـع أن هنـاك رئيـس حـزب يمطـر علينـا إهانـات صباح مسـاء، والمؤسـف أن عقـلاء ذلـك الحـزب غارقون فـي صمت عميـق. وإذا ما اسـتثنينا فئـة من المتطرفيـن، فقد رأيت مـرارًا مدى تأسّـف قاعدة حزب العدالة والتنمية لهذه الحال. ولكن رغم ذلك، إذا وُجد مَن يستسـيغ هذه الافتراءات الجارحة، فيمكنه أن يذهب ويصوّت لذلك الحزب؛ أعتقد أن تلـك الإهانـات التي تُدمي ضمير كل من يحمـل ذرة من إنصاف، وتمزق قلبه، صدمت أيضًا إخواننا وتركت في أعماقهم جروحا غائرة. لا شك أن الجميـع سـينظر إلى حيه أو مدينته ثم يقيّم المرشَّـحين لرئاسة البلدية. ثم إن هذه الانتخابات ليست انتخابات برلمانية، لذلك غالبا ما ينظر الناخبون إلى المرشـح نفسـه، وليس إلى الحزب، أي قد يكون المرشـح أهم من الحـزب نفسـه، وهناك مرشّـحون أكفاء فـي كل الأحـزاب. وفي حال لم تحددوا حزبا بعينه، بل اتجهتم إلى اختيار مرشح توسمتم فيه خيرا، فإنكم لا تأثمون.

س: سـبق أن وُجهت إليكم دعـوة من رجب طيب أردوغان رئيس الـوزراء آنـذاك لكـي تعـودوا إلـى تركيا[٢٩]، فهـل كنتم تتوجسـون من الدعوة؟

(٢٩) وجه أردوغان هذه الدعوة في الحفل المقام بمناسبة افتتاح الدورة العاشرة لأولمبياد اللغة التركية في الرابع عشر من يونيه عام ٢٠١٢م.

ج: حاولت أن أحسن الظن بمن طلب مني أن أعود. وقد طُلب ذلك مـرارًا مـن قبلُ. يومها لم أكنْ غافلًا عن النوايـا الحقيقية لهؤلاء الطالبين. ولكن لم أتخل يومًا عن أدب اللياقة وحسـن الظن بأهل الإيمان. قبل كل شيء، أنا فرد من الناس، مؤمن من المؤمنين. لم أحلّق عاليًا قط، بل كنت أمشي -كأي إنسان عادي- على الأرض بتواضـع. أمضيت جميـع حياتي على هذا النحو. حاولت أن أكون عبدا لله. ولا أستبدل مقامَ العبودية بأي مقـام آخر، وأرجو أن ألقـى الله على هذه الحال. ليس لي أدنى علاقة مـع أي جهـة خارجيـة، ويسـتحيل أن يكون ذلـك. ولكن الذيـن يلهثون وراء الجاه والسـلطة والمقام والمناصب الدنيوية الفانية هم الواقعون في شباك القوى الخارجية أصلًا. هؤلاء الذين يحملون في دواخلهم روح الاستبداد وهـوس الهيمنـة على الدولة والتشـبّث بالسـلطة إلى حـد الجنون، عندما قويت شـوكتهم وازدادت سـطوتهم، بدؤوا يرون في كلّ مجموعة -ليس لها حسـابات سـلطوية، بـل تفر من تلك الحسـابات إلى التفكير بكسـب مرضـاة الله والفـوز بالآخرة- خطرًا على أنفسـهم وعلى سـلطانهم. وهم حاولـوا أن يقنعـوا الرأي العـام بأن تلك المجموعات خطـر على الدولة، ولكن غرضهم الأساسي أنهم يرونها تهديدًا لمخططاتهم الشخصية.

إنه حتى في أشـد البلدان تخلّفًا عندما يُحكَم على الناس فإنما يحكم عليهم بناء على أقوالهم وأفعالهم. وجميـع ما قلتُه وما فعلتُه طيلة خمسين عامًا قد تم على مرأى ومسمـع من المجتمـع والدولة. فلو كان لدى إنسان حسـابات سـرية، فهل يسـتطيـع إخفاءها طيلة خمسـين عامًا من دون أن تتسرب ولو عن طريق الإيماء والإشارة والتعبير الضمني؟

وفيمـا يتعلـق بموضوع عودتي، فإنني سـأقرر ذلك بعد التشـاور مـع إخوانـي الذيـن أثـق بصدقهم وأمانتهـم، وليس بنـاءً على أفـكارِ مَن كان بالأمس شيئًا، وأصبح اليوم شيئًا آخر. وكما قلتُ سابقًا، إذا قررتُ العودة،

فلن تكون عودتي مثل فلان أو علّان[٣٠]، بل ستكون عودة تليق بابن رامز أفندي.. ابنه البسيط الذي كان يعمل إمامًا في مسجد «أُوجْ شَرَفَلِي»[٣١].

س: منذ فترة طويلة ونحن لم نسمع شيئا من دروسكم التي ألفناها عبر الإنترنت[٣٢]. فمحبّوكم يرغبون في معرفة مشاعركم حيال تلك الافتراءات والمضايقات، فهل يمكنكم أن تقولوا لهم شيئًا؟

ج: علينا أن نلتزم بالصبر إزاء ما حلّ بنا من ابتلاءات، وعلينا أن لا نتخلى عن نزاهة أسلوبنا مهما حصل. كثيرون هم من تعرضوا لألوان شتى من المحن في فترات مختلفة من التاريخ. الإمام الرباني، أبو الحسن الشاذلي، مولانا خالد البغدادي وأمثالهم من الأفذاذ تعرضوا لمحن كبيرة، ومحنة الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي ملحمة من ملاحم التاريخ. لم يبق أذى إلا ذاقه ولا مرارة إلا عانى منها. مقارنة مع هؤلاء العظام، لا نستحق أصلًا إلا أن نكون «قطميرًا» لهم. وبما أنكم اتخذتم سبيلهم سبيلًا لكم، ومنهجهم منهجًا لكم، فعليكم أن تستعدوا لكافة ألوان المحن والابتلاءات. لا يحق لنا أن نشكو أو نتذمر.. بل علينا أن نهتف ليل نهار ونقول: "رضينا بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبسيدنا محمد ﷺ نبيًّا ورسولًا".. علينا أن لا نشكو ولا نعاتب القدَر في قرارة نفوسنا لما ألمّ بنا، بل علينا أن نتحرى مرضاة الله في قيامنا وقعودنا على الدوام. والمصائب مؤقتة تمضي وتزول. ولكن حتى لو جاءت المحنُ وجرفتنا مثل تسونامي وأودت بحياتنا، فإذا كانت علاقتنا مع الله وثيقة، فسنكون قد فزنا بآخرتنا في نهاية المطاف. ولا شك أن عشّاق هذه الدعوة المباركة، ما لم يكونوا قد استهدفوا منها غرضًا دنيويًّا، فسينالون ملكًا أبديًّا في العالم الآخر. لذا

(٣٠) لقد روّج السيد أردوغان وبعض المنحازين المتطرفين أن الأستاذ عندما يفكر بالعودة فسيعود مثل عودة «الخميني» إلى إيران أيام الثورة الإيرانية.

(٣١) هذا المسجد في مدينة «أدرنه»، حيث تولى الأستاذ وظيفة الإمامة لأول مرة أيام شبابه.

(٣٢) تُبثُّ أحاديث ومواعظ الأستاذ فتح الله كولن في موقع *www.herkul.org*، إلا أنها لم تنشر منذ الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ٢٠١٣م وحتى ٠٤ أغسطس ٢٠١٤م.

يجب على الجميع أن يثبت مكانه، ويراعوا الأوضاع والظروف، وأن لا يُلحّوا على السير في درب بعينه؛ بل حتى إذا سُدّت الطرق الرئيسة، عليهم أن يعملوا من أجل الوصول إلى المرتجى عبر طرق أخرى. أما المرتجى فهو خدمة القيم الإنسانية السامية وغرسها في القلوب. هؤلاء الرواد لم يقعوا في اليأس قط، وعلينا أن لا نقع كذلك، علينا أن لا نفقد الأمل أبدا. يقول الشاعر محمد عاكف:

إن اليأس مستنقع، إذا وقعتَ فيه اختنقتَ،

وإذا اعتصمتَ بالعزيمة على الخروج منه انتصرتَ...

الأحياء مبعث حياتهم الأمل دائما،

أما اليائسون فهم سجناء الروح والوجدان.

نحن على يقين بأن هذه الأجواء الكئيبة سوف تزول وتمضي بإذن الله وعنايته، وهذا هو الأمل الذي نحمله في قلوبنا.

المحن التي اعترضتنا حتى الآن ذكرتموها أنتم كذلك. فقبل التحاقي بخدمة الجيش، عشتُ محنة ٢٧ مايو ١٩٦٠م[٣٣] وعانيت من ويلاتها، وعشتُ محنة ١٢ مارس ١٩٧١م[٣٤]، ولقيت فيها ما لقيت. وفي ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م[٣٥] لاحقوني كما يلاحَق المجرمون لمدة ٦ سنوات. ولكن المرحوم تُورْغُوت أوزال استلم زمام السلطة وقتها، وصمد صمودا قويا، فرفعوا عني أيديهم. ولكن استمرت المحنة بعد ذلك أيضًا. ذهبت إلى الحج، وأثناء العودة انسدت الطرق أمامي من جديد، وأيضًا نوديتُ

(٣٣) حيث وقع أول انقلاب عسكري في تركيا في ٢٧ مايو ١٩٦٠م.

(٣٤) حيث وقع الانقلاب العسكري الثاني في الجمهورية التركية الحديثة في ١٢ مارس ١٩٧١م.

(٣٥) وقع الانقلاب العسكري الثالث في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م الذي تزعمه الجنرال «كنعان أَوْرَنْ (*Evren*)» مع مجموعة من الضباط الذين تبنوا فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية. جدير بالذكر أن من قاموا بهذا الانقلاب قد حوكموا لأول مرة في محكمة مدنية في ١٨ يونيه ٢٠١٤م، حيث قضت المحكمة الجنائية العاشرة بـ«أنقرة» التي تنظر القضية بالحبس المؤبد على الرئيس السابع «كنعان أورن» قائد الانقلاب و«تحسين شاهين قايا» قائد القوات الجوية في عهده.

للاستجواب في المحكمة الأمنية. وبعد قرارات ٢٨ فبراير ١٩٩٧م، قام النائب العام «نوح مته يوكسل (*Nuh Mete Yüksel*)» بفتح قضية ضدي استمرت سنوات. فالإساءة والأذى والدناءة التي لاقيتُها هناك في تركيا، لم أتعرّض لها حتى في نيو جيرسي؛ صدّقوني وجدتُ هنا احترامًا من قِبل النائب العام. إذ استقبلني في المدخل، ولكي لا تختل معنوياتي، سحب الكرسي لطفا لأقعد عليه، ثم ذهب فَغَسل كوبَه ثم ملأه بالماء ووضعه أمامي، وقال: ''أنتم في حالة استجواب، وقد تجفّ شفتاكم''. هذه هي المعاملة التي لقيتها هنا في أمريكا. شخص لا يعرفنا ولا يعرف عنا شيئًا. ثم بعد ذلك فكّرنا أن نقدِّم له هدية إكراما للمعاملة الرقيقة التي أبداها لنا. والسيد كمال -وهو ما زال على قيد الحياة- عندما قدّم الهدية قال له النائب: ''أنا لا أقبل هدية من شخص أشرفتُ على قضيته''. نعم، عندها قلتُ: لعل سبب قيام هذه الدولة رغم كل السلبيات، هو هذا السلوك إزاء القانون وهذه المقاربة حيال القضايا الحقوقية. ولعل هذه الميزة تساعدهم على البقاء كعامل مؤثر في الموازنات الدولية.

أريد أن أذكر شيئًا آخر؛ أثناء خدمة الجيش سُجنتُ كذلك بسبب المواعظ التي كنت ألقيها. كنتُ أقدم دروس الوعظ تحت حماية أحد الضباط وبإذنٍ منه، وكان هو الآخر يحضر الموعظة. ولكن عندما نُقِل تعيينه إلى مكان آخر، عانقني باكيًا وقال: ''سيعرّضونك للأذى من بعدي''. وفعلًا حدث كما قال، إذ قاموا بسجني هناك. ثم تعرّضتُ إلى مختلف المضايقات، والتهديدات، والإهانات، والتحريضات عليّ في أزمنة مختلفة. ولكن ما عشته في تلك الأيام، لا يساوي واحدا بالمائة مما أعانيه وما ألاقيه اليوم. تلك الكلمات المهينة، والعبارات السيئة، والتصريحات الطاعنة... ولكن كل إنسان يقول ويعمل على شاكلته ويتصرف بما يناسب شخصيته. وليس بوسعنا أن نقول شيئا لأحد، والسلام.

«تركيا تحتاج إلى دستور مدني يحمي الحقوق والحريات الأساسية»

س: في هذه الأيام تركيا تمر بظروف صعبة. وبسبب هذه الظروف الصعبة يقع البعض في حالة من اليأس. برأيكم، كيف تخرج تركيا من الأزمة الحالية؟

ج: في مثل هذه الفترات، يجب اللجوء إلى المولى ﷻ، وطرْقُ بابه، والتضرعُ إليه. فمَن لا يخشى عاقبتَه، يُخشَى من عاقبته. إن الذين يحسبون أنفسهم قد ضمنوا آخرتهم واطمأنوا إلى عاقبتهم بينما يشككون في إيمان غيرهم، إن هؤلاء قد أوقعوا أنفسهم في خطر كبير. فسيدنا عمر رضي الله عنه كان يرتجف خوفًا على عاقبته، وعندما كان يوازن بين حسناته وسيئاته كان يقول "وددتُ أني سلِمتُ من الخلافة كَفافًا، لا عليّ ولا لي". نحن أيضًا، خصوصًا في آخر الزمان، ينبغي أن نرتجف قلقا عندما نفكر في عاقبتنا؛ يجب أن نستغيث بعنايته وبرحمته ﷻ ونقول: "خذ بيدي يا رب، وإلا فسوف أهلك". أجل، إن الإيمان والتوكل ليسا ملاذا للفرد فقط، بل للمجتمعات كذلك. وإن الذين يبتعدون عن ذلك الملاذ، تَسحقهم أنانيتهم سحقا، لا سمح الله.

إن تركيا اليوم في أمس الحاجة إلى مناخ جديد يساعدها على اجتياز الأزمة التي تعاني منها. وإنه لمن الضروري جدًّا إعداد دستور مدني جديد يضمن الحقوق والحريات الأساسية للجميع. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يجب أن تزداد المطالبات المجتمعية، كما يجب على الشخصيات المسؤولة والمؤسسات المعنية أن تزيد من إلحاحها في إخراج دستور يتوافق مع مبادئ الحقوق العالمية. ولكن مع الأسف الشديد يبدو أن مبادئ الدولة الديمقراطية وسيادة القانون اليوم قد أصيبت بجروح بالغة. وإن العديد من المثقفين والمفكرين ذهبوا في تحليلاتهم

إلـى ما ذهبت إليه. وإذا ما ابتعدت تركيا عن جوهرها وقيمها الذاتية وعن مجتمعها، فإن ذلك سيؤدي بها إلى عزلة فادحة عن العالم.

إن دور الأفـراد والمجتمعـات اليـوم، لا يقـل أهمية عـن دور الدولة نفسـها. وإنه لمن المسـتحيل أن تنفذوا مشـروعًا بالإكراه من أعلى بتلقين فوقـيّ أو بضغط سـلطوي. ففي بداية القرن العشـرين كان الأسـتاذ بديـع الزمـان يقـول: ''إن الظهـور علـى المدنيّيـن والمثقّفيـن إنما هـو بالإقناع وليـس بالضعـط والإجبار''. ومـن ثم فإن الضغوطات التـي تمارَس على المجتمعات لا يمكن أن تثمر نتائج باقية. علينا أن نعالج المشـاكل بصبر وتروٍّ ويقظة وتبصّر وفراسة.

أقـول لإخوانـي إنكم إذا تعاملتم مـع الأزمـة الراهنة بالرزانة والجدية التـي تليق بأدبكم، وصمدتم أمام العواصـف صابرين متوكلين، فلا بد أن يحل اليوم الذي ينتصر فيه العقل السـليم. وحينئذ سـيأتيكم بعضهم نادمًا لأنـه اقتـرف إثم الغيبة فـي حقكم، والبعـض الآخر خجِلًا لأنـه كان مـع المتورطين في الافتراء عليكم، ولكنكم ستقولون لهم ﴿**لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**﴾، وسـتفتحون لهم قلوبكم على مصاريعها، ولن تتركوهم يشـعرون بخجـل الذنب الذي ارتكبـوه. لقد حصل هذا في التاريخ مرارا. فإذا ولّى أحدُهـم ظهره إليكم وابتعد عنكم، ففعلتم مثله وسـرتم في اتجاه معاكس له، فسـتتضاعف المسـافة بينكم؛ ثم قد يأتي يوم تشعرون بمسيس الحاجة إلى الوفاق والاتفاق فيما بينكم، وتدركون بأنكم أخطأتم، لكنّ بُعد الشقة بينكـم سـيحول دون رغبتكـم، وتنظرون فـإذا بالأوان قد فـات. ينبغي أن يكون شـغلنا الشـاغل -في هذه الفترة- أن نواصل في خدماتنا، وأن نزيد من سرعتنا، وألا نفكر بشيء آخر ونكتفي بالقول: ''ستمضي هذه المحنة كما مضت شقيقاتها''. نعم، هذه هي قناعة هذا الفقير.

س: يزعم البعض أن المنحى الذي اتخذته «الخدمة» اليوم يناقض فكرة «العمل الإيجابي» التي طرحها بديع الزمان سعيد النورسي؟

ج: الأستاذ بديع الزمان، عندما يؤكد على أهمية هذا المفهوم في مؤلفاته يرسم إطارا له حيث يذكر: «التصرف وفق مرضاة الله تعالى، والقيام بالخدمة الإيمانية ثم عدم التدخل في المشيئة الربانية، والحفاظ على الأمن العام، والاعتصام بالصبر والشكر». العمل الإيجابي، ليس هو السكوت أمام الظلم. فبديع الزمان لم يسكت قط أمام الظلم بحجة أن السلطة هي من ارتكبت ذلك، ولم يسكت أمام انتهاك الحقوق لأن السلطة هي من فعلت ذلك، بل وردّ على الافتراءات فورا، ودافع في المحاكم عن نفسه وعن قضيته ساعات طويلة. وكتابه «الملاحق» غنيٌّ بأمثلةٍ على ذلك.

ماذا فعل متطوعو الخدمة -حتى الآن- سوى الدفاع عن أنفسهم إزاء الاعتداءات القولية الشرسة بأسلوب متحضر لبق، والإعراب عن حقيقة الافتراءات الموجهة إليهم بالدليل الصحيح؟ ماذا فعلوا؟ قالوا فقط: ''دعوا السيادة للقانون، دعوا المحاكم تشتغل، لا تتدخلوا في سيادة القانون وعمل المحاكم''. ثم إن وسائل الإعلام القريبة من الخدمة، لم تفعل شيئا سوى نشر أخبار حول ادعاءات تداولتها -أصلا- المحاكم، وأصبحت حديث الساعة لدى الرأي العام، مثل ادعاءات الفساد وسوء استغلال بعض المسؤولين لأموال الشعب، وحاولت أن تزوّد الرأي العام بمعلومات حول تلك الادعاءات. فبدل أن يتمّ الردُّ على ادعاءات الفساد ويتمّ توضيحُها بالتفصيل، وجدنا أنهم منذ أشهر يُمطرون أناسا أبرياء بألوان شتى من الافتراءات الجائرة والإهانات البشعة دون تقديم أي دليل ملموس، وبأسلوب لا يمتّ إلى الإنصاف بأي صلة.

س: ظهر في الآونة الأخيرة بعض من يقول إنه رافقكم ما يزيد عن ٤٠ سنة، وينسب إليكم بعض الأقاويل الغريبة من أمثال أنكم «المسيح» أو «المهـدي» أو قلتم «تكلمتُ مـع الله» أو أنكم «إمام الكائنات». هلّا تكرمتم علينا بأفكاركم حول هذه الادعاءات؟

ج: مسألة المهدي والمسيح شغلت المجتمعات الإسلامية منذ القديم بطريقة أو بأخرى. أما معالجة المسـألة من الناحية العلمية وتقييمها فذلك موضـوع آخـر. ولقد وُجِـد طوال التاريخ مـن أثبت المسـألة ومن نفاها. ولكن أسـيء استغلالها من قِبل أصحاب النوايا السيئة على الدوام. ثم إن بعض الأوسـاط لفّقوا مثل هذه الافتراءات بالأسـتاذ بديـع الزمان كذلك، واسـتغلوا التأويـلات التي جـاء بها في موضـوع المهدي والمسـيح أيما استغلال، وادعوا -بهتانا وزورا- أنه كان يظن نفسه المهدي أو المسيح.

لقد درس عندي العشـرات من الطلبة حتى الآن؛ وجميعهم يشـهدون -على اعتبارهم يعرفونني عن كثب- أنني أعُدّ القيامَ بمثل هذه الادعاءات كفـرا وضـلالا. إنهـم سـمعوني عشـرات المـرات أقـول ''تعرفـون أمي وتعرفـون أبـي، ألا يكفينا أن نكون عبادا لله مخلصين، كن بين الناس فردا مـن النـاس''. أضف إلى ذلك أنني ما رأيت عاقلًا -في البيئة التي نشـأتُ فيهـا ولا في أماكن أخرى- توهّمَ في نفسـه رتبـة أو مقاما من هذا القبيل. لا يقـول مثـل هذا الـكلام إلا من حُرِم نعمة العقل. ثم إنـي اعتبرتُ دائمًا هذا النوع من الاتهامات من أشـنـع الشتائم وأغلظ السِّباب. كما أن الذين يديرون ألسـنتَهم بهذه الافتراءات لا يعون أنهم يسـخرون من عقول هذه الأمة. هنا أعود لأقول كما قال مولانا جلال الدين الرومي:

لا المهدوية، ولا المسيحية، ولا أي شارة أخرى،
إنما أنا عبد بسيط من عباد الله.
أنا خادم القرآن ما حييتُ، وغبارُ قَدَم النبي ﷺ،

وإذا نقل أحدُهم عني غير ذلك،
فإني أبرأ منه وأشكوه إلى الله".

أما الفرية الأخرى، فإني أستغرب، كيف يقولون هذه الافتراءات بهذه السهولة؟ ومن يدّعي ذلك يعرف حق المعرفة حساسيتي تجاه هذا الأمر. والقرآن يقول بوضوح: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ (سُورَةُ الشُّورَى: ٤٢/٥١). إن أبسط معلومة إيمانية يمتلكها الإنسان تعلّمه الأدبَ مع الله ﷻ. نحن نشأنا في بيئة كانت قلوب الرجال فيها ترتجف بمجرد سماع اسم "الله"، وتنحني بانكسار وتذوب بإكبار للذات العلية. نعم، الفقير نشأ في بيئة ثقافية من هذا الطراز، لذا لا يمكن أن تجدوا لا في هذه البيئة ولا في غيرها مَن يدّعي مثل هذه الادعاءات البشعة أبدًا.

أما فرية «إمام الكائنات» فلا تستحق الوقوف عندها أصلًا. فأيّ إنصاف وأيّ وجدان يمكن أن يقبل مثل هذا البهتان. إنهم يدّعون هيكلا هرميا للخدمة زائفا وهميا، لم يخطر ببالي قط، ولم أر له مثيلًا طيلة حياتي التي قضيتها في سبيل الله والتي تناهز السبعين سنة. أيّ تلوّث هذا الذي أصاب تلك العقول، وأيّ عَفَن أصاب تلك الأرواح!؟ إنهم يضعون مخططات وهمية وكأنهم يهزؤون بعقول الآلاف بل ربما الملايين من الناس الذين ربطوا قلوبهم بهذه الخدمة المباركة.

فهؤلاء الذين يتحدثون عن بنية هرمية وينسبون المناصب والمقامات لرجالات هذا العمل الطيب، إما أنهم لم يفهموا هؤلاء الأبطال قط، أو ينفثون افتراءاتهم بناء على أحقاد دفينة أو نوايا مغرضة لديهم. يقول الأستاذ النورسي:

"إن أساس مسلكنا ومنهجنا هو «الأخوّة» في الله، وأن العلاقات التي تربطنا هي الأخوة الحقيقية، وليست علاقة الأب مع الابن ولا علاقة الشيخ مع المريد"[٣٦].

نعم، إن الذين يعرفونني، يعرفون جيدًا أنني أَعتبر الطالبَ الذي أدرِّسه زميلَ مُدارسة لي دائمًا، ولم أر نفسي أستاذًا عليه قط.

س: يدّعون أنكم تستهينون بحجاب المرأة وتعتبرونه من الفروع. ما تعليقكم؟

ج: الحقائق المتعلقة بالعقيدة وأفعال المكلفين في الإسلام تُصنَّف في قسمين اثنين؛ الأصول والفروع. الالتزامات المتعلقة بالعقيدة تُصنّف تحت قسم الأصول، أما المتعلقة بالأعمال والأفعال والمعاملات فتصنَّف تحت قسم الفروع. الأحكام المتعلقة بالعمل، بالمقارنة على الأسس المتعلقة بالعقيدة، تأتي بالدرجة الثانية وتُبنى دائمًا على الأصول. ولأن الحجاب موضوع عملي، فإنه من الفروع. ويجب أن لا ننسى أن الرؤية العامة لدى علماء الإسلام أن الحجاب من الفروع. بعض الصحفيين -بسبب قلة العلم- قد لا يراعون هذه التفاصيل الدقيقة في لغة الأخبار والصحافة، ولكن علماء الدين والدراسات الإسلامية بالتأكيد يعرفون هذه المسائل جيدًا، لأن الذي لا يعرف مفاهيم الفروع والأصول لا يُمنَح الإجازة الشرعية. ثم إن هذه المعلومة ليست من المعلومات المعقدة، بل هي معلومة تدرَّس في التعليم الابتدائي. وأعتقد أن الذين أداروا حملة إعلامية ضد هذا الفقير منذ البداية حتى اليوم واستغلوا وصفي للحجاب بـ«الفروع» استغلالا مغرضا، لا يعرفون معنى الفروع والأصول في العلوم الإسلامية. لذلك أداروا حملة تشويهية مقصودة. ثم إني استخدمت بالتركية مصطلح «فروعات»، ولكنهم -لضعف في العلم- نقلوها إلى جرائدهم بـ«تفرّعات». كلمة «فروعات» و«تفرعات» وإن كانت من نفس

(٣٦) انظر: بديع الزمان سعيد النُّورْسِي: اللمعات، ص ٢٢٤.

الجذر إلا أن كلمة «تفرّعات» في اللغة التركية تعني «التافه» الذي لا أهمية له. فلا أدري هل سبب معاناتنا يعود إلى اللغة التركية نفسها، أم إلى من يخلطون بين المفاهيم والمصطلحات أم يعود إلى نوايا مغرضة يحملها الصديق ليضلل بها الرأي العام ويشوّه سمعتنا، لا أدري.

ولا بد أن ألفت الانتباه إلى أن كون الحجاب من «الفروعات» لا يعني أنه ليس فرضا. إن الحجاب فرض. وهناك أحكام عملية كثيرة هي من الفروع وهي فرض وواجب شرعي. ولو كنتُ -كما يدّعون- رجلًا لا يبالي بمشكلة الحجاب ويستخف به -حاشا لله- لَما كتبتُ رسالة إلى السيد رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٦م أكدت فيها ضرورة حلّ هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ومَن يحبّ الاطلاع على تلك الرسالة فهي موجودة، وقد نشرتها الصحف قريبا(٣٧).

(٣٧) كتب السيد «عثمان شيمشك (*Şimşek*)» محرر الموقع الإلكتروني *Herkul.org* الذي ينشر أحاديث الأستاذ فتح الله كولن مقالا بعنوان: «زيارة أردوغان بنسلفانيا» وخطاب ٢٠٠٦م» وقد تعرّض «شيمشك» في مقاله إلى خلفية الخطاب الذي أرسله الأستاذ الفاضل فتح الله كولن إلى السيد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان آنذاك:

«دارت على ألسنة الناس شائعات تقول إن حزب العدالة والتنمية في تركيا قد انحرف عن المنهج، ويضطلع بمخططات من شأنها القضاء على المتدينين في تركيا. وبناء على ذلك قال لنا الأستاذ فتح الله ذات يوم:

« ماذا سيكون -يا ترى- ردّ فعل السيد رئيس الوزراء إن أرسلتُ له خطابا؟».

وقد أفصح عن نيته هذه عدة مرات خلال يوم أو يومين، وفي النهاية استكتبَ أحدَنا هذا الخطابَ في منتصف الليلة الثانية من شهر مايو عام ٢٠٠٦م، وبعد صلاة الصبح رغب في قراءته عليه مرة أخرى. وكان الأستاذ يستمع إلى الخطاب وهو منكس الرأس والدموع تنساب على وجنتيه، ثم رفع يده بالدعاء قائلا:

«اللهم إنك تعلم أنني أقوم بوظيفة الإنذار والإرشاد كمؤمنٍ ليس إلا، وليس لي غاية إلا رضاك يا ربي».

إنني ما زلت أتذكّر هذه الصورة وكأنها ماثلة أمامي الآن.

أما بالنسبة لخطاب الأستاذ كولن فهو على النحو التالي:

«إنني أقول مع الأسف إن هذه الخطوة الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة قد خلّفت جروحًا غائرة في قلوب المسلمين. فما كان من بعض أصحاب الأفكار والمشاعر والقلوب السليمة إلا أن حبسوا مشاعرهم في صدورهم ثقةً فيكم وتعويلًا عليكم، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للبعض الآخر الذي يكنّ لكم كذلك كل حب وتقدير. ولكم أن تعتبروني من ضمن أصحاب القسم الأول الذين يئنون ألما في نفوسهم وإن كانوا لا يظهرون مشاعرهم لغيرهم. إن «قانون مكافحة الإرهاب» الذي تعتزمون إصداره يشبه المادة ١٦٣ التي كانت كسيف «ديموكلاس» المسلّط دائما على رقاب المسلمين. وبدهي أن هذا القانون لو صدر بشكله الحالي سيكون بمثابة المِشرط الذي يعمّق هذا الجرح الأليم. فضلا عن ذلك فإن عدم اتخاذكم موقفا واضحا إزاء قضية الحجاب (كان الحجاب آنذاك ممنوعا في المؤسسات الرسمية وفي كل المدارس) ورفع الأغلال عن مدارس الأئمة والخطباء، سيصيب الآخرين الذين يعولون عليكم في

س: هنـاك مـن يقول إن «الخدمة» خرقت الطاعـة لولي الأمر، فما تعليقكم؟

ج: الطاعـة لأولـي الأمر، لا تعني السـكوت حيال أخطـاء الإداريين والتخلـي عـن الحق والحقيقة. ثم إن مهمـة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكـر» لا تمارَس على المواطن العادي الذي يمشـي في الشـارع فقط، بل تشـمل الجميـع. إن مجال سياسة الشـأن العام مجال اجتهادي، وليس مـن أصـول الدين الثابتة التي لا تقبل الاجتهـاد، وإن الاختلاف في مجال اجتهـادي أمر طبيعي للغاية. وليس بالضـرورة لجماعات خدمية أو لأبناء جماعـة واحـدة أن يفكـروا بنفس النمط مـن التفكير فـي موضوع واحد، ويتحركوا بنفس النمط من التحرك في قضية واحدة. أما إذا كنتم تعيشـون فـي نظـام ديمقراطي، فلكـم الحق فـي أن تعبروا عن وجهـة نظركم بكل حريـة، وإلا فإنـه نظـام لا يتوفر فيه الحد الأدنى من شـروط الديمقراطية. وإن ممارسـة ضغوطات سـلطوية اسـتنادًا إلى مفاهيم دينية، قد يؤدي إلى نتائج سياسية وقانونية لا تُحمَد عقباها. في واقـع تركيا، هناك نمط سياسي يزداد سلطوية يومًا بعد يوم، أضف إلى أنه يمارس ضغوطات على الناس ويغلّف هذه الممارسات بأغلفة «دينية».

للأسـف الشـديد كانـت القضيـة في منتهى البسـاطة، حيـث طُرحت للنقـاش بعضُ التصرفات السـلبية التي بدت في جانب السـلطة التنفيذية، وكان بالإمـكان مناقشـتها وتلافيهـا، ولكن ضُخّمت المسـائل، وفُسّـرت خطـأ، وحُمّلـت مـن المعاني ما لا تحتمل، وتم إعـلان حرب عقدية ضد أنـاس معينيـن وأعلن نفير عام ضدهم، حتى إنهـم أوصلوا الموضوع إلى حملة إبادة جماعية وحملة تكفيرٍ منظَّمة ضدهم.

حل هذه المشاكل بخيبة الأمل. فالآمال التي علّقوها عليكم في هذا الموضوع توشك أن تنطفئ، وربما تعتبر الأمة هذا فشلا ذريعا، أو تصفه دعايات خصومكم بالعجز عن الحل...»

هؤلاء الذين يهتفون في وجوهنا أن ''لا تثيروا فتنة''، أليس من واجبهم أن يُسـدُوا النصيحة نفسـها إلى القائمين على أمر الحكومة والذين اعتادوا إمطار الأبرياء بالشـتم والإهانة في السـاحات العامة؟ إن أناسًا لا يجرؤون على إسداء أدنى نصيحة، بل لا يجرؤون حتى على أن يومئوا إيماءة نصح لرجال الحكومة، ناهيك عن توجيه انتقاد، لا تعني أقوالهم سوى ضربات مدمـرة لأنـاس محترمين أصبح -للأسـف- تحقيرهـم وإهانتهم أرخص بضاعة وأسهل عمل.

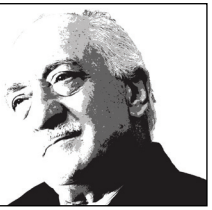

حوار مع قناة «بي بي سي» الفضائية[٣٨]

س: حكومة العدالة والتنمية تُفِيد بأنها تقوم بحركة تصفية ضدّ وكلاء النيابة ورجال الأمن المرتبطين بحركة الخدمة. هل هذا يقلقكم؟ هذه التصفيات داخل الدولة ما مدى إضرارها بحركتكم؟

ج: كل ما هو خطأ يزعجنا، ولكن ليس من الصحيح التسليم بأن جميع مَن تَعرَّضوا للتصفية ومن نُقِلوا إلى مواقع أخرى ينتمون إلى الحركة. أحسب أن من بين هؤلاء الرجال يساريين وليبراليين وقوميين. وليس بمقدرونا أن نرفع إعلانات للناس نقول لهم فيها «حذار ثم حذار.. إياكم أن تتعاطفوا معنا، إياكم أن تحبوا هذه الخدمة وهذه الحركة»، ولسنا مكلَّفين بذلك، ومن الطبيعي أن يشعر بعضهم بتعاطف. كما قلت من قبل، لا أعرف واحدا في الألف من هؤلاء الذين شتَّتُوهم في الشرق والغرب، ولا أبالغ في ذلك، لأن الله سيحاسبني على ما أقول.

ولكن فيما بعد قد يظهر ذلك جليًّا، هؤلاء الناس، أي وكلاء النيابة، القضاة، رجال الأمن، عندما يطالبون بالعودة إلى مواقعهم لعلّهم يكشفون عن حقيقة انتماءاتهم، فيقول بعضهم مثلًا: ''أنا إنسان في التيار الفلاني، أو أفكر في الاتجاه الفلاني''. عندئذ لن نخجل نحن، ولكن البعض

(٣٨) أجرى الحوار: تيم فرانكس وكوني يلديز، بي بي سي، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م.

سيخجل حتمًا. في الوضع الراهن احترق الأخضر واليابس، كما يقول المثل التركي. وأعتقد أن المسؤولين أنفسهم عندما يقفون أمام ضمائرهم وجهًا لوجه، سيحاسبون أنفسهم على ذلك.

س: هل تشاركون الرأي القائل بأن هذه الفترة هي أصعب فترة مرت على «الخدمة» طوال ٥٠ سنة من تاريخها؟ وهل ترون تشابُهًا بين ما تعيشونه وما عاشه سعيد النورسي سابقًا في عهد حكم الحزب الواحد؟

ج: عندما لا تتحركون وَفْقًا لتصوراتهم ومشاعرهم يَعُدُّون ذلك جريمة، وما نعيشه قد يكون نتيجة خطأٍ ارتكبناه. أما أنا فقناعتي الشخصية أن ما نعيشه اليوم عقاب من الله لنا. ذكرتم بديع الزمان، فهو يقول:

> "الآن أدركتُ حكمةَ الأذى والتعذيب الذي تَعرَّضتُ له منذ سنوات. فبدا لي أن جريمتي أنني استعملتُ الخدمة الإيمانية أداةً لارتقائي المعنويّ"[٣٩].

أي كان ينبغي أن أبتغي وجه الله فحسب، وأتحرَّى الإخلاص في ما أقوم به. ما أفعله يجب أن يُفِيد الإنسانية، ينبغي أن تجد الإنسانية فائدة لها في ما أفعل. فلو نذر الإنسان نفسه للدين بُغْيَة التحليق في الهواء والمشي على الماء، فإن ذلك مناقض للإخلاص، ومن ثَمَّ يستحقُّ عقاب الله.

وجاء في آية كريمة: ﴿**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا**﴾ (سُورَةُ النِّسَاءِ: ٤/٧٩). فنحن نقول إننا ملتزمون بالسير على صراط مستقيم، ونؤكِّد أننا سائرون في سبيل الناذرين أنفسَهُم لله، ولكن لأننا لم نتصرف بما يليق بتصرُّفاتِ من نذروا أنفسهم لله حقًّا، فلربما ينبهنا الله بهذه اللطمات. ولكن لا يعني هذا أن تصرُّفات الآخرين صحيحة، فالله سيحاسبهم كذلك على ما فعلوا.

(٣٩) انظر: بديع الزمان سعيد النُّورْسِي: سيرة ذاتية، ص ٤٧٥.

س: كيف تقيِّمون فضائح الفساد في تركيا والتطوُّرات التي واكبت تلك القضايا؟

ج: لست أدرى من أين أبدأ، لكن يبدو أن فسادًا قد وقع. ، الجميعُ تقريبًا يؤكِّد ذلك ويرى حقيقة المسألة ويعرفها، ولا يمكن لأحد أن يغيِّر الحقيقة. ولكن يبدو أنه كان في باطنهم (أي الحزب الحاكم) انزعاج من هذه الحركة، فتَذَرّعوا بفضائح الفساد للحسم في أمرها. ولكن كان الضحيةَ القضاةُ ووكلاءُ النيابة الذين أجْرَوا هذه التحقيقات، فدفعوا الثمن بأن شُتِّتوا ذات اليمين وذات الشِّمال. وهؤلاء الناس عندما يعودون إلى مواقعهم، سيُفصِحون عن اتجاهاتهم. وسيرى الجميع أن من بين هؤلاء القضاة ووكلاء النيابة والشرطة مَن هو قوميٌّ، ومَن هو علماني. ولكن أرادوا أن يضخِّموا المسألة ويزيدوها غموضًا، فادَّعَوا أن هؤلاء دولة بديلة أو دولة موازية تَسرَّبوا في بعض المواقع ونَفَذُوا إلى بعض الأماكن بالكامل، وادَّعَوا أن هؤلاء (الذين شردوهم) متجانسون فيما بينهم ويحملون نفس الأفكار ونفس العواطف. أعتقد أنهم انتهزوا هذه الفرصة واستغَلُّوا هذه الفضائح للبَتّ في أمرٍ كانوا يُخْفُونه في باطنهم من زمان، فلجَؤوا إلى المبالغة والتضخيم، وأرادوا أن يشحَذُوا قواعدهم الشعبية بمناورة حاسمة من هذا القبيل، وبالأخَصِّ مع ظهور فرصة فريدة كهذه.

ومَن يدري؟ لعلهم يشعرون بالندم يومًا ويبكون على تصرُّفهم هذا ويعبِّرون عن ندمهم وأسفهم، لأننا سبق أن تَعرَّضنا لتجارِب مريرةٍ مماثلة انتهت بالندم، إذ أرسل إلينا مئات من الناس إيميلات قالوا لنا فيها: "سامحونا، فقد ظلمناكم". حدث هذا في أيام سلطة العسكر وفي عهود أخرى حينما أراد بعض القوى الغاشمة أن يفرض وصايته على الجميع. تَكرَّر ذلك في فترات عديدة من دورة التاريخ، لا سيما في التاريخ القريب.

وسيندم بعض من هؤلاء ويسعى لتصحيح ما قاله اليوم. بَيد أن المسألة في هذه الأيام سائرة في الاتجاه المعروف، لا سيما في وجود إعلام منحاز للحزب، وأقلام مناصرة تحرِّف بعض المسائل وتموِّه الحقيقة.

انتهاكات للديمقراطية وانتهاكات للقانون

وقتها كنت هنا (في أمريكا)، وسُمِّيَت بـ«عاصفة حزيران»، كانت سنة ١٩٩٩م. وسائلُ الإعلام حينئذٍ فعلَت نفس ما تفعله اليوم، والمحاكمة استمرَّت ما يقرب من ٨ سنوات، ثم انتهت ببراءتنا. ومحكمة التمييز صدَّقَت على الحكم. وقد ألَّف أحد الباحثين الأكاديميين من هنا (من أمريكا) كتابًا حول مسار تلك القضية والمحكمة، حتى إنه سجّل في كتابه عديدًا من الأحداث التي نسيتها أنا شخصيًّا، أي إننا عشنا مثل هذه المكابدات مِرارًا، واليوم نعيش واحدة من تلك المآسي. ويبدو أنها ستتكرر فيما بعد كذلك، لكن هذه الأحداث -في رأيي- تُعرِّض تركيا لخسائر كبيرة، وستنعكس آثارها على نظرة أمريكا والاتحاد الأوربي إلينا بصورة سلبية، لأن الأخطاء التي تُرتَكَب مناقضة للديمقراطية، ومناقضة للقضاء والقانون، وذلك أمر يتفق عليه الجميع تقريبًا في هذه الأيام.

ولكن هل يمكن تقويم ما اعوَجّ بشكل سريع؟ هل تعود الأمور إلى نصابها من جديد؟ نعم، إذا كان الإنصاف سيد الموقف. هذا الفقير لم أتفوَّه بأي كلمة حتى من باب الدفاع عن النفس، لا سيما وأنني كنت مريضًا بعض الشيء. وأنا مُصِرٌّ على أن لا أقولَ شيئًا في هذا الموضوع. ولعلّ بعض الأصدقاء يكتفي بنشر بعض التوضيحات والتصحيحات والتكذيبات فقط. فالذين يُنظَر إليهم على أنهم جزء من هذا الخير أبدَوْا بعض التصريحات، لكنني لم أُعرِب عن أي فكرة حول الموضوع ولم أعلِّق بشيء، وسوف أبقى كذلك. أجل، لن أقول شيئًا بعد اليوم.

س: رئيس الوزراء ليس وحده من يتَّهم حركتكم بتشكيل «دولة موازية»، تقول جهات أخرى الشيء نفسه، كما يقولون إنه لا يمكن أن تنطلق أي ملاحقة فساد ما لم تصدروا أوامر بذلك.

ج: وسائل الإعلام تناقلت خبرًا عن أنهم (الحكومة) كانوا على علم بمسألة الفساد والرشوة مُسبَقًا. المخابرات الوطنية سبق أن أخبرتهم بذلك قبل ٨ أشهر[٤٠]، المخابرات مؤسَّسة تابعة للسيد رئيس الوزراء، وسبق أن أخبرَته بذلك. إذن توجَد متابعات، وتوجد تحرِّيَات، وقد نفّذ المسؤولون العملية وَفقًا لِمَا يفعلونه في العادة. هذا يشبه تماما ما حدث لأحد أصدقائنا قبل أيام، يقول: ''كنت أسير بسيارتي في الشارع، فتوقفت في الضوء الأحمر، فجاءت سيارة شرطة كانت تسير بسرعة زائدة فصدمت سيارتي من الوارء، فجاءني الشرطي يضايقني، وصرخ في وجهي قائلًا ''لماذا توقفت؟ أنت سبب الحادثة''، قلت له لا أعرف قانونًا ألغى وجوب التوقُّف في الضوء الأحمر، لذلك توقفت، معذرة إن كنت أخطأت''.

محاولات لإظهار الرشوة على أنها شيء عادي

المعروف أن الرشوة والتهريب والالتماس والوساطة وإدخال الفساد في المناقصات جرائم في حد ذاتها، ومن ثَم عندما رأى رجال القضاء والأمن -المنتمون إلى اتجاهات فكرية شتَّى- هذه الانتهاكات تَحرَّكُوا وَفْق القانون فقبضوا على المجرمين، لكن من أين لهم أن يعلموا أن هذه الانتهاكات لم تعُدْ جرائم؟! ولأنهم لم يعلموا ذلك تَورَّطُوا في هذا الخطأ.

(٤٠) نشر الموقع الإلكتروني التركي (*T24*) وثيقة في ٠٥ يناير ٢٠١٤م، كشف فيها عن أن الاستخبارات التركية أعدت في ١٨ أبريل ٢٠١٣م تقريرا من ٣ صفحات مشفوعًا بالوثائق، أخبرت فيه رئيس الوزراء -حينها- رجب طيب أردوغان بعلاقة رجل الأعمال الإيراني «رضا ضراب» ببعض وزراء حكومة العدالة والتنمية وأبنائهم. (*http://t24.com.tr/haber/8-ay-onceki-mit-raporu-bakanlarin-zarrabla-iliskisi-ortaya-cikarsa,247680*)

يبـدو أن تحقيقـات الفسـاد أزعجتهـم (الحكومـة)، لذلـك اختزلـوا الموضوع في الترويج لتهمة «الدولة الموازية»، بينما الواقـع في الأصل أنها سلسلة من المساوئ مثل فضائح الرشوة وإدخال الفساد في المناقصات، لكن لا أحد يتحدث عن ذلك أبدًا، بل كأنها مسـائل عادية، أو هكذا يُراد لهـا أن تكـون. لا يمكن أن يحصل هؤلاء الرجال على أوامر منِّي. فما إن حصلـت تحقيقـات في مدينة مـا حتى بادروا إلى التدخل فـورًا والتضييق على الشرطة ووكلاء النيابة والقضاة، وأقالوهم ورموا بهم بعيدًا. وقد سبق أن فعلـوا بهؤلاء الرجال نفس الشـيء قبل فترة. هـؤلاء في الأصل كوادر أتَـوْا بهم هم أنفسـهم. وأعتقـد أن الموظفين الجُدُدَ لو فعلوا شـيئًا مماثلًا فسيُقِيلُونهم فورًا ويأتون بآخرين بدلًا منهم. أعتقد أن هناك فوضى من هذا النوع اليوم. من ثَم فلا علاقة لي بالموضوع قطعًا، وكما قلت في مناسبات عديـدة، أنا لا أعرف ولا واحدًا في الألف شـخص ممـن أجْرَوا عمليات التحقيق تلك، وأؤكِّد ذلك بكل وضوح واطمئنان.

س: لقـد ذكرتـم مِـرارًا رغبتكم فـي إبعـاد حركتكم عن السياسـة ما أمكن، وقد أصبحت الحركة الآن في مركز النقاشـات السياسية، هل شعرتم بالندم من ذلك؟

ج: لم أشعر بأي ندم قَطّ، ولا أنتقد القدَر أبدًا. وإذا خطر على بالي أيُّ نقـد للقدر أعود فأسـتغفر ربي. وكما قلـت قبل قليل، إن الله يعاقبُنا بأيدي آخريـن لأننا لـم ننجح في توثيـق ارتباطنا مـع الله بالمسـتوى المطلوب. وهنـاك عبـارة حكيمة حتى يرويه بعضهم حديثًا للنبي ﷺ: ”الظالم سـيف الله، ينتقـم بـه، ثم ينتقم منه“[٤١]. المسـألة ليسـت مسـألة نـدم، ولكن أن ننتهز هذه الفرصة لكي نواجه أنفسنا. يُروَى عن سيدنا عمر ﷺ: ”حاسِبوا

(٤١) انظر: العجلوني: كشف الخفاء، ٢/٥٧-٥٨.

أنفسكم قبل أن تحاسَبوا"[٤٢]، أنا أنظر إلى المسألة من هذه الزواية. هذا لا يعني في المقابل أن جميع ما فعله هؤلاء الإخوة (في الحكومة) كان صائبًا مئة بالمئة.

س: لقد دعمتم حكومة حزب العدالة والتنمية سنوات عديدة، والبعض يرى أن نزاعكم يعود إلى خلافات حدثت بينكم في حلّ الأزمة الكردية، هل أنتم ضد عملية السلام في المسألة الكردية؟ وكذلك موضوع سفينة «ماوي مرمرة»، وما أعقب ذلك من تدهوُر العلاقات مع إسرائيل، فما تعليقكم؟

سبق أن قلتُ لم نكُن في خطّ واحد بالكامل مع أي حزب سياسي في أي وقت من الأوقات، مهما كان ذلك الحزب.. وقد يكون هذا «حزب الحركة القومية (*MHP*)»، أو «حزب الشعب الجمهوري (*CHP*)»، أو «حزب العدالة والتنمية (*AKP*)»، أو «حزب الطريق القويم (*DYP*)»، أو «حزب الوطن الأم (*ANAP*)». -علمًا بأن الحزبين الأخيرين لا يوجَدان اليوم- لقد اعتبرنا تأييد الإجراءات الصحيحة التي أنجزتها هذه الأحزاب -أيًّا كانت وجهتها- واجبًا إنسانيًّا. بناء على ذلك في استفتاء ٢٠١٠م أدليتُ بكلمات لم يسبق أن قلتُها حتى ذلك اليوم؛ قلت إنه استفتاء من أجل الديمقراطية، وعلى الجميع أن يقول «نعم» للتغيير، أي إن مجلس القضاء الأعلى والمدَّعِين العموميين ينبغي أن يتشكل وفق إطار ديمقراطي.

أجل، لكن لم أكُن أقول تلك العبارات لأول مرة، بل قبل ٢٠ عامًا سبق أن قلت "الديمقراطية مرحلة ينبغي أن لا نرجع عنها"، فثاروا في وجهي وأقاموا القيامة أيضًا، هؤلاء الذين يكتبون اليوم ضدِّي، فاحتجُّوا قائلين: "ما معنى هذا الكلام؟ وهل من صلة بين الإسلام والديمقراطية؟"

(٤٢) سنن الترمذي، صفة القيامة، ٢٥.

ولكن فيما بعد قالوا أكثر مما قلت وذهبوا في ذلك بعيدًا، وقالوا إنه يمكن التفكير في أنماط أخرى كذلك.

من ثم فتشابُه المواقف مع حزب ما، لا يعني أننا في خط واحد، ولكن إذا رأينا أنهم يمثِّلون في إجراءاتهم جزءًا من المعقولية، المعقولية من الناحية الحقوقية، والمعقولية من الناحية الديمقراطية، والمعقولية من ناحية خدمة الأُمَّة، والإيجابية في بناء علاقات طيبة مع دول الجوار، فقد نبدو متشاركين معهم في هذه المواقف، وقد نظهر معًا في نفس الصورة. أما الأصل، فإنه لم يكُن لنا أي صلة مع أي حزب سياسي ما عدا التصويت في الانتخابات، ولم يكن لنا أطماع في السلطة، ولم ندخل في مساومات سياسية مع أحد قط، وإلا فلو أردنا ذلك لوجَّهْنا أناسًا في ذلك الاتجاه، ولشكّلوا العمود الفقري لذلك الحزب، ولكانت هناك أصوات أخرى، لكننا لم نرغب في ذلك قَطّ، لم يكن لنا طموح سياسي ألبتة.

أما عملية السلام في المسألة الكردية أكدتُ مرارًا أن مكان المسلم إلى جانب الصلح دائمًا،[٤٣] فالمسلم رمز الصلح والسلام. الحقيقة أن مشاكل المنطقة (جنوبي شرقي تركيا) تلك قد تراكمت عبر عقود، وقد كان السعي لحلّها يتم بالسلاح دائمًا، وبطبيعة الحال كبُرت المشكلة وتفاقمت. أما الآن، فقد دخلنا في مرحلة صلحٍ وتهدئة، ويجب أن لا نعطل هذه المرحلة، لأنها فرصة كبيرة لكي يعيد الطرفان النظر في الأخطاء التي ارتُكبت، وينسوا العداوة فيما بينهم.

نحن كمجتمع مدني دعمنا عملية السلام قبل الحكومة بزمن طويل. ما يقوم به هذا الفقير مجرَّد تشجيع. سبق أن قدمت للحكومة مقترَحات

(٤٣) ذكر فضيلة الأستاذ فتح الله كولن في حديثه المنشور على موقع *www.herkul.org* بعنوان «في سبيل الصلح دائما» أنه يؤيد عملية السلام التي تقوم بها الحكومة في المسألة الكردية تأييده كل عمليات الصلح والسلام، انظر: *(http://www.herkul.org/herkul-nagme/398-nagme-her-zaman-sulh-yolunda).*

مكتوبـة، قلـتُ فيها إنه يجب بسْـط أجنحة الرعاية علـى المنطقة (جنوبي شرقي تركيا). يجب رعاية المنطقة على الصعيد التربوي والصعيد الصحي والصعيـد الدينـي وعلى مسـتوى الأئمَّـة والمؤذِّنين، وعلـى صعيد جهاز الأمـن... والصعيد الثقافـي... إلخ. عليكم أن تشـملوهم برعايتكم، لأن الناس هناك تَعرَّضوا لمظالم كثيرة، بادِرُوا، وإلا فستُضخَّم المشاكلُ هناك من قِبل بعض الفئات، وتَرثُها الأجيالُ القادمة. ولكن للأسـف لم يُولِ أيٌّ منهم الموضوع اهتمامًا.

ولعلَّه مضى على ذلك أكثر من عشـر سـنوات، فنحن قدَّمنا مقترحاتنا قبلهم بكثير، وعندما لم يسـعوا إلى فعل شـيء، شـجع هذا الفقير الإخوة والأصدقـاء والمحبين والمتعاطفين على العمل، فأسَّسـوا مدارس عديدة ومعاهد كثيرة لإعداد الطلاب للجامعات والثانويات، وحاولوا أن يقطعوا طريق الإرهاب عبر إقامة أنشطة تربوية. هذا ما حدث فعلًا.

ولكـن الغريب أنه لجأ البعض إلى تشـويه سـمعتنا وروَّجـوا أننا ضدَّ عملية السلام. كلاَّ، أبدًا، ولكن مقاربتنا لحل المسألة كانت مختلفة، فنحن ارتأينا أن يكون الحلّ من خلال التربية والتعليم، ومن خلال تأسيس روح التوافق والاتفاق، وكذلك من خلال استثمارات اقتصادية تساعد على إزالة الفقر في المنطقة، وسـارت الأنشـطة في ذلك الاتجاه بالفعل. ولم تقتصر هـذه الأعمال على الداخل التركي، بل انتقلت إلى شـمال العراق كذلك، والإخـوة أقامـوا هنالك نفـس الخدمات. أنا لم أذهب ولـم أرَ المنجزات شخصيًّا، ولكن ما تمَّ هناك عمل ملحميّ بحقّ.

حقيقـة الأمـر أن افتـراءاتٍ تُلصَـق بالخدمـة، وتَحـدُث تجـاوزات واعتـداءات، ورغـم ذلـك فالصواب الـذي آمنَّا به وارتأينـاه، هو أن نقف كمـا وقـف «جـلال الدين الرومـي»؛ إذ كانت إحـدى رِجلَينـا -مَثلنا مثل

البركار- في قلب عالَمنا الفكري وصُلْب ثوابتنا وغايتنا السامية، والرِّجْل الأخرى فتحناها للإنسانية كافةً واحتضَنَّا الجميع. هذه هي الفلسفة التي نؤمن بها، هذا خُلُقنا وهذه هي رؤيتنا إزاء الجميع، جميع الناس. ومن يعرف هذا الفقيرَ عن قُرب يشهد على ذلك يقينًا. فيما بعد جاءت الدولة لتتبنَّى الفكرة، ولكن ليس هذا فقط، بل التقينا مِرارًا جماعات الأرثوذكس والأرمن، الذين هُمِّشُوا وأُقْصُوا في تركيا، فجلسنا على المائدة نفسها وأكلنا من الطبق نفسه. بإذن الله ولطفه، باب التواصُل ذاك فتحه لأول مرة في تركيا إخواننا وأصدقاؤنا وأحباؤنا.

يتحدثون عن بعض المسائل المتعلقة بإسرائيل أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلخ، ربما التقينا الحاخام في وقت ما، والتقينا «بينتو» رئيس «وقف الخمسمائة عام» في إسطنبول وقتها، و«إسحاق ألاتون (*Alaton*)»، وهو رجل صادق أثنى على الفعاليات التي تنفِّذها الحركة خارج تركيا، وتَصَدَّى أحيانًا لبعض المشكلات هنا، وما فعل ذلك إلا بمشاعرَ إنسانية بحتة. هذا هو كل ما في الأمر، وأعتقد أنه ليس من حقِّ أحد أن يقول كلمة عن علاقة صغيرة كهذه. أما إظهار الحركة كأنها موالية لإسرائيل، وكأنها تفضِّل إسرائيل على أُمَّتِها، فلا يمكن أن يأتوا بشيء يدلُّ على ذلك. أما قبولهم كـ«بشر، وإنسان» كما فعل فخر الإنسانية ﷺ، فهذا موضوع آخَر.

ولكنهم يُسنِدُون ادِّعاءاتهم إلى سفينة «ماوي مرمرة»، فعَقِبَ حوار أُجرِيَ معي سألوني: "ما تقييمكم للموضوع؟" قلت: "حبَّذا لو استُخدِمَت الدبلوماسيةُ إلى حدِّها الأخير ولم يُلجَأْ إلى العنف، لأن ذلك سيؤدِّي إلى مشكلات اجتماعية ومضاعفات أخرى". لا أدري كيف رَفعت الجريدة كلماتي إلى المانشيت، فكانت التفسيرات في تركيا مختلفة، أي كأنني

وقفتُ إلى جانب آخرين ضد إخوتنا وإنساننا. ولكن لا، إنما أبديتُ قناعتي تلك حتى لا تحدث مشكلات أخرى. ولو حدث الشيء نفسه اليوم لأبديت نفس الملاحظات. في رأيي ينبغي أن تُستَخدَم الديبلوماسية حتى النهاية، وينبغي أن لا يُدفَع الناسُ إلى الجبهة لتُسفَك دماؤهم وتُزهَق أرواحُهم. هذا ما أردتُ أن أقوله حينئذ.

س: أَوَدُّ أن أسألكم سؤالًا آخر لكي تزيدوا من توضيح أفكاركم المتعلقة بالمشكلة الكردية. قلتم إنكم سبقتم في التحرُّكِ في حل المشكلة الكردية وفتحتم مدارس هناك، ولكن لم يُعِر المسؤولون الموضوعَ اهتمامًا في تلك الأيام. ولكن رغم ذلك فيما بعد، لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة، أُسنِدَ إليكم بعض العمليات، مثل التحقيقات الأُولَى حول اتحاد التجمُّعات الكردية، وتسريب مفاوضات أوسلو الثانية[٤٤]، ثم العملية التي استهدفت جهاز الاستخبارات التركية في ٧ فبراير ٢٠١٢م. وقد أعربتم في حوار لكم عن حقّ الأكراد في استخدام اللغة الكردية.فما موقفكم من عملية السلام والمفاوضات الجارية مع حزب العمال الكردستاني؟

ج: يمكن التفاوض مع التنظيم «حزب العمال الكردستاني»، لا نرى في ذلك بأسًا، لكن بشرط الحفاظ على مكانة الدولة ووقارها، وإلا فسيأتي التاريخ غدًا فيقول عن المفاوضين: «هذه هي البِنْيَة الموازية»، أي التقيتموهم، فأنتم تعاملتم مع «الدولة الموازية». ولا أعلِّق على ذلك، فقد قالوا عن الرجل «عبد الله أوجلان (*Öcalan*)» قاتل الأطفال، وإرهابيّ، ثم عندما اعتقلَته الدولة اعتقلَته بوصفه إرهابيًّا، وأتت به إلى تركيا. ومحاكم

(٤٤) مباحثات أوسلو (*Oslo*): مباحثات ثنائية جرت بين «حزب العمال الكردستاني» والاستخبارات التركية. وليس من المصرح تماما متى بدأت وهل انتهت أم لا؟ تلك المباحثات التي أجريت في مدينة «أوسلو» العاصمة النرويجية. وقد نشر قسم من تسجيلات المباحثات في أحد المواقع المقربة من حزب العمال الكردستاني.

تلـك الأيام حكمت عليه بالسـجن، ولـم تكُن الحكومـة الحاليَّة موجودة آنذاك، الحكومة السابقة سجنَته.

نحـن لـم يكُن لدينا تحرُّكات ضدَّهم، ولكن هـؤلاء يتصرّفون ضدّنا، لا سيما في هذه الأيام. والحكومة الحاليَّة في تركيا أعتقد أنها لكي تضمن مسـتقبلها في المنطقة تحاول أن تسـتدرج أبناء المنطقة إلى جانبها، فتُظهِر تعاطُفًا وتعاوُنًا معهم، وتسـعى إلى أن يدفـعَ الفاتورةَ ما سـمَّوْه «الجماعة» أو «الجامعة» أو «الحركة».

أنـا لم أُدْلِ بأي تصريح فـي هذا الأمر، لكنهم أعلنوه إرهابيًّا في وقتٍ ما، وحكموا عليه بالسـجن المؤبد، بل نُوقِشَت مسألة إعدامه في وقت ما. ولكن بسـبب الموقف الصارم للاتحاد الأوروبي حـول الإعدام لم ينفِّذوا ذلـك الحكـم، حتـى إن حزب الحركـة القومية احتجَّ علـى ذلك، وحزب العدالـة والتنميـة كان موقفه مماثلًا لموقف حـزب الحركة القومية. ولكن فيما بعد تَغَيَّر موقفهم، لماذا؟ لا أدري. هل لكي يُظهِروا تعاطفهم مـع أهل المنطقة لاستثمار ذلك في الانتخابات؟ إذا قلتُ ذلك فسأكون أسأتُ الظنّ.

الحقيقـة أن شـعبنا أُمَّـة واحـدة بكُرْدِهـا وتُرْكِهـا ولازها وشركسـها وأبخازهـا، كلهـم أهـل الأناضول، وكثيرًا ما نسـتخدم هـذا التعبير. وهذا المفهـوم فـي غايـة الأهميـة فـي أدبياتنا، لأنـه يعبِّر عـن وَحدَتنـا وتآلُفنا. لـم نعـارض مفاوضات أوسـلو قَطّ، ولا اللقـاء مـع زعيم حـزب العمال الكردسـتاني (عبد الله أوجـلان)، ولا المفاوضات مـع ميليشـيات الجبل. وسبق أن قلت في حوار أُجرِيَ مـع هذا الفقير قبل فترة وجيزة إن "الصلح هـو الأصل.. التوافق هو الأسـاس". والذين يحترمـون هذه الأفكار ربما يمثلـون ٨٠ بالمائـة مـن أبنـاء المنطقة الشـرقية. أما الذيـن يرفضون هذه الأفـكار فهم ميليشـيات الجبل، وكذلك مَن تأثَّروا مـن إيران، وتأثروا من

النظام السوري. هؤلاء فقط ينزعجون من هذه الأفكار، أي إن «جميل بايق (*Bayık*)»[٤٥] ينزعج، و«فهمان حسين»[٤٦] ينزعج، والميليشيات التابعة لمنظمة «بيجاك» في إيران ينزعجون. ما سبب الانزعاج؟ هو ما يُقال دائمًا، أي ''تريدون أن تمحوا الهوية الكردية''، بينما بيَّنتُ وشجَّعتُ مرارا ونصحتُ مَن جاء ليلقاني من المعنيين بأن تُقدَّم دروس كردية في التليفزيون وأن تؤسَّس قناة تليفزيونية تخاطبهم. وكذلك أن تُدَرَّس اللغة الكردية في المدارس لغةً اختياريةً، وأن تُدَرَّس أيضًا في الجامعات. إن جميع هذه الأفكار المعقولة والضرورية للمنطقة التي اقترحناها لو جُمعت فربما شكَّلَت مجلَّدًا كاملًا. ولكن لا أدري سبب تشويه سُمعة الحركة وشيطنتها لدى أهل المنطقة. لقد استهدفَتنا مجموعة إعلامية منحازة، ورُوِّجَ أن «الخدمة» ضدَّ عملية السلام.

لا شكّ أن «عبد الله أوجلان» كان مستاءً من الخدمات التي نقدِّمها لمواطنينا الأكراد في المنطقة، أي كانوا مستائين من تأسيسنا مدارس التقوية والمراكز الثقافية، لأنها تقطع الطريق أمام الذهاب إلى الجبال، كانوا مستائين لأننا نساعد هؤلاء الفقراء، وميليشيات الجبال كانوا منزعجين كذلك، وميليشيات أكراد سوريا، وعناصر «حزب الاتحاد الديمقراطي (*PYD*)» السوري كذلك كانوا منزعجين، وميليشيات «بيجاك» في إيران كانوا مستائين. يطمعون في أن لا ينقطع طريق الصعود إلى الجبال، لذلك ينزعجون من كل شيء يؤدِّي إلى توحيد الأُمَّة وتأسيس الأُخُوَّة والتوافق

(٤٥) جميل بايق (*Cemil Bayık*) اسمه الحركي هو «جُمْعَة». وهو أحد الخمسة المؤسسين لحزب العمال الكردستاني الذين لا يزالون على قيد الحياة. يشكّل هو ومراد قارا يلان (*Murat Karayılan*) وباخوذ أردال (*Bahoz Erdal*) مجلس إدارة حزب العمال الكردستاني. فضلا عن أنه أحد أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة اتحاد الجماعات الكردية، وله تأثير على المنظمة من الناحية العسكرية والأيديولجية لا يزال مستمرا.

(٤٦) فهمان حسين (*Fehman Hüseyin*)، يعرف حركيا باسم «الطبيب باخوذ أردال». وهو أحد القادة رفيعي المستوى في حزب العمال الكردستاني. درس الطب في دمشق. وتولى هو و«مراد قارا يلان» و«جميل بايق» إدارة ومراقبة تشكيلات المنظمة عقب القبض على «عبد الله أوجلان» في ١٩٩٩م.

بيـن الأتراك والأكراد. يرغبون في أن يبقـى الحقد والكراهية ضدَّ الأتراك مشتعلًا في القلوب، ولا يريدون وقوع شيء يمهِّد للسلام والتآلف أبدًا.

س: هل سـبق أن صوّتّـم في الانتخابات؟ وهـل تُوجّهون محبيكم لكي يصوّتوا لحزب بعينه؟

ج: شخصيًّا لم يُكتَب لي نصيب للتصويت إلا مرة واحدة طوال حياتي، لأنني كنت إمَّا في السجن، وإمَّا مطارَدًا، وإما محرومًا من استخدام حقوقي الشخصية، لذلك صوَّتُّ مرة واحدة فقط. في ذلك الوقت رشَّح المرحوم تورغـوط أوزال نفسـه لعضوية البرلمان من محافظـة إزمير، وكان وقتذاك منتميًا إلى حزب نجم الدين أربكان. «يشار توناكور (*Yaşar Tunagür*)»[٤٧] كذلـك كان شـخصية مهمـة، وقد كان مُفتِيًا في مدينـة أدرنه عندما عملتُ إمامًـا فيها. وكلاهما كان قد تَرَشَّـح لعضويـة البرلمان من إزمير. في تلك الانتخابـات صوَّتُّ، صوَّتُّ لهما، بعـد ذلك لم يكُن التصويت من نصيبي مـرة أخـرى. ولكنني لم أكُن ضدَّ الانتخابات أو التصويت قط، ولم أقصد مقاطعتهـا مُطلَقًـا، بـل إن ذلك حـقّ ديمقراطي، وأحـث الجميـع على أن يمارس هذا الحق.

أمـا اليـوم، خلافـا لما فعلـت في الاسـتفتاء الأخير، فـلا أفكِّر في أن أقول شـيئًا. مسـألة الاسـتفتاء كانت قضية أخرى. ولكن إن كان لا بد من قـول شـيء فأقـول: ''أيّدوا من سـيقف وقفة رجولة في الدفـاع عن الحقّ والحريـات الأساسـية والقانون والشـفافية وروح التوافـق والديمقراطية، أيّـدوا من كان صادقًا مخلصًا سـديدًا، أيّدوا مـن كان موقِّرا للديمقراطية، أيّدوا من يحسـن التعامل مـع الجوار، صوِّتوا لمن يحمل هذه الأوصاف،

(٤٧) عمل الأستاذ «يَشَارْ توناكور (*Yaşar Tunagür*)» ١٩٢٤-٢٠٠٦م نائبا لرئيس الشؤون الدينية في الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٧٢م في تركيا. وقد تعرف إلى الأستاذ فتح الله كولن حين كان مفتيا في مدينة «أدرنه».

أي إن الأوصاف هي المعيار''. أما تعيين حزب ما باسمه، فإني أَعُدّ ذلك إهانة منِّي لفراسة الناس وعقولهم. الجميع يرى كل شيء بوضوح، لذلك لا يمكن أن أُكرِه أحدًا على أن يختار حزبًا بعينه.

س: تتحدثون عن حوار الأديان على مستوى العالَم، بينما في تركيا هوة واسعة بين السُّنَّة والعلويين، وأعتقد أن حديثكم عن مشروع «المسجد وبيت الجمع جنبا إلى جنب»[٤٨] يعود إلى سنة ١٩٩٥م، ولكن عندما نُفِّذَ المشروع عبَّر بعض العلويين عن مخاوفهم من التعرُّض لموجة قوية من ذوبان الهُوِيَّة. كيف يمكن أن تجيبوا عن مخاوف العلويين تلك؟

ج: أعتقد أنه ليس كل العلويين يفكرون كذلك، بل يُبدِي بعضهم تقديرَه لهذه المبادرة، لا سيما بعض المعروفين في تركيا، مثل «البروفيسير عز الدين دوغان (*Doğan*)». معرفتنا تعود إلى سنوات عديدة، والتقينا مِرارًا. ذهبت إلى بيته لزيارته، وهو كذلك جاء لزيارتي. وقلنا فيما بيننا في ذلك الوقت إن مشروعا كهذا سيواجه مشكلات بلا شكّ. لقد آمنَّا بأن هذه المبادرة مهمة جدًّا لتأسيس الوحدة والتآلف بيننا وبين إخواننا العلويين، لا أدري هل أخطأنا في هذا، فالإنسان خَطّاء، لكن كثيرين رحَّبوا بالمشروع وأيَّدوا المبادرة.

نعم، تَحَدَّثَ البعضُ عن ذوبان الهُوِيَّة، ولكن كان هؤلاء ممَّن لا يعرفون سيِّدنا عليًّا ﷺ أصلًا، ويُدْعَون في الغالب «علويين بلا عليّ»، أي إن سيدنا عليًّا -حسب اعتقادهم- بطل رمزي فقط، قد ثار على بعض الأمور، لذلك يستحقّ التقدير والاحترام. أما موضوع ''كان عليٌّ مسلمًا، وكانت أفكاره كذا وكذا'' فيقولون ''هذه قضايا لا تهمُّنا أصلًا''.

(٤٨) انظر هامش رقم ٢٣.

المعارضون في الغالب كانوا من هذا النوع. أعتقد أنه سيأتي يوم يندم فيه هؤلاء كذلك على معارضتهم. لماذا؟ لأن مبادرة ''المسجد وبيت الجمع جنبا إلى جنب'' لم تنطلق لاستيعاب أحد أو محو هُوِيَّته. ولكن الواقع أنه منذ سنوات لُقِّنَ أهل السُّنَّة بعضَ المخاوف، مثل: ''سيأتي العلويون ويأكلونكم مثل آكلي لحوم البشر''، وكذلك قيل للعلويين: ''سيأكلكم أهل السُّنَّة مثل آكلي لحوم البشر''. ولما مارست الدولةُ التركية عليهم بعض أعمال القمع في سنتَي ١٩٣٧ و١٩٣٨م، لا سيما في ''أحداث درسيم (*Dersim*)»[٤٩]، تسبب ذلك في جروح غائرة، وأدَّى إلى تبنِّي هؤلاء هذه الأقوالَ والأفكارَ الزائفة.

الزمان سيُرِينا أُخُوَّة أهل السُّنَّة والعلويين

إن هذا المشروع يعني أن من أراد أن يذهب إلى المسجد ليصلِّي يفعل، ومن أراد أن يذهب إلى بيت الجمع ليقيم مراسم «السَّمَاح» يفعل كذلك. وعندما يخرجون سيلتقون في مكان مشترَك، ويأكلون الطعام معًا، ويشربون الشاي، ويجلسون معًا، فيرى الجميع أنهم لم يأكل بعضهم بعضًا. فالأكل المتبادَل أصبح من المسلَّمات اللاشعورية، بحيث يراه الناس في أحلامهم، ويحلمون به في قيامهم وقعودهم. ما مدى صحة تلك المخاوف؟ الزمان سيرينا ذلك.

فضلًا عن أن مبادرة من هذا النوع قد تَمَّت في تركيا قبل ٢٠ سنة، والإعلام نشر ذلك، أي إن الموضوع ليس جديدًا أو مُحدَثًا، لكنه تحوّل إلى مادة إعلامية، ولعل ذلك كان لصالح المشروع، ومن ثم يمكن إنشاء مشروع آخر مماثل له، فإذا كان هذا في أنقرة فيمكن التفكير في تنفيذه

(٤٩) اسم يطلق على الأحداث التي وقعت نتيجة خلافات بين الحكومة المركزية وعشائر «درسيم (*Dersim*)» في ١٩٣٧–١٩٣٨م؛ حيث قام الجيش بتنظيم مجموعة من العمليات العسكرية بهدف بسط سيادة الدولة في «درسيم». وقد قتل خلال هذه الأحداث أكثر من ١٣٠٠٠ مدني و١١٠ جنود، وهُجِّرَ ما يقرب من ١٢٠٠٠ مواطن قسرا.

فـي «إزميـر»، وفي «إسـطنبول» كذلك. وبالتأكيد سـوف يفكِّر البعض في إقامتـه فـي أماكن يعيش فيهـا إخواننا العلويون بكثرة. وسـوف تُمنَح لهم الإمكانيات التي مُنِحَت لمؤسَّسـة الشـؤون الدينية، أي سـيأتي مشايخهم ويشـرفون على العمل وتُوضَـع لهم رواتب، فيمارسـون قيمهم وعاداتهم ويمثلونها هناك. وكذلك يمثِّل أهل السُّـنَّة قيمهم، فقد اسـتهدفت المبادرة تأسـيس هذه الأُخُـوَّة على أرض الواقـع، ولا يحمل أحد فكرة اسـتيعاب أو إذابة أحد.

إضافة إلى ذلك، بما أن العلوي متعاطف مـع سيِّدنا عليّ ﵁ ومُحِبٌّ لـه، فقد سـعى الفُرس مِـرارًا إلى اسـتغلال هذا المدخـل، فذهبوا بالناس مـن تركيـا إلى مدينـة «قُم» ، ومَن عاد إلى تركيا عـاد يحمل في قلبه عداءً للمجتمـع التركي، بينما الفرق شاسـع بين العلوي في الأناضول وشـيعة إيـران. فالعلويون في تركيـا يحترمون تقاليدنا التي تعود إلى أكثر من ألف عام. كما أن لهم مراسـم وطقوسًـا خاصة بهم تشبه مراسم "السماع" لدى مولانـا جـلال الديـن الرومي، وينبغـي أن لا ننظر إلى هـذه الفروق كأنها أسباب للنزاع، بل ينبغي احترامها. أما الأوهام والهواجس المثارة فالزمان سيُثبِت لنا مدى صحتها. الزمان سيثبت لنا أنه لا أحد منا يهدف قطعًا إلى محو هُوِيَّة آخَرَ.

س: ما هي المشكلات الملحة والعاجلة في تركيا من وجهة نظركم؟

ج: لعـل المشـكلات الأكثر عاجلية، هـي الموضوعات التي ما زالت تحافظ على أهميتها حتى الآن؛ وهي النزاعات والخلافات والتفرقة. ولقد تَطرَّق إلى النقاط ذاتها ذلك الإنسان العظيم (بديـع الزمان سعيد النورسي) فـي بدايـة القرن العشـرين. إننا نعاني من ثلاثة أمـراض: الأول «نزاعات» لا تسـتند إلـى معنى معقـول أو منطقي، ولكنها تُثِير النـاس ليأكل بعضهم

بعضًا. هذا مرض ينبغي إزالته. فإذا كانت إزالته ستتمُّ عن طريق مبادرات مثل «المسجد وبيت الجَمْع جنبا إلى جنب» فعليكم أن تفعلوا ذلك، وإذا كانت إزالته في النزاع التركي الكردي ستتم من خلال أنشطة التربية والتعليم، ومن خلال فعاليات أخرى تنقذهم من أيدي مَن يريدون أن يمزِّقوا تركيا ويقسِّموها، فستفعلون ذلك.

ثم إشكالية «الفقر».. هذه الإشكالية أيضًا ذكرها الأستاذ النورسي، وينبغي إزالتها، فهي مرض آخر. ثم هناك إشكالية «الجهل». فهي ثلاثة أمراض أكّد ذلك الرجل العظيم ضرورة إعلان الحرب ضدَّها منذ ذلك الوقت. وأعتقد أن الوضع اليوم لا يختلف عما كان عليه سابقًا.

شخصيًّا أيقنت دائمًا أن التعليم هو أفضل وسيلة لتنشئة الأفراد وبناء قاعدة صلبة مستقرة للمجتمع. كل مشكل اجتماعي يبدأ من الفرد، ولا يمكن حَلّه على المدى الطويل إلا من خلال حله على مستوى الفرد. أما الحلول التي تعتمد على منطق التغيير الفوقي فمصيرها يكون دائمًا الفشل، خصوصًا إذا أَهملتِ الفرد. ولذلك كانت دعوتي في الأول والآخر للتعليم. وهذا ما شجّع كثيرًا من الناس الذين التقت أفكارهم مع أفكاري على إنشاء مؤسسات تعليمية مختلفة. فكانت هناك بيوت الطلبة، ومراكز تحضير للامتحانات، ومدارس خاصة، ومراكز دعم مجانية. وقد مكّنت هذه المؤسسات شرائح مجتمعية واسعة من الحصول على تعليم رفيع الجودة، الشيء الذي كان -ولحدّ الآن- متوفرًا فقط لقلة محظوظة.

أجل، يمكننا استخدام أساليب متنوعة ومناهج شتى حسب اختلاف الأوضاع وتغيُّر الظروف. قديمًا لم يكُن يخطر على بال أحد تأسيس مدارس تقوية ومراكز ثقافية ومؤسسات أخرى، فالأصل أن يُنظَر إلى ظروف اليوم وما تقتضيه الحاجة، ثم أن يُسعَى في ذلك الاتجاه. أما هذا الفقير فدوري

لا يعدو أن يكون تشجيعًا. مثلًا عندما تَفكَّكَت روسيا سنة ١٩٨٩م، وجدنا أن في آسيا الوسطى كثيرين من أبناء أمتنا، فجذورنا تعود إلى هناك، فقد جاء بعضنا من أوزبكستان وبعضنا من تركمانستان، وهكذا، فقلنا نشمل هؤلاء الناس برعايتنا. في البداية ذهب ربما خمسة رجال أو عشَرة، ثم تَحوَّل ذلك إلى طريق مسلوكة، فذهب على أثرهم آخرون، ثم آخرون، ثم أعقب ذلك هجرات إلى أنحاء العالم كله يحملون مشاعل المحبة. وبإذن الله وعنايته، وعلى غرار ما يقول مولانا جلال الدين الرومي: ''لا يَنقُص نورُ الشمعة إذا أشعلت شمعة أخرى''، أي إذا كنا نملك قِيَمًا طيبة تفيد الآخرين فلنأخذها إليهم، وإذا كان لديهم قِيَم طيبة فلنأخذها منهم، فبابنا مفتوح للأخذ والعطاء. فرَحَّب بهذه الفكرة كثيرون ممن ينتمون إلى اتجاهات فكرية شتَّى. وجدوها معقولة، ووجدوها منسجمة مع المنطق، حتى إنه تَطوَّع كثيرون وتَقدَّموا بمقترَحات باهرة عجيبة. بعضهم قال: ''سأُسهِم ببناء جامعة''، وبعضهم قال: ''سأبني مدرسة''، وهكذا سارت الأمور.

س: بعض الشخصيات سواء من حركة «الخدمة» أو غيرهم أفادوا بأن التوتُّر السائد لن يخِفَّ حتى انتخابات رئاسة الجمهورية، ولن يسود الصلح حتى ذلك الوقت، من ثَم كيف ترَون المستقبل القريب لتركيا و«الخدمة»؟

ج: من الصعب إخماد نار التصعيد وروح الحقد والكراهية التي أثيرت في فترة قصيرة. فقد جُرحَت كرامة بعض الأبرياء وأُهِينَت شخصياتهم. لا يمكن إزالة آثارها دفعة واحدة. يصعب أن تعيدوا كل شيء إلى ما كان عليه سابقًا من انسجام وتناغُم. لكنني لم أفقد الأمل قط، لذلك أومن بأن ذلك يمكن مرة أخرى. تلك الرسالة، الرسالة الأخيرة،(٥٠) كانت تصبُّ

(٥٠) الرسالة التي أرسلها الأستاذ فتح الله إلى رئيس الجمهورية التركية آنذاك عبد الله كول. (انظر عنوان «خطاب من الأستاذ فتح الله كُولَنْ إلى الرئيس التركي» عبد الله كُول» من هذا الكتاب)

فـي ذلك الاتجاه، وقد أرسـلتها مـع صديق ابتعثه رئيـس الجمهورية، هو السـيد «فهمي كورو (*Koru*)»، الذي أعرفه منذ أيام دراسـته الأولى، وأنتم تعرفونه أيضًا. هم رَحَّبُوا بالرسالة، وكذلك سيادة رئيس الجمهورية رحَّب بها. لكن لا أدري هل اختيار رئيس الجمهورية مخاطَبًا أزعـج السيد رئيس الـوزراء، أم أزعجتـه الدعوة إلى توقُّف الأطراف عن سَـبّ بعضهم بعضًا وتوقُّف التشاتُم عبر وسائل الإعلام! لا أدري. وقد تحدّث رئيس الوزراء عـن ذلك صراحـةً، تَحدَّثَ في لقاء، فأعتقد أن في جـواره بطانةً هُمايونية (سـلطانية). أحسـب أن بطانتـه تنقل إليه المسـائل بصورة أخـرى. فمعاذ الله أن أصـف -أنـا- أحدًا باختلال التـوازن أو الجنون. لا يمكن لقلبي أو وجداني أو لسـاني أن يتفوه بشـيء من هذا النوع أبدًا، ولكن أحسب أنهم (بطانته) يوجِّهونه إلى ما يثيره ويستفزه.

عندنا حلم ولن نتخلف عن السعي إلى تحقيقه

لكننـي لـم أفقـد إيماني بأن هذه العواصف سـتهدأ بـإذن الله وعنايته. سـنلتزم بالصمـت إذا اقتضـى الأمر. حتى إننا يمكـن أن نفتح الطريق إلى أبعـدَ من ذلـك: في العام الماضي ذكروا ١٦٠ دولـة فُتحت فيها مدارس، أي أقيمت معها جسور الصداقة وصلة المحبة. ورأينا ذلك في «أوليمبياد اللغـة التركية والثقافيـة»[٥١] بصورة باهرة. ولا أحد يرفض هذه الخدمات، بل يقولون إنها رائعة. فإذا رغبت الحكومة في إغلاق المدارس فإننا نقول لهم: إن شئتم فأغلقوها ولكني أنصحكم بأخذها والاعتناء بها. وإذا أردتم فاسحبوا المدرِّسين الحاليين منها.

(٥١) أوليمبياد اللغة التركية والثقافية هو مسابقة في اللغة التركية بدءا من عام ٢٠٠٣م وهي مخصصة للطلبة الذين تعلموا اللغة من مختلف أرجاء العالم. يتنافس المشاركون فيما بينهم في مدى إجادتهم للقواعد اللغوية والكتابة والقدرة على التحدث بطلاقة وكذلك معرفة الثقافة والفنون التركية كسرد القصائد والأدبيات والغناء والمسرح.

سبق أن قلت الشيء نفسه لـ«جويك بير (*Çevik Bir*)»، كما أرسلت إلى المسؤولين الذين يحكمون اليوم أخبارًا مماثلة مِرارًا. قلت لهم: ''عَيِّنوا أنتم مديريها ومدرِّسيها إذا أردتم''، فهذه المدارس رمز انفتاح تركيا على العالم، وقد سبق لأُمَّتنا في عهود مختلفة أن انطلقت في مثل هذه المبادرات لكي تنشر القيم الإنسانية النبيلة، وهذه واحدة من تلك المبادرات، حتى إن الدولة العثمانية لم تُوفَّق إلى القيام بمثل هذا الإنجاز رغم اتساع رقعة حمايتها التي غطت نحو ٢٠٠ مليون نسمة. ها قد نشأ أفراد في أكثر من ١٦٠ بلدًا يفعلون ما تفعله السفارات وممثلو الدول، وكذلك وصل بعضهم إلى مواقع مهمَّة، وربما ذكّرناهم بحكمة بليغة، وهي: ''إنكم ما لم تكونوا في كل مكان في العالَم، فلا يمكنكم أن تكونوا في المكان الذي ترغبون أن تكونوا فيه''. هذه قضايا في غاية الأهمية، لا سيما في عالَم العولمة اليوم. فلا تغلقوا هذه المدارس بدافع الغيرة والحسد، أو لأن البعض ينسبها إلى فلان أو عِلّان، بل اشملوها برعايتكم؛ أي خذوها، لتكن لكم، عيِّنوا أنتم المدرِّس والمدير، ولتواصل نشاطها. فكما أن العساكر و«جويك بير» لم يعودوا بجواب إيجابي قبل نحو ١٧ سنة، لم يعُد هؤلاء الآن بجواب إيجابيّ. فنحن منفتحون للخيارات كافةً. هذه الخدمات واجب ينبغي القيام به إكرامًا للمعنى الإنساني، وأيًّا كان القائم بها، فمرحبًا به. هذه خدمة طيِّبة نثر بذورَها الأولى هؤلاء الإخوةُ والمُحِبُّون والمتعاطفون. وهي هي رؤيتنا، لم تتغير: ''انثر البذور أنت، ثم اذهب، ودع أيًّا كان يقطف ثمارها، أيًّا كان يجني الثمرة. هذه هي فلسفتنا. لا نحمل سوى غاية واحدة، وهي القيام بما ينبغي لإقامة علاقات طيبة بين أُمَّتنا والبشرية كافة. ولن نتخلف عن السير نحو هذه «الغاية السامية»، سنواصل السعي قُدُمًا، إكرامًا لأُمَّتنا وإكرامًا للإنسانية''.

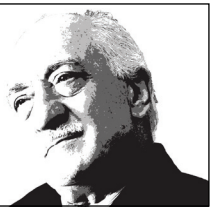

حوار مع جريدة «وول ستريت جورنال» الأمريكية[٥٢]

س: لاحظنا في الأسابيع الماضية تكرار هجوم رئيس الوزراء عليكم وعلى حركة «الخدمة». هل تعتقدون أن تحالفكم مع فصيل حزب العدالة والتنمية قد وصل إلى نهايته؟

ج: إذا كنا سنتكلم عن تحالفٍ، فهو حول قيم مشتركة كالديمقراطية وحقوق الإنسان الكونية والحريات، وليس أبدا من أجل أهداف سياسية أو انتخابية. فقد سبق وقلت في استفتاء ٢٠١٠م إنه لو كانت هذه الإصلاحات الديمقراطية، التي تتماشى مع متطلبات الاتحاد الأوروبي للحصول على العضوية، قد دُشنت من طرف حزب الشعب الجمهوري لدعمتها.

إن هناك شريحة واسعة من الشعب التركي، بما في ذلك أفراد من حركة «الخدمة»، تدعم حزب العدالة والتنمية في طريقه من أجل «دمقرطة» الإصلاحات، وإنهاء وصاية الجيش على السياسة، والدفع بتركيا قدما في مسارها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ودائما ما أيّدت حركةُ «الخدمة»

(٥٢) حاوره: «جو باركينسون (*Joe Parkinson*)»، و«جاي سولومون (*Jay Solomon*)»، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م، نشرت في جريدة «وول ستريت جورنال (*Journal Street Wall The*)» الأمريكية.

كل ما تعتبره حقا ويتماشى مع مبادئ الديمقراطية، ولكنها أيضا انتقدت على الدوام كل ما تعتبره خاطئا ويتعارض مع تلك المبادئ.

إن قيمنا ومواقفنا لم تتغير. وسوف نستمر في الدعوة إلى الديمقراطية والدفاع عنها. أما مسألة هل مواقف وتصرفات الفاعلين السياسيين الحالية تتطابق مع سجلّ الإصلاحات السابق، فهذا يقرره الشعب التركي والمراقبون غير المتحيزين.

س: لقد دام تحالفكم مع السيد أردوغان لمدة عشر سنوات، ما هو الموقف الذي أزعجكم كثيرا حول قيادته؟

ج: إن تحالفنا كان حول القيم الإنسانية والمبادئ الكونية، ولقد دعمنا الإصلاحات الديمقراطية التي قام بها حزب العدالة والتنمية طوال مدة حكمه، لكننا كذلك انتقدنا وعارضنا الإجراءات اللاديمقراطية. ففي سنة ٢٠٠٥م مثلًا، انتقدنا مشروع «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي كان غير واضح في تعريفه بجرائم الإرهاب، وكان سيلحق ضررًا ببعض الحريات[٥٣].

لقد كان توجه حزب العدالة والتنمية العام خلال المدة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠م ينحو نحو الإصلاحات الديمقراطية، وقد أيّدت ذلك شرائحُ

(٥٣) أعدّت حكومة «حزب العدالة والتنمية « مسودة قانون من أجل تعديل وتغيير قانون مكافحة الإرهاب (*TMK*) عام ٢٠٠٥م. وكانت أعمال مسودة القانون التي بدأ إعدادها برغبةٍ من بعض القادة رفيعي المستوى تحمل في طياتها معنى مفاده إلغاء الكثير جدا من المكتسبات الديمقراطية. كما كانت المسودة المحتوية موادّ مثل «الإرهاب الفردي/ الشخصي» و«المنظمة الإرهابية غير المسلّحة» تتضمن فخاخا خطيرة للمسيرة الديمقراطية.

وقد صدرت جريدة «زمان» في عددها بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٥م تحمل عنوانا رئيسا «التدابير الواردة في مسودة قانون مكافحة الإرهاب تذكّر بفترة الأحكام العرفية». حيث وُسِّع تعريف الإرهاب. وفي الأيام التالية لذلك العدد طرح الموضوع في عناوين الصحف الرئيسة، وتم التأكيد على أن المواد أرقام ١٤١ و١٤٢ و١٦٣ المنافية للديمقراطية أدرجت الفكر مجددا ضمن الجريمة. فتحركت منظمات العمل المدني بناء على ما نشرته «زمان» من أخبار، وتعرضت الحكومة والبيروقراطية لضغط شديد من الرأي العام ولا سيما من المنظمات الحقوقية. وفي أعقاب ذلك أدركت حكومة العدالة والتنمية خطأها؛ فسحبت مسودة القانون.

واسعة من الشعب التركي. كما أن هذا بدا واضحًا في استفتاء ٢٠١٠م الذي حصل على موافقة ٥٨٪. وبالفعل فقد حققت تركيا نموًّا اقتصاديًّا وديمقراطيًّا خلال السنوات الماضية، لكننا نود استمرار هذه الإصلاحات الديمقراطية. فالشعب التركي الذي دعم التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١٠م برفعه شعار «هذا جيد، لكنه غير كاف» مُستاء اليوم لملاحظة تراجع التقدم الديمقراطي في العامين الأخيرين. فمن شأن دستور جديد، صِيغ مدنيا، أن يعزز المكتسبات الديمقراطية وأن يرسّخ قيم الاتحاد الأوروبي الديمقراطية بتركيا. لكن، من المؤسف معرفة أن هذا الجهد قد تم التخلي عنه.

س: كيف ترون قرار رئيس الوزراء في عزل قيادات مهمة داخل سلك الشرطة؟

ج: إذا انتَهكت قوّاتُ الشرطة أو أيّ وكالة حكومية أخرى قوانين البلاد أو قواعد المؤسسات التي تنتمي إليها، فلا أحد يمكنه أن يدافع عن مثل هذه الخروقات، ويجب على من اقترف ذلك أن يخضع للتحقيقات القانونية والمؤسساتية. ولكن، إن لم يكونوا قد فعلوا شيئا من هذا القبيل، ومع ذلك يُتّهمون بناء على أفكارهم واختياراتهم أو انتماءاتهم، ويتعرضون لمعاملة تمييزية، فمثل هذا التعامل لا يمتّ بصلة لا إلى الديمقراطية، ولا إلى حكم القانون، ولا إلى حقوق الإنسان الكونية.

لقد كان إعفاء أو تطهير قيادات وكوادر بدافع أيديولوجي، أو عاطفي، أو فكري من ممارسات الماضي. وقد وعد الحزب الحاكم الناس خلال حملة الانتخابات بوقف مثل هذه الممارسات، غير أنه من المفارق معرفة أن من اعتبرناهم قبل شهور أبطالا من أبناء سلك الشرطة والقضاء، يتم اليوم عزلهم من دون أيّ تحقيق.

س: لماذا تشـجع حركة «الخدمة» بشكل قوي تلاميذها على ولوج سلكي الشرطة والقضاء؟

ج: دعونـا أولا نصحح طرح السـؤال. إننـي أتحدث فقط عن دعوتي الخاصة التي وجهتها للشـعب التركي بشـكل عام. لقـد اعتقدتُ دائما أن التعليـم هـو أفضل وسـيلة لتنشـئة الأفراد وبنـاء قاعدة صلبـة للمجتمـع. يبـدأ كل مشـكل اجتماعـي مـع الفرد، ويمكـن حَلّه على المـدى الطويل علـى مسـتوى الفرد. أمـا الحلول التي تعتمـد على المنطـق التنظيمي، أو المؤسسـاتي، أو السياسـي، فمصيرهـا يكـون دائما الفشـل، خصوصا إذا أَهملَـتِ الفـرد. ولذلك كانت دعوتي فـي الأول والآخر للتعليم. وهذا ما شـجّـع كثيـرا مـن الناس الذين اتفقوا مـع أفكاري على إنشـاء مؤسسـات تعليمية مختلفة. فكانت هناك بيوت الطلبة، ومراكز التحضير للامتحانات، ومدارس خاصة، ومراكز دعم مجانية. وقد مكّنت هذه المؤسسات شرائح مجتمعية واسعة من الحصول على تعليم رفيـع الجودة، الشيء الذي كان ولحدّ الآن متوفرا فقط لقلة محظوظة.

لقد شـجّعتُ الشـعب التركي على أن يُمثَّل في جميـع أوجه مجتمعه وفـي مختلـف مؤسسـات بلـده، لأنـه مـن المهـم جـدا أن تَعكِـس هذه المؤسسات تنوع المجتمـع. لكن اختيار المسار المهني يكون بيد الطلاب وأولياء أمورهم، وقد تُؤثّر بعضُ العوامل كفرص العمل المتاحة أو فرص الترقي المهني على اختياراتهم. ثم إنني لست متأكدا من مدى تأثير دعوتي الخاصة للتعليم على اختيارات هؤلاء الطلبة.

كمـا أنه ليس لديّ تقييم دقيـق حول الاختيارات المهنية التي اختارها خريجـو مـدارس «الخدمـة». ولكـن على عكس مـا قد يَتصـوّر البعض، فالملاحـظ تاريخيـا وعمليـا، أن التخرج من إحدى مـدارس الخدمة كان

يعتبر سببا محتملا للتمييز السلبي للالتحاق في المجالات التي ذُكِرتْ (الشرطة والقضاء).

س: لقد أومأت الحكومة إلى أنها ستراجع الأحكام التي أُصدرت ضد ضباط الجيش المتهمين بالتآمر في الانقلابات. فهل تخشون أن يكون هناك محاولة لخلق تحالف جديد ضد أفراد «الخدمة» والمتعاطفين معها؟ وكيف ترون مواجهة ذلك؟

ج: إعادة المحاكمة في ضوء أدلة جديدة أو ظهور مخالفات في الإجراءات القانونية حق من حقوق الإنسان العالمية. فإذا ظهرت أدلة جديدة، أو تم تحديد عيبٍ ما في الإجراء القانوني، تصبح إعادة المحاكمة حقا قانونيا. لا أحد يريد لشخص بريء أن يخضع للعقاب ظلما.

لكن، إذا كان القصد من ذلك هو إلغاء أحكام الآلاف من المحاكمات، فمن شأن خطوة كهذه إضعافُ النظام القضائي وتقويض سلطته، كما أنه من شأنها نقضُ مكتسبات العقد الماضي الديمقراطية. سيكون من الصعب جدا تفسير هكذا خطوة إلى ٥٨٪ من الشعب التركي الذي أيّد التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠م، والتي جعلت من الممكن محاسبة الانقلابيين السابقين أمام محاكم مدنية لأول مرة في تاريخ تركيا، وستكون أيضا خطوة تتناقض والمواقف الإيجابية لقياديّي الحكومة الحالية، الذين لطالما ناصروا هذه المحاكمات باعتبارها فوزا للديمقراطية، وأشادوا، بِلُغتهم، بالنواب العامين والقضاة الشجعان الذين قاموا بتلك المحاكمات. وقد كان هناك عدة تقارير تتحدث عن قادة سياسيين يتفاخرون بمسألة إخضاع القيادة العسكرية للسلطة المدنية.

إن الخطاب السياسي الحالي الذي يُشكك في هذه المحاكمات وينسبها إلى مجموعة معينة داخل السلطة القضائية، يتناقض تماما مع

خطاب نفس القادة السياسيين خلال عشر سنوات من الحكم. هناك أيضا نوع من عدم المصداقية هنا. فعندما استُدعي مدير جهاز المخابرات التركية من قبل المدعي العام من أجل استجوابه في المشاركة المزعومة لبعض ضباط المخابرات في الأعمال الإرهابية التي قامت بها وحدات حزب العمال الكردستاني وتنظيم المنظمات الكردية، مررت الحكومة فورا قانونا يقضي بلزوم موافقة رئيس الوزراء على التحقيق مع مدير المخابرات. وفي حين أنه كان بيد الحزب الحاكم السلطة للقيام بنفس الشيء، فإنهم لم يمرروا أي قانون مشابه يقضي بحماية رئيس هيئة الأركان العامة أو قادة الجيش. هذا التناقض يُظهر بوضوح أن الخطاب الأخير حول إعادة محاكمات ضباط الجيش له دوافع سياسية وليس من أجل تحقيق العدالة لهؤلاء الضباط.

وإذا ما تم تنفيذ مثل هذه الخطوة فسيكون ذلك كالضربة القاضية للإصلاحات الديمقراطية في العقود الأخيرة، كما أن ذلك سيشكل تحولا دراماتيكيا للجهود الرامية إلى إزالة الوصاية العسكرية عن المؤسسات الديمقراطية. ولقد أطيح في التاريخ التركي، ولأكثر من نصف قرن، بأربع حكومات منتخبة من قبل انقلابات عسكرية.

س: استهدفت الحكومة مجموعة من الشركات الكبرى كشركة «قُوج (*Koç*)»[٥٤] و«دوغان (*Doğan*)»[٥٥]، بحيث فرضت عليهم غرامات ضريبية بسبب مواقفهم السياسية المغايرة لمواقف أردوغان. فهل ترون

(٥٤) تأسست مجموعة شركات «قوج (*Koç*)» القابضة عام ١٩٢٦م. وهي أول مجموعة شركات قابضة في تركيا، بل وأكبر مجموعة شركات في تركيا اليوم من حيث عدد العاملين فيها وصادراتها ووارداتها. كما أنها تأتي رقم ٢١٧ على مستوى العالم. يعمل فيها أكثر من ٨٠,٠٠٠ موظف. وتحتل عائلة «قوج» المرتبة الأولى بين أغنى العائلات التركية.

(٥٥) تأسست مجموعة شركات «دوغان (*Doğan*)» القابضة عام ١٩٥٩م. وقد بدأت نشاطاتها في مجال صناعة السيارات. ومن ضمن المجالات التي تعمل فيها مجموعة الشركات هذه الصناعة والتسويق العقاري والسياحة والخدمات المصرفية والتمويلية إلى جانب الإعلام والطاقة وقطاعات تجارة التجزئة. رئيسها الشرفي هو السيد «آيدِن دوغان (*Aydın Doğan*)»، وهو يوفر فرصة عمل لأكثر من ٢٣,٠٠٠ شخص.

أن هناك تهديدا للشركات المدارة من طرف أفراد «الخدمة» في ضوء الأحداث الأخيرة؟

ج: إنني أعلم من خلال التقارير الإخبارية أن ما تسمونه الآن تهديدا لم يعد كذلك، بل أصبح حقيقة واقعية. فقد استُهدِفت كل من مجموعة «قُوزا (*Koza*)»[٥٦]، ومجموعة «استقبال (*İstikbal*)»[٥٧]، و«بنك آسيا (*Bank Asya*)»[٥٨] بأشكال مختلفة من عمليات التفتيش غير العادية، وأجبرت على أداء غرامات، وألغيت لها بعض الرخص، وسحبت من مواردها المالية مبالغ ضخمة من دون سابق إشعار، كما تبع ذلك حملة سوداء ضد بنك آسيا قادتها بعض الوسائل الإعلامية المعروفة بقربها من الحزب الحاكم.

س: يعتبر الرئيس«عبد الله كُول» زعيما معتدلا يمكنه جمع فصائل سياسية مختلفة بدءا من المحافظين إلى الليبراليين وكذلك حركة «الخدمة». فهل ستدعمون حزب العدالة والتنمية بقيادة السيد كُول كرئيس وزراء أم تظنون أنه أكثر فائدة للبلاد كرئيس؟ وهل تتعاطفون أكثر مع شعبية كُول مقارنة مع أردوغان؟

ج: لقد حاولنا دائما الحفاظ على نفس العلاقة الطيبة مع جميع الأحزاب السياسية. فنحن كحركة تنتمي إلى المجتمع المدني، لم نؤيد

(٥٦) تأسست مجموعة شركات «قوزا (*Koza*)» القابضة للصناعات الحريرية عام ١٩٤٨م، وقد بدأت أعمالها في مجال الطباعة. وهي تُظِلُّ في تركيا اليوم أكثر من ٢٠ شركة تعمل في قطاعات مختلفة جدا.

(٥٧) تاسست مجموعة شركات «بويداق (*Boydak*)» القابضة في مدينة «قيسري (*Kayseri*)» عام ١٩٥٧م، ولا تزال تواصل أعمالها بشكل رائد في كثير جدا من المجالات. وتمتلك المجموعة ٤٥ شركة تعمل في ٨ مجالات مختلفة؛ منها شركة «استقبال» إحدى أهم الشركات العاملة في قطاع الموبيليا بصفة خاصة. يعمل بها ما يقرب من ١٤ ألف عامل، ولديها ٢٠٠٠ وكيل منتشرين في عموم تركيا، وهي بذلك واحدة من أهم مجموعات الشركات القابضة في تركيا. وتصدر منتجاتها لأكثر من ١٤٠ دولة، كما أن لديها ٣١٦ وكيلا خارج تركيا تواصل من خلالهم أعمالها هناك.

(٥٨) شركة بنك آسيا المساهمة: تأسست في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦م، وتُعتبر المؤسسةَ المصرفية الخاصةَ السادسة في تركيا، وهي أهم مؤسسة مصرفية غير ربوية تعمل في المجال المصرفي في تركيا، وتواصل أعمالها عبر ٢٨٢ فرعا بنهاية يوليو ٢٠١٣م.

قط فكرة دعم حزب ما أو مرشح ما. لكن هناك أفراد من «الخدمة» وَجَدوا في بعض الأحزاب السياسية وبعض المرشحين قريبين من معتقداتهم وقيمهم، فدعموهم بإرادتهم الحرة. أما السيد «كُول» فهو رئيسنا الحالي[٥٩]، ومن غير اللائق إقحام اسمه في تكهّنات حول سيناريوهات مستقبلية.

س: لقد عبر كثير من مؤيديكم عبر وسائل الإعلام عن مواقف إيجابية حول قيادة حزب الشعب الجمهوري في الأسابيع الأخيرة. فهل تعتقدون أنه من الممكن حدوث تحالف بين «الخدمة» وحزب الشعب الجمهوري خلال الدورة الانتخابية القادمة؟

ج: أكرر مرة أخرى فأقول إننا لم يسبق لنا أن كوّنّا أي تحالف أو شراكة مع أي حزب أو مرشح. فدعمُنا أو انتقادنا كان دائمًا من أجل القيم والمبادئ. ومثل هذا التحالف لن يكون في المستقبل أيضًا. وكفاعلين في المجتمع المدني، من الواجب علينا أن نبقى منفتحين على جميع مكوّنات المجتمع. والمهم أن قيمنا واضحة؛ الديمقراطية، حقوق الإنسان الكونية، الحريات، الحكومة الشفافة والمسؤولة أمام الجميع... إلخ، وعندما تتسنى الفرصة لهم، فسيقوم أفراد «الخدمة» كأيّ مواطن آخر باختيار الأنسب بناء على قيمهم.

---

(٥٩) تولى السيد «عبد الله كُول» رئاسة الجمهورية التركية ما بين ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧- ٢٨ أغسطس ٢٠١٤م. ونظرا لفوز «رجب طيب أردوغان» في انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠١٤م فقد عقد «حزب العدالة والتنمية» مؤتمره الطارئ الأول حيث سيترك «أردوغان» رئاسة الحزب العامة ورئاسة الوزراء. وفي هذا المؤتمر الذي عُقد قبل انتهاء مدة ولاية «عبد الله كُول» بيوم واحد ٢٧ أغسطس ٢٠١٤م أصبح «أحمد داود أوغلو (*Davutoğlu*)» المرشح الوحيد لتولي منصب الرئيس العام لحزب العدالة والتمنية ورئيسا للوزراء.

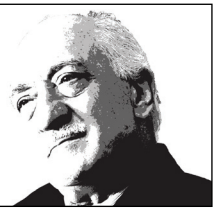

حوار مع جريدة «لا ريبوبليكا» الإيطالية[٦٠]

«إن كان موتي سيحُلُّ المشاكل فإنني راضٍ بأن أموت ألف مرة!»

س: تعيشـون في منفًـى تطوّعيّ بالولايات المتّحـدة الأمريكيّة منذ سنواتٍ طويلةٍ، فلماذا؟

ج: أشـعر بـأن بقائي هنـا أفضل من الناحية الصحيّة، وأخشـى من أن تستغلّ بعض الأوساط عودتي إلى تركيا وتتّخذها ذريعةً لرفـع حدّة التوتّر السـائدة حاليًـا إلى أسـوأ ممّا هي عليـه الآن، ولقد تعرضـتُ لمضايقاتٍ قضائيّةٍ -إن جاز التعبير- كثيرةٍ عقب انقلاب الثامن والعشـرين من فبراير ١٩٩٧م، على يد السلطات القضائيّة التي كانت تعمل بتوجيهٍ من السلطات العسـكريّة، إثـر تعرُّضـي أيضًا لافتـراءاتٍ وحملات تشـويهٍ ممنهجةٍ عبر وسـائل الإعـلام، وقد ثبـت قضائيًّا أن تلك الاتّهامـات باطلةٌ لا أصل لها ولا سـند ولا دليل، وللأسـف الشـديد؛ تُوجّه اليوم أيضًا أنواعٌ شـتّى من الاتّهامات والافتراءات عبر وسائل الإعلام، وتُشنُّ حملةٌ تشويهيّةٌ ضدّي؛ وفي مثل هذه الظروف أفضّل البقاء هنا نزولًا على نصيحة الأطبّاء.

(٦٠) حوار أجراه الصحفي الإيطالي *Marco Ansaldo* مع الأستاذ فتح الله كولن، نشر في الجريدة الإيطالية *La Repubblica* (الجمهورية) في تاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤م.

لـو علمـتُ أن موتي سـيكون حلًّا لمـا تتعرّض له تركيا من مشـاكل؛ لاخترتُ أن أموت في اليوم ألف مرّةٍ، وإنني لأفضّلُ البقاء هنا، وأن أَكبِتَ أشـواقي إلـى وطني وأدفنهـا في أعماق قلبـي؛ لكي لا أعطي مبـرّرًا لمن يريدون اغتيال أمن تركيا وسلامها واستقرارها.

س: إنّكم -بالتأكيد- تتابعون عن كثبٍ الأحداث الجارية في تركيا، فكيـف تقيّمـون اللحظـة الراهنـة التي تعيـش فيها بلادكـم اضطرابات اجتماعيّة قويّةً؟

ج: إن التزوير والتضليل الذي تمارسـه بعض وسـائل الإعلام يهدف إلى اسـتقطاب المجتمـع وإحداث انقسـامٍ بين أفراده، ولذلك ينبغي لمن أحـرزوا مواقـع مهمّة من المسـؤولية أن ينتبهوا لما يقولونه؛ فقد عاشـت تركيـا كثيرًا مـن الآلام في الماضي، واعتدى الشـباب بعضهم على بعض في الشوارع كما لو كانوا أعداءً ألدّاء؛ فتعاقبت حوادث القتل والإصابات تتـرا، وظهـرت المجموعـات التي يتبنّـى كلٌّ منهـا فكرةً سياسـيّةً مخالفةً لجميـع الفصائل والمنظومات الاجتماعيّة الأخرى، ونظرت كل فرقةٍ إلى غيرهـا بجنون واضطهاد، وكأن بعضها سـتفترس بعضًا، وأُدخِلتِ العداوة إلى القلوب واسـتُعديَ الجميعُ؛ كلٌّ على الآخر: اليميني على اليسـاري، والتركـي والكـردي والعلـوي والسـنيّ على الآخـر، والمتديّـن على غير المتديّن.

وتقـع على عاتق أولي الأمـر وصنّاع القرار مسـؤوليّةٌ كبيرةٌ وواجبٌ عظيـمٌ من أجـل الحفاظ على السـلم والهدوء والمكتسـبات الديمقراطية التي حقّقناها في السنوات الأخيرة، إلا أنني لستُ أدري ما مدى إدراكهم لهـذا؟ إننـي لـم ولـن أفقد في أيّ وقـتٍ أملي فـي أننا سـنتغلّب على كلِّ هـذا بحول الله وطوله، غير أن لكلّ شـيءٍ وقتًـا مرهونًا به، وهنا يقـع على

عاتقنا نحن الدعاءُ إلى الله، والتضرّع والابتهال إليه، وتجنّبُ التصرّفات والسلوكيّات التي تزيد من الاستقطاب والانقسام، فيجب ألا نواجه من يضربنا بمثل فعله، ولا مَن يشتمنا بمثل قوله.

وما أجمل قول «يونس أمره»:

«على الدرويش أن يكون بلا يدٍ لمن ضربه
وبِلا لسان لمن شَتَمَه
وبلا قلب (حتى لا يغضب)
وإلا فلن تكون درويشًا».

س: بدا رئيس الوزراء السيد رجب طيّب أردوغان وكأنّه يهاجمكم في الآونة الأخيرة، تلميحًا أحيانًا، وتصريحا أخرى. وتحدث عن وجود «إمبراطورية خوفٍ» شكلتها منظّمة مناوئة للقضاء والشرطة على وجه الخصوص، وفي اجتماعٍ عقده مع سفراء تركيا في مدينة «أنقرة» اتّهم أنصار تلك المنظّمة بتدبير محاولة للانقلاب، وذلك على إثر فضيحة الفساد التي تفجّرت في شهر ديسمبر ٢٠١٣م، ويرى رئيس الوزراء التركي أن الهدف من ورائها ليس إسقاطَ حزبٍ معيّنٍ ولا حكومةٍ بعينها؛ وإنما الهدف إسقاط الدولة ومصالح الدولة ومؤسّسات الدولة الوطنيّة وسياساتها القوميّة، الهدف هو تركيا، ستةٌ وسبعون مليون تركي، حتى إن أردوغان يقول: ''يستحيل التعبير عن هذه المساعي بمصطلح آخر سوى الخيانة''. فكيف تردون أنتم على هذا النوع من التحليلات والاتهامات؟

ج: الصواب أنني أنا أيضا أجد صعوبة ومشقة في فهم هذا النوع من التصريحات غير المسؤولة، فالجميع يعلمون مدى التقدير الذي تحظى به أنشطة هذه الحركة الإنسانيّة في تركيا وخارجها من أجل الإنسانية بما في ذلك السيد رئيس الوزراء والأشخاص العاملون في مناصب مهمّة

في دوائر الدولة. ومن ثم فإن مخاصمتَهم هذه الحركةَ الإنسانية فجأة -بعد تقديرٍ وصداقةٍ دامت ما يزيد عن عشر سنواتٍ- واتهامَهم إياها بمزاعم لا أساس لها من الصحّة يشكّلُ في المقام الأوّل تناقضًا مع تصريحاتهم أنفسهم وبياناتهم السابقة، وإنّ تحريك المسألة من قضيّة الفساد وتقديمها على أنها صراع على السلطة السياسية ربما يخدم مصالح البعض، ويبدو وكأنه سعي ومحاولة لنقلها من الإطار القانونيّ إلى الإطار السياسيّ وتثبيتها فيه، ونحنُ وإن كنا ننتهجُ ونرى -أساسًا- براءةَ ذمّة الآخرين؛ إلا أن العامّة والخاصّة من الشعب تكوّنت لديهم قناعةٌ مشتركةٌ بشأن وجود واقعة فسادٍ بالفعل[٦١]، وتعضدُ هذا الأمر وتشيرُ إليه؛ الأدلّة الظاهرة على وسائل الإعلام والوزراء المستقيلون وتصريحات نوّاب الشعب.

ومثل هذه الوقائع من الفساد والاختلاس تحدث في الدول الديمقراطية أيضًا، إلا أنها لا تُقابل وتُفهم على أنها محاولة للانقلاب ولا على أنها خيانة، فإن كان هناك مسؤولون عنها تقوم المحاكم بتحديدهم وإحضارهم للعدالةِ ومعاقبتهم وفق القانون، بينما تواصل الحكومات مسيرتها وعملها؛ دون تدخّلٍ في العمل القضائي، وما يحدث في تركيا يشبه كثيرًا ما هو موجود في البلاد التي يحكمها الحزب الواحد أو الفرد الواحد، فاعتبار هذه التحقيقات انقلابًا دون توفّر الأدلّة على ذلك؛ لا يمكن تفسيره إلا بأنه نوع من الهذيان.

س: هلّا وضحتم لنا أهداف حركتكم الرئيسة؟ ما هي المطالب الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة التي ترمون إلى تحقيقها؟ وما هو اقتراحكم من أجل الخروج من هذه الأزمة؟

(٦١) وفقا للخبر الذي بثه الموقع الأخباري الإلكتروني التركي ت٢٤ (*T24*) في ٦ فبراير ٢٠١٤م أجرت إحدى شركات استطلاع الرأي وتسمى «قوندة (*KONDA*)» استطلاعا كشف عن أن ٧٧٪ من الشعب يعتقد أن أبناء الوزراء حصلوا على رشاوي. ويفيد الاستطلاع أيضا أن نسبة من يصدقون ادعاءات الاختلاسات بلغت ٦٢٪.

ج: بالنسبةِ إلى هذا المحور أو هذه الناحية؛ فقد ركّز الإخوة على الأنشطة التعليميّة لأجل الإنسان وحلّ مشكلاته، فأنشؤوا دور السكن الطلابيّة والمدارس والمراكز التعليميّة وقاعات الاطّلاع، وقدّموا الخدمات التعليميّة، وقد فتح أهل البلاد ومسؤولوها أيضًا أحضانهم لهذه الحركة الإنسانيّة، ودخلوا معها في أنشطةٍ جادّةٍ وحقيقيةٍ في مجالاتٍ عدّةٍ مثل المساعدات الإنسانيّة والخدمات الصحّيّة(٦٢) والحوار.

والغاية المنتظرة والمنشودة من هذه النشاطات هي السير والتقدّم سويًّا نحو عالمٍ يسوده الهدوء والطمأنينة وتعتزّ فيه الإنسانيّة بعضها ببعض، ويُتبادل الاحترام بين جميع الفئات المجتمعيّة والفكرية والمذهبية، ونحن نؤمن بأن رضا الله تعالى يكمن في ذلك، وليس لنا أيّ طموحٍ

(٦٢) جمعية «هل مِنْ مُغِيث؟ (*Kimse Yok mu?*)» إحدى جمعيات العمل المدني العالمية المؤسسة في ٠٣ يناير ٢٠٠٢م، ويعمل معها عشرات الآلاف من المتطوعين، وهي تقدم المساعدات الإنسانية في كل أنحاء العالم دون أدنى تميز بسبب الدين واللغة والعرق والنوع.

وتواصل الجمعية نشاطاتها وفعالياتها في محافظات تركيا ال ٨١ عبر ٤٠ فرعا لها، وفي ١١٠ دول بالعالم. وهي عضو استشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (*ECOSOC*). وقد فازت الجمعية في ١٠ يوليو بـ«جائزة البرلمان التركي لأفضل الخدمات المقدمة». ومنذ عام ٢٠١٠م وحتى اليوم وهي تعمل بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (*UNHCR*) من أجل توفير احتياجات اللاجئين في تركيا في مجالات مثل الصحة والتعليم والغذاء. وجمعية « هل مِنْ مُغِيث؟» العاملة في كل الأماكن والظروف التي يُتعرَّضُ فيها للفقر والحاجة تمثل وسيلة لحل ثابت ودائم لكثير من مشكلات أصحاب الاحتياجات في تركيا وخارجها على حد سواء في مجالات مثل المساعدات الإنسانية والمساعدات الثابتة ومساعدات الأزمات والظروف الطارئة والتعليم والصحة ومساعدة الأيتام وتوفير المياه النقية.

وتأتي فلسطين وغزة على رأس المساعدات التي تقوم بها الجمعية خارج تركيا. ومنذ ٢٠٠٦م وحتى الآن تزداد تدريجيا فعاليات المساعدات والمعونات التي تقدمها الجمعية في المنطقة. قدمت الجمعية حتى اليوم مساعدات إنسانية عينية لفلسطين بقيمة ٦ ملايين دولار، كما دعمت المنطقة وساعدتها في الشهور الأخيرة فحسب بما قيمته مليون و٢٥٠ ألف دولار. كما أن الجمعية خصصت ١,٥ مليون دولار أخرى لأهالي غزة، ولا تزال تواصل أعمالها في تضميد جراح المنطقة.

وقد اكتسبت صفة «الجمعية العاملة للصالح العام» بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ يناير ٢٠٠٦م. كما حصلت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ فبراير ٢٠٠٧م على صلاحية «جمع التبرعات دون تصريح»، إلا أن هذه الصلاحية أُلغيت من التنفيذ بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م؛ فقامت الجمعية برفع دعوى قضائية ضد هذا القرار الأخير لدى محكمة مجلس شورى الدولة في ٢ أكتوبر ٢٠١٤م تطالب فيها بوقف القرار من التنفيذ، وبالفعل تم إلغاء القرار.

أو غايةٍ أخرى سوى ذلك، وقد تبلورت علاقتنا بالسياسة في صورة الإدلاء بالـرأي فحسـب حول قِيَـمٍ معيّنة، ولم نتحالف أو ننخـرط مـع أي حزبٍ سياسـيٍّ علـى الإطلاق، ونحـن -باعتبارنا مواطنين- لم نرغب في شـيءٍ سـوى احترام الحقوق والقانـون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسـان العالميّة وحريّاته المشـروعة، لم نسـاوم في أي وقتٍ على أيّ شـيءٍ، ولم نبحث يومًا ما عن أيّ منصبٍ أو سلطةٍ سياسيّة.

أمـا بالنسـبة للأزمة الحاليّة فإن الأصل بشـأن الأفراد هو بـراءة الذمّة كمـا أسـلفت آنفًـا، إلا أن ثَمّة تحقيقـات تجرى حول وقوع عمليّة فسـادٍ مالـيٍّ، والدولـة تضغط بكلّ قواها على المدّعي العام ورجال الأمن الذين لا يملكون شـيئًا في هذا الشـأن سوى الوفاء بواجبهم ومسؤولياتهم، وفي الوقت نفسه ثمّة سعيٌ حثيث وعملٌ ممنهجٌ لتشويه هذه الحركة الإنسانيّة الكبيـرة عبر الصحافة ووسـائل الإعلام المسـموعةِ والمقروءة، وكما قال البعـض فـإن هناك سـعيًا حثيثًـا ومحاولةً لإخضـاع القضاء لأمر السـلطة التنفيذيّة، ولعلّ المخرج من هذه الأزمة يتمثّل في احترام الحقوق والقانون والمبادئ الديمقراطية وفقًا لمعايير الاتّحاد الأوربّي الذي ترشّـحت تركيا لعضويّته.

س: تبدو حركتكم منذ سنوات وكأنّها في حالة تحالفٍ واتّفاقٍ مع حـزب العدالة والتنمية، بما في ذلك إقصاء العسـكر عن السـلطة، إذن فلماذا قرّر رئيس الوزراء إغلاق مدارسكم الخاصّة ومراكزكم التعليميّة؟

ج: لقـد صوّتنـا لصالـح مَن هم في الحكـم اليوم وشـجّعنا الآخرين للتصويت لصالحهم، وذلك من أجل إرسـاء وترسـيخ المبادئ والأسـس العامّة، وهذا في أوقات الانتخابات فقط، فإن سُـمّيَ هذا اتّفاقًا؛ فهو شيء من هذا القبيل، إلا أنه لم ولن يكون لدينا أيُّ مطمحٍ سياسيٍّ في أيّ وقت،

وقـد كنّـا -وما زلنا- ننتقد كلّ خطإٍ أو انحرافٍ يقـع، فنحنُ لم نغيّر موقفنا ولم نسـتبدل منهجنا، وبالتالي؛ فإن المَعْنِيَّ بالإجابة عن سـؤالك هذا هو السيد رئيس الوزراء.

س: تركيا في أوروبّا... يبدو أن وتيرة مسار اندماج أنقرة بأوروبا قد تباطأت! فما هو موقفكم من ذلك؟

ج: إن رحلة تركيا في الاتّحاد الأوروبّيّ هي هدفٌ من أهداف السياسة التركيّـة، وقضية تحقّق حولهـا التوافق المجتمعيّ، ونحـن أيضًا دعمناها، وقد ذكرتُ قبل سنواتٍ أن الطرفين سيُفيدان ويستفيدان من عضويّة تركيا بالاتحاد الأوروبّيّ، فموقفنا على حاله لم يتغيّر.

س: جئتم إلى الفاتيكان عام ١٩٩٨م، والتقيتم بالبابا «يوحنا بولس الثاني»، فهل دارت بينكم وبين الفاتيكان لقاءاتٌ أخرى؟ وكيف تُقَيِّمون تولي البابا «فرنسيس» الباباويّة؟ والإصلاحات التي حدّدها؟

ج: إن الحوار من وجهة نظرنا هو وسـيلة من وسـائل تلاقي واجتماع النسيج الإنسانيّ على مائدةٍ واحدةٍ، وهو البداية الصحيحة لإزالة القناعات والظنون الخاطئة لدى كل فرقةٍ تجاه الأخرى، وللعِلم فإنني لم ألتق بـ«البابا فرنسيس»، وقد قدّر العالمُ وقابل باحترامٍ انفتاحَه على الحوار.

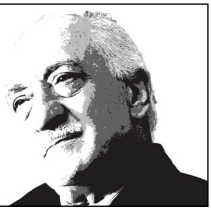

حوار مع جريدة «سود دويتشه زايتونج» الألمانية[٦٣]

س: كانـت لكـم علاقات جيدة مع حزب "أردوغان"، ما الذي تغير فيما بعد؟

ج: قـدّم حـزب العدالـة والتنميـة منذ تأسيسـه عـام (٢٠٠٢م) وعودًا بإحـلال الديمقراطية وحقوق الإنسـان وتحقيق عضويـة تركيا في الاتحاد الأوروبي والقضاء على الفساد وإنهاء تهميش الأشخاص ذوي التوجهات والأفـكار المختلفـة والتنمية الاقتصادية، وبصراحـة: فلقد اتخذ إجراءات تؤكّد صدقَ هذه الوعود، وعليه قمنا بدورنا بدعمه ومؤازرته.

إلا أنه عقب انتخابه للمرة الثالثة في انتخابات (٢٠١١م) بدأ في اتخاذ إجراءات معاكسـة تماما للمكاسب الديمقراطية، فعلى سبيل المثال إذا ما فكرنا في الإجراءات التي أقدم عليها الحزب -مثل ممارسة أعمال القمـع ضد وسـائل الإعـلام ومنح جهـاز المخابرات صلاحيات كبيـرة وتطبيقه الأسـاليب الشـبيهة بمـا كان يمارسـه جهاز أمـن الدولـة والمخابرات في ألمانيا الشرقية القديمة "شتازي" [٦٤] والتصرفات التي واجهت المتظاهرين الذيـن يعترضـون في إطـار ديمقراطي والكثيـر من الإجراءات المشـابهة لذلك-؛ سيظهر لنا عندئذٍ عودتنا للوراء في المكاسب الديمقراطية.

(٦٣) حوار أجراه الصحفي الألماني "*Christiane Schlötzer*" مع الأستاذ فتح الله كولن، نشر في الجريدة الألمانية "*Süddeutsche Zeitung*" في تاريخ ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤م.

(٦٤) شتازي هو وزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية (سابقا) المعروف اختصارا بـ "شتازي" وهي اختصار للكلمة الألمانية "*Staatssicherheit*".

وفي نهاية المطاف أعلنتني الحكومة بأنني عدو لها؛ حتى يتمّ التستر على أعمال الفساد ويتمّ تأسيس كيان استبدادي، إلا أننا لدينا مثل تركي يقول "إن شمعة الكذاب تشتعل إلى وقت العشاء" (أي إن عمر الكذب قصير جدًا).

س: وقفتم إلى جانب أردوغان في تقليص نفوذ الوصاية العسكرية في تركيا، هل هذا أصبح من الماضي؟

ج: إن الطغمة العسكرية أقدمت على عمل أربعة انقلابات في أعوام (١٩٦٠م) و(١٩٧١م) و(١٩٨٠م) و(١٩٩٧م)، وإن الحكومات التي جاءت إلى سدّة الحكم عن طريق الانتخابات تم إسقاطها بتلك الانقلابات، وتمت مساءلة عشرات الآلاف من الناس وزُجَّ بهم في السجون وعُذب أغلبهم أثناء الإدارات الانقلابية، وشهدت تركيا أحداثًا لا يمكن أن يصدّقها العقل خلال مرحلة ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، ثم قُدِّم موضوع محاكمة الضباط الذين تولّوا الانقلابات العسكرية في محاكم مدنيّة عبر استفتاء في عام (٢٠١٠م) لإدخال تعديلات على الدستور للتمكّن من القيام بذلك، وأيّد ثمانية وخمسون في المئة من الشعب التركي هذا القرار.

وبعد التخلّص من الوصاية العسكرية مباشرة تم تشكيل وصاية حزبية أسستها الحكومة مع إلغاء استقلالية القضاء، وذلك عقب ربط كل شيء بالجهاز التنفيذي وإلغاء دور ومهام هيئات الرقابة، ومثلما عارضنا الوصاية العسكرية في وقت من الأوقات فنحن نقف اليوم أيضًا ضد الوصاية الحزبية، ولهذا السبب تمّ وصفنا بأننا خائنون.

س: إلى أين تسير تركيا؟

ج: إن الجمهورية التركية أصبحت في الآونة الأخيرة دولة يحكمها حزبٌ واحد بخلاف ما نص عليه الدستور التركي من كونها دولة

ديمقراطية وعلمانية ودولة قانون اجتماعية، لدرجة أنها تعطي انطباعا بأنها آلـت إلى وضعيـة دولةٍ يحكمها رجـلٌ واحد، إن تركيا اليوم تشـهد حالةً من الاسـتقطاب علـى الصعيد الداخلي وتعيشُ عزلةً وفقـدانَ اعتبارٍ على الصعيد العالمي، وأنا أشعر بحزنٍ بالـغٍ إزاءَ ما آلت إليه بلادي.

س: أردوغان يقول إنه يرغب في تنشـئة جيل ذي طابع متدين، ألا تريدون أنتم أيضًا الشيء نفسه؟

ج: ليس من مهام الدولة أن تجبر شعبها على مبادئ دين بعينه وتنشئ جيـلًا جديدًا علـى هذا الطبـع، لأن ذلك يحمل في طيّاتـه إجبارًا وإكراهًا للآخرين، وبما أن الحرية الدينيّة تدخل ضمن الحقوق الإنسانية الأساسية، فـإن على الدولة أن تمهّد أرضيّـة ملائمةً لجميـع المواطنين أيّا كان دينهم ليمارسوا معتقداتهم ويعلّموها أبناءهم.

والذي كان على "أردوغان" -كرئيسٍ للسلطة التنفيذيّة- هو أن يحميَ حقـوق الفئـات التي تُمثّل أقلّيّاتٍ دينيّة أيضًا مـن خلال تعديلات قانونيّة، وذلك أثناء فترة حكمه البالغة اثني عشـر عامًا والتي سـيطرت فيها السلطة التنفيذية، ومدى تحقق هذا من عدمه أمر مطروح للنقاش. وعلى الإنسان المتدين ألا يتنازل عن الحق والعدالة، وأنا أنشد جيلًا متدينًا بهذا المعنى، لكـن إذا كان المقصـود هـو جيلًا ليس لـه دراية بدينه ويسـعى لبثّ الفتنة بين طبقات المجتمـع ولتفرقته ونثر بذور الفتنة بينهم بكل سـهولة ويُسـرٍ؛ فستكون إجابتي على هذا صريحة واضحة.. لا وكلا.

س: مـا تعليقكـم على قصر رئاسـة الجمهوريـة الجديد لأردوغان "القصر الأبيض"؟

ج: كل دولـة لديهـا الحاجـة إلـى مبانـي لتمثيلها، إلا أنـه كان يمكن توسـيـع المباني الموجودة حاليًّا بدلًا من تشـييد قصرٍ يضمّ أكثر من ألف

غرفـة، وكانت المحكمة سـتوقف تشـييد القصر لولا تدخّـل أردوغان في هذا الموضوع والحيلولة دون هذا القرار، وإن مثل هذه الإجراءات تنقص احتـرام المواطـن للقوانيـن والعدالة، بالمناسـبة فإن أبهـى وأترف قصور العثمانيّيـن شُـيّدت في فترة تدهوُر وسـقوط الدولة، ونحـن اليوم نرى أن الكثير من مكاتب رؤسـاء الجمهوريات في العالم تقـع في مبان متواضعة للغاية، وقضية القصر هذه أضرت بسـمعة تركيا؛ كما أن سـتّين بالمائة من الشـعب التركي يرون هذا إسـرافًا، ولو تناولنا عملية البناء هذه من الناحية الشرعية فهي حرام.

س: أردوغـان يزعم أن محبيكم تسـرّبوا إلى مؤسسـات الدولة، ما تعليقكم على ذلك؟

ج: إن المواطن لا يتسـرّب إلى مؤسّسـات دولته، هذا وصفٌ خاطئ، بـل يدخلها ويقدّم مـن خلالها الخدمات لبلده، ويمكن لكلّ من تتوفر فيه الأهليّـة والشـروط المطلوبة أن يُصبح موظّفًا فـي الدولة، لكن هل الذي يزعجهـم فـي ذلك هو عدم مبايعة هؤلاء لهم وعـدم انصياعهم لقراراتهم الشخصية؟!

النظـام السياسـي الحالي لم يصنّف فقـط المحبين لحركة الخدمة من الموظفيـن ضمـن الفئات التـي يزعمون أنهـا تضر بالدولة، بـل طال هذا التصنيفُ كلّ من يقف بعيدًا عن الحكومة أو يرغب في عدم المشاركة في أيٍّ من فعالياتها. وهذا ما سمّي بـ"مطاردة الساحرات".

س: كم هي نسـبة المنتمين إلـى الخدمة من الموظّفين المفصولين من أعمالهم؟

ج: أنا لا أعرف حتى عشـرة في المئة من الذين ينتمون لهذه الحركة، ومـع مرور الوقت سيعرف الجميـع أن معظم المذكورين من رجال القضاء

والأمـن والمعلمين ليسـوا على علاقة بالحركة، ومـن المحتمل أن تكون الحكومة قد فعلَتْ كلّ ذلك لدافِعَين اثنين:

أولهمـا: أنهـم يحاولون إظهـار حركة الخدمـة على أنهـا تهديد كبيرٌ وذلك من خلال تصنيف شخصيات عديدةٍ لانتماءها للحركة.

وثانيهمـا: رغبتهـم في القضـاء على كلّ من لم يقـدم البيعة لهم، كما اعتـرف بذلك أحد الشـخصيات البارزة داخل حـزب العدالة والتنمية في الفترة الأخيرة.

س: ما تعليقكم على أعمال الفساد؟

ج: لـم يعـرف أحدٌ حقيقةَ الأمر بسـبب عدم تفعيل العمليـة القانونية والحيلولـة دون مواصلـة التحقيـق فـي القضيـة، ولو حدث مثـل هذا في الغرب لاسـتقالت الحكومات إزاء هذه الاتهامات، إلا أن "أنقرة" وصفت هـذه التحقيقـات على أنهـا مؤامرة دولية ضدّها وهي العـادة المتبعة دائمًا لدى الأنظمة الاستبدادية.

س: هل تعرضت حركة الخدمة لفقد في قوتها؟

ج: لا يمكـن أن ننكـر أن مفهـوم حركـة الخدمـة مسّـه الضـرر لدى المجتمـع بشـكل عام نتيجة حملات التشـويه والافتـراءات الموجهة ضدّ الحركة عبر وسـائل الإعلام التي تسـيطر عليها الحكومة، إذ إنهم يُرعبون الناس من إرسال أولادهم إلى مدارس الخدمة المعروفة بجودتها وكفاءتها وعـدم تقديم التبرعات لجمعيات المسـاعدة التابعة للحركة، وأرى أنه لا شـكّ في أن تأثير هذه الحملات السـوداء المبنيّة على أكاذيب وافتراءات على المجتمـع؛ سينقلب ضدهم عمّا قريب بمجرّد الكشف عن أكاذيبهم.

يريدون إغلاق جميع مدارسكم الموجودة في تركيا...

حظيت هذه المدارس حتى الآن بمزيد من التقدير ونالت كثيرًا من الجوائز، فإن كانت تركيا دولة قانون بالفعل فإننا لا نتوقع أن يلحق هذه المدارس ضررٌ ما، وإلا فإن الخاسر هو تركيا.

س: أُغلقت بعض مدارس الخدمة في آسيا الوسطى مؤخرًا، فهل لـ"أنقرة" يد في هذا؟

ج: الحكومة التركية تستخدم أساليب متباينة تختلف بحسب ظروف كل مكان؛ فتصف الخدمةَ مثلًا في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق بـ"العمالة لأمريكا"، بينما تصفها في أمريكا بـ"الرجعية"، أما في البلاد الإسلامية فتنعتها بـ"خلْق جيل من الملحدين"، وهذه كلها افتراءات ينقض بعضها بعضًا، تسير الحكومة وفق منهج نفعيّ تمامًا، إلا أن جسور الصداقة القائمة بين تركيا والعالم تنهار بهذا ويلحق الضررُ علاقاتِها مع العالم، فتمتد حالةُ جنون العظمة الراهنة إلى خارج تركيا أيضًا.

س: وصَفكم سفيرٌ أمريكي سابق بـ"الشخصية الثانية الأكثر أهمية في تركيا"، ما تعليقكم على هذا؟

ج: أستغفر الله! إن الذين يعرفونني من قريبٍ أو بعيدٍ يعرفون شخصيّتي جيّدًا إذ إنني لم أرغب في أيّ فترةٍ من فترات حياتي أن أكون رجلًا مشهورًا ذائع الصيت، ولم أحاول من خلاله قطّ أن أحصل على مصلحة شخصية سواء كانت ماديةً أو معنوية، وحياتي البالغة ستةً وسبعين عامًا خيرُ شاهدٍ ودليلٍ على ذلك، وإذا كانت هناك نجاحات مبجلة لهذه الحركة فيجب أن تُنسَبَ إلى هؤلاء المتطوعين الذين أخلصوا في رسالتهم فنذروا أرواحهم لخدمة الإنسانية.

س: هل ستستمر حركة الخدمة بعدكم؟

ج: حتى الناس الذين لا يتشاطرون معنا ولو بنسبةِ واحدٍ في المائة وجهةَ نظرنا في الحياة؛ قاموا بدعمنا، ذلك لأن الفكرة والقواسمَ المشتركة بيننا كانت -وما تزال- هي القِيَمَ الإنسانية، فهناك أناسٌ لم أتعرّف عليهم قطّ في "إفريقيا" قدّموا مساعداتٍ لمدارسنا ومستشفياتنا، -مع أننا لم نسألهم شيئًا-، وإني كلّما ولجْتُ فراشي أفكّر في أنني قد لا أستيقظ مرّةً أخرى، إلا أنني لا يراودني أدنى خوف أو قلق فيما يتعلّق بمستقبل هذه الحركة.

س: هل تفكرون في العودة إلى تركيا؟

ج: أتحرق شوقًا لبلدي، فأنا إنسانٌ عاطفيٌّ، إن أهلي وأقاربي وأصدقائي في تركيا، وأنا لم أنعزل أصلًا عن أصولي وجوهري، وقد توفّي أخي قبل أسبوعين، وللأسف الشديد لم أتمكّن من حضور جنازته، ولم أحضر جنازة أحد أقاربي من قبل، أمضيت ستين عامًا من عمري في تركيا، وأنا -كإنسان عاطفيّ ذي مشاعر جيّاشة- لديّ تعلّقٌ قويٌّ بالأماكن والمناظر والأشياء التي ألفتها، وعندما تلوح أمام عيني مشاهد لقريتي "كُورُوجُوكْ " حيث قبرُ أبي وجدّي وجدّتي ومنزلي، وكذلك كلٌّ من مدرسة "بُوزْيَقا" و"يامانْلَر" اللذين قضيت فيهما سنين طويلة، وفيهما مكتبتي وكُتُبي، وفي كل زاويةٍ من زواياهما ألف ذكرى وذكرى تخصني؛ لا أتمالك نفسي من سكب العبرات علّها تهوّن علي غربتي وحزني، لكن إن عُدت إلى تركيا في هذه الفترة قد يستغلّ وجودي هناك بعض الناس من ذوي الرتب العالية في الدولة من أجل نواياهم السيئة.

س: هل تفكرون في المصالحة مع أردوغان؟

ج: لسنا نحن من بدأ هذه الخصومة، لذا ينبغي عليهم -إن أرادوا المصالحة- أن يتّخذوا هم الخطوة الأولى للمصالحة، وإذا قال أردوغان يومًا "إن كل ما قلناه عن الخدمة عبارةٌ عن أكاذيب وافتراءاتٍ"؛ عند ذلك سأجنح أنا أيضًا إلى السلم والمصالحة.

س: هل هناك شيء يسعدكم بالرغم من كل ما يحدث؟

ج: أنا لم أشعر قطّ بسعادة طويلة الأمد، إذ تمّت ملاحقتي في تركيا عقب كلّ انقلابٍ عسكريّ، إلا أن ما أشعر به الآن أكثر وطأةً من كل ما سبق، لكن الطرف الرائع والجميل فيما يحدث هو أن الألماسَ بدأ ينفصل عن الفحم شيئًا فشيئًا، وبات العالم يعي ويُدرك جيّدًا حقيقة هذه الحركة، حركة الخدمة.